الجمـهوريـــــة الجزائـــريـــة الديمقـــراطيـــة الشعبـــيـــة

وزارة التعلـــيم العـــالي والبحـــث العـــلمي

جـامعـــة محـــمد خيضـــر - بسكرة-

كليـة العلوم الاقتـصـــاديـة والتجارية وعلوم التسيـير

قسم الـعلـــوم الاقتصـــادية

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي

- دراسة تحليلية وفق نموذج(SWOT)-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

دبار حمـــزة

إشراف الدكتورة:

رايس حدة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. داودي الطـــيب ..... (جـــامعة بسكـرة) رئيسـاً

د.حـــــدة رايـــــس ..... (جـــامعة بسكـرة) مقـــرراً

د.خـــــونـــي رابـــــح ..... (جـامعة بسكرة) ممتحـنـاً

د.بن الطاهر حسـين ..... (جـامعة خنشلة) ممتحناً

السنة الجامعية: 2012- 2013

الجمـهوريـــــة الجزائـــريـــــة الديمقـــراطيـــة الشعبـــيـــة

وزارة التعلـــيم العـــالي والبحـــث العـــلمي

جـامعـــة محـــمد خيضـــر - بسكرة-

كليـة العلوم الاقتـصـــاديـــة والتجارية وعلوم التسيـير

قسم الـعلـــوم الاقتصـــادية

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي

- دراسة تحليلية وفق نموذج(SWOT)-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

دبار حمـــزة

إشراف الدكتورة:

رايس حدة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. داودي الطـــيب ..... (جـــامعة بسكـرة) رئيسـاً

د.حـــــدة رايـــــس ..... (جـامعة بسكـرة) مقـرراً

د.خـــونـــي رابـــح ..... (جـامعة بسكرة) ممتحـناً

د.بن الطاهر حسـين ..... (جـامعة خنشلة) ممتحناً

السنة الجامعية: 2012- 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

إلى والديّ الغاليين أطال الله في عمرهما

إلى روح جدّتي «مبروكة» الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

أهدي لها رسالتي هذه رمزاً للمحبة والوفاء واعترافا منّي بفضلها علي

وإليكم يا من تزالون بجانبي ترقبون خطوات تقدمي، وتقدمون لي كل الوقت ...وكل الحب.....وكل الدعم.....

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم وأصدقائي الأعزاء

لهم جميعا اهدي عملي المتواضع هذا

مع المحبة والعرفان

حمـــزة

كلمة شكـــر

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على اشرف خلق الله، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى **الدكتورة/رايس حدّة**، لإشرافها على رسالتي، وسعة صدرها معي .

كما أشكر جميع أساتذتي من الطور الابتدائي الى الطور الجامعي

والى كل من ساهم في إخراج هذا العمل

حمزة

ملخــص البحث

يعاني العالم العربي منذ أمد بعيد من مشكل والذي يعتبر من أهم المشاكل التي تؤرق بال المجتمعات ألا وهو مشكل الأمن الغذائي أو انعدامه أو تدنيه، وجاءت الأزمة المالية لتزيد من حدة تأزم هذه الظاهرة من خلال ما نتج عنها من انعكاسات على المساعدات الغذائية وعلى القطاع الزراعي عموما.

ومن خلال هذه الدراسة فإننا سنطمح الى تسليط الضوء على هذه الآثار وذلك من خلال نموذج التحليل الإستراتيجي (sowt) الذي بدوره يقوم بتحديد مواطن القوة والضعف بالإضافة الى الفرص والتهديدات، لجميع دول المنطقة العربية وكيفية تأثير الأزمة على هذه المواطن وبالتالي امتداد آثارها الى الأمن الغذائي

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية ، الأمن الغذائي ، نموذج التحليل سوات SWOT ، الدول العربية

Summary

Arab world suffers long ago of the problem, which is one of the most important roblems that haunt the minds of communities, but a problem of food security or insecurity or minimize. The financial crisis came to exacerbate the worsening of this phenomenon through what produce reflections on food aid and on the agricultural sector in general.

Through this study, we Sentmah to highlight these effects through a form strategic analysis (sowt) which in turn will identify the strengths and weaknesses as well as opportunities and threats, to all the Arab countries and how the crisis on these habitats and thus stretch their to food security

Key words: the global Financial crisis, food security, SWOT analysis model Swat, Arab countries

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المؤشرات الإقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات المالية	09
2-1	تطور أسعر الفائدة الاحتياطي الفدرالي خلال (2000-2011)	20-19
3-1	تراجع الناتج المحلي الإجمالي في أكبر اقتصاديات الأوروبية للربع الأخير من 2008.	36
4-1	التغير النسبي لأحجام الصادرات والواردات السلعية خلال (2007-2009)	37
5-1	نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2009).	43
1-2	البنية الوظيفية لمساحة الوطن العربي حسب مصدرها.	64
2-2	الموارد المائية في الوطن العربي حسب مصدرها.	65
3-2	تطور أعداد الحيوانات والدواجن	66
4-2	توزيع الإنتاج السمكي العربي على مختلف المناطق الساحلية العربية 2007	67
5-2	الناتج الزراعي الإجمالي (الأسعار الجارية) للدول العربية (2006-2010)	69-68
6-2	نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموع السلع الرئيسية (2005-2010).	70
7-2	الواردات الزراعية والغذائية في الوطن العربي (2002-2010)	71
8-2	تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي	72
8-2	التوزيع النسبي لمساحة الوطن العربي وفق البيئة الزراعية السائدة	76
9-2	مستلزمات الإنتاج الزراعي	78
10-2	البحث والتمويل الزراعي في المؤسسات الوطنية للبحث الزراعي.	82-81

1-3	تكلفة الواردات من الحبوب في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في الأغذية بحسب المنطقة والنوع.	90
2-3	تطور مؤشر الأسعار الحقيقي للحبوب والسكر (2002-2010)	96
3-3	ترتيب العوامل المحددة لأسعار السلع الغذائية حسب درجة تاثيرها .	98
4-3	احتياطات النفط الخام في بعض البلدان العربية (2006-2009).	105
5-3	حصة الأسمدة العربية من الإنتاج والصادرات العالمية.	107
6-3	أسعار بعض منتجات الأسمدة (2005-2009)	108
7-3	نمط اللامساواة في توزيع الدخول في بعض البلدان العربية المذكورة	**110-119**
8-3	تقديرات القوة العاملة العربية ونسبة البطالة (1997-2010) .	112
9-3	الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي (2003-2010).	113
10-3	المديونية العامة الإجمالية للدول العربية (2005-2009)	114
11-3	متوسط التدفقات السنوية للإستثمار الأجنبي المباشر.	119

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	قنوات انتشار الأزمات المالية.	10
2-1	الفقاعة العقارية لأسعار المنازل في الو.م.أ بين عام(1997-2008).	23
3-1	هيكل سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة.	27
4-1	آلية تكون أزمة الرهن العقاري.	28
5-1	تعامل الهيئات و المؤسسات المالية مع الأفراد حسب مستويات دخولهم في الولايات المتحدة الأمريكية.	32
6-1	مسار أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية.	35
7-1	تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض البلدان الأوربية.	38
8-1	تأثير انخفاض نمو الصادرات على نمو الناتج لسنوات الأزمة لكل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.	40
9-1	نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية لعامي 1999و 2009.	44
1-2	نسبة مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية لعام 2007.	73
1-3	الأسعار الشهرية لنخبة من المنتجات الغذائية وفئات من المنتجات.	89
2-3	تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية في الوطن العربي خلال 2005-2007.	91
3-3	الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للقمح على النطاق العالمي.	92
4-3	الدول الرئيسية المتقدمة والمتضررة على النطاق العالمي من أزمة الغذاء.	92
5-3	تطور المخزون العالمي للحبوب خلال الفترة (1990- 2008).	94

6-3	الأسعار العالمية للسلع الأساسية (2008/2000).	95
7-3	تركز إنتاج وقود الإيثانول بدرجة عالية في العالم.	96
8-3	تطور المؤشر السنوي الشهري التابع لمنظمة التغذية العالمية للفترة الممتدة من جانفي 2007 إلى جانفي 2011.	98
9-3	نموذج تحليل مصفوفة «**SWOT**» .	101
10-3	احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية لسنة 2010.	105
11-3	أسعار النفط الخام الشهرية.	106
12-3	الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي للعام 2010.	108
13-3	المساعدات الرسمية والمعونة الرسمية للتنمية.	116
14-3	إجمالي التحويلات المالية لـ 2007.	117

مقدمة عامـــة

منذ نهايات النصف الأول من القرن الماضي، وذلك في بدايات موجة التحرر العسكري ومراحل فك الوصاية السياسية، ودول المنطقة العربية تحتفل بانتصاراتها الواحدة تلو الأخرى وعلى كافة المستويات، ومنذ ذلك الحين والجهود في المنطقة تصارع التحديات المحلية والعالمية في الجبهة الإقتصادية لضمان وضع قيادي لمستقبل اقتصادياتها ضمن معالم القوى العالمية .

وتوالت الأحداث، وبدا وكأن المنطقة العربية بدأت تستقر اقتصاديا وتحافظ على مؤشراتها في وضع إيجابي، فبرغم عدم اكتمال مشروع الوحدة العربية، فقد اندمجت معظم اقتصاديات المنطقة بقوة في الاقتصاد العالمي، فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "GAFTA" اكتمل تشكلها أو على مشارف الاكتمال بعد انضمام الجزائر كعضو الـ 18 شهر جانفي 2009، ودول مجلس التعاون الخليجي أتمت بناء سوقها الموحدة بدايات 2010، ودول حوض المتوسطي أنهت معظم التزاماتها نحو الشراكة مع الإتحاد الأوربي ....الخ . كما أن أغلب اقتصاديات المنطقة قطعت شوطا لا بأس به في التأقلم مع المستجدات العالمية، وتحقيق مستويات عالية من اهتمامات الألفية الثالثة، خاصة منها ما تعلق بقضية الأمن الغذائي وآليات توفير الغذاء الكافي والآمن الصحي لأكثر من 300 مليون عربي، سيما وأنها قضية حياة أو موت .... وتمثل هاجساً وأزمة مستحكمة لا تقبل التقاعس أو المساومة أو التأجيل.

ولكن، ومنذ أن هزّت الأزمة المالية العالمية (أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية) أركان الاقتصاد العالمي، دق ناقوس الخطر العربي على مستوى أكثر من صعيد فيما يتعلق بكامل المشروع العربي عموما وفيما تتعلق بالكثير مما تعنيه الاقتصاديات العربية من تأخر في إنجازه، سيما منها مشروع توطين "الأمن الغذائي " والذي عانى كثيرا منذ بدايات القرن الماضي، وزادت الأزمة المالية المشكل تعقيدا، فقد تأثرت جل اقتصاديات المنطقة العربية وتزعزعت معظم مؤشراتها بارتدادات تلك الأزمة الأمريكية الأصل، كل بحسب ارتباطه بالاقتصاد الأمريكي والسوق العالمية، فقد تراجعت مواطن القوة التي كان يعتمد عليها لاستكمال بناء المشروع وتعاظمت بؤر الضعف التي كانت تؤرقه، كما تضاءلت الفرص المتاحة التي كانت تشكل بصيص الأمل للفرد العربي، وتصاعدت التهديدات من مجرد مخاوف تحت السيطرة إلى مستوى تعرقل بناء مشروع الأمن الغذائي.

إشكالية الدراسة:

إن مشكل الأزمة المالية العالمية يتزايد وأثرها تتجاوز القضايا الإقتصادية لتلامس القضايا الاجتماعية والمعيشية التي تخص الحياة اليومية للبشر "الغذاء" ومازالت الدول النامية التي منها العربية تعاني أوزاراً ما ليست فيه ولكنها منه، وسوف نحاول ضمن هذه المساهمة معالجة ما نعتقد أنه بالغ الأهمية فيما يتعلق بتأثيراتها على فرص إقامة وتوطين الأمن الغذائي في دول المنطقة العربية.

مـن خلال هذا الطـرح وفي إطار الهدف الـعام للدراسة ارتأينا صيـاغة إشكـالية موضوع بحثنا كالآتـي :

ما هي إنعكاسات المالية العالمية على الأمن الغذائي ضمن جغرافية إقليم اقتصاديات المنطقة العربية.

وهذه الإشكالية تقودنا الى طرح التساؤلات الآتية :

1 – فيم تتمثل معابر انتقال الأزمة المالية العالمية اجتماعيا واقتصاديا ؟

2 – ما هو الإطار العام النظري لمشكلة الأمن الغذائي ؟

3 – ما هي محاور العلاقة بين مشكلة الأمن الغذائي وبين الأزمة المالية العالمية ضمن جغرافية اقتصاديات المنطقة العربية؟

فرضيات الدراسة:

1– نشأة الأزمة المالية العالمية الراهنة سببها أزمة الرهون العقارية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن أن تشكل الأسواق المالية إحدى معابر هذه الأزمة .

2– الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية بالغة الأهمية بالنسبة لمختلف القطاعات الإقتصادية والاجتماعية للدول.

3– الأمن الغذائي من أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي عكرت صفو الدول العربية.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع دوافع إختيارنا لهذا الموضوع إلى:

1 – كون هذه الأزمة حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لاستحواذها على نسبة معتبرة من حجم التجارة العالمية وبالتالي تأثيرها على كافة الاقتصاديات الدولية، بما فيها اقتصاديات الدول النامية.

2 – الحضور البالغ الأهمية لقضية الأمن الغذائي اليوم، خاصة في ظل التهديدات التي يشهدها العالم والتي تهدد بتعمق انعدامه بسبب الأزمة المالية.

3 – الرغبة الذاتية للبحث في مجال الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أهميته العلمية التي يكتسيها هذا الموضوع، خاصة وأنّ من المواضيع المهمة التي يزداد الإهتمام بها دوليا.

أهمية الموضوع وأهدافه :

يستمد هذا الموضوع أهميته من جملة دوافع أهمها أن قضية الأمن الغذائي أصبحت تحضى باهتمام دولي بالغ سيما وتزامنها مع نشوب الأزمة المالية العالمية.

أما فيما تعلق بالمرتجى من هذه الدراسة، فبشكل عام تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على مشكلة الأمن الغذائي وتشخيصها من خلال الإحصائيات وتحليل ارتباطها بالعوامل الخارجية المؤثرة عليها سلبا، خاصة فيما يتعلق بتداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي في الدول العربية .
- محاولة كشف حقيقة الظروف الإقتصادية التي أدّت وتؤدي إلى تفاقم المشكلة وتحليل معطياتها وتشريح مكوناتها سيما في ظل الأزمة المالية .
- محاولة التوصل إلى معالجة المشكلة من خلال رصد التحديات، نقاط القوة والضعف التي تزخر بها المنطقة العربية والتي يمكن أن يؤدي حسن استغلالها إلى توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي .

حدود الدراســـــة:

زمنيا، قمنا بتجميع تلك المعلومات والإحصائيات المتوفرة في السنوات القليلة الماضية مابين عامي 2005الى 2010 ،مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات والتداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية بالإضافة الى معرفة مدى الآثار المترتبة على هذه الأزمة من خلال المقارنة قبل وبعد حدوثها، أما الحيز المكاني فعند تحليلنا لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على قضية الأمن الغذائي قمنا بإسقاط الدراسة على اقتصاديات المنطقة العربية كعينة اختبار من مجتمع الاقتصاديات النامية.

المنهج المستخدم:

للإحاطة والإلمام بالجوانب والعناصر التي ترتبط بموضوع هذا البحث، وتحديد أبعاد المشكلة على العموم بغية الوصول إلى نتائج تقربنا من حل إشكالية البحث، سنعتمد على :

المنهج التاريخي : عندما نتطرق الى الأزمة المالية العالمية من خلال استعراض مقتطف مفاهيمي تاريخي لها .

المنهج الوصفي : نستخدم هذا المنهج لتحديد أبعاد المشكلة على العموم للوصول إلى النتائج المرجوة.

المنهج التحليلي : هنا تكمن أهمية دراستنا هذه خاصة عندما نحاول اكتشاف العلاقة بين الأزمة المالية العالمية وبين ملف الأمن الغذائي من خلال تحليل معامل الارتباط وفق نموذج التحليل الإستراتيجي "سوات SWOT".

الدراسات السابقة:

لقد تّم تناول الموضوع أو جانباً من جوانبه في العديد من الدراسات السابقة، لكن سوف نقتصر على بعض منها فيمايلي:

– لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006. تطرقت هذه الدراسة بالتحديد الى السياسة الزراعية المثلى التي تعالج قضية الأمن

الغذائي ولاسيما في ظل الظروف الراهنة بالإضافة الى مجمل الأسباب والعراقيل التي تعترض مسار الأمن الغذائي العربي وكذا معرفة سبل تذليل هذه العراقيل.

– مباركة نعامة، دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة السعيد دحلب البليدة، ديسمبر2011، تعرضت هذه الدراسة الى مدى تمكن الأمن الغذائي العربي في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى معرفة مدى مستوى الأمن الغذائي وأداء التنمية الإقتصادية لتوفير الغذاء في الوطن العربي، وهذا كله بتسليط الضوء على مشكل الأمن الغذائي حال التنمية الإقتصادية في ظل الإمكانيات المتاحة والواقع الذي يعيشه الوطن العربي وكذا الجهود المبذولة من أجل توفير الغذاء وتفعيل التنمية الإقتصادية.

– زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر،2001، تناولت هذه الدراسة الأسباب الداخلية والخارجية للتبعية الغذائية في العالم العربي بالإضافة إلى معرفة مدى أثر الجهود التي بذلت من برامج التصحيح الاقتصادي والتكييف الهيكلي على الأمن الغذائي العربي، كذلك معرفة مدى تداعيات الاتفاقات والمتغيرات الدولية على مسار الأمن الغذائي في العالم العربي والجزائر خاصة.

– كرامة مروة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، تناولت هذه الدراسة في حدود إطارها النظري الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مختلف اقتصاديات العالم وهذا بهدف معرفة تأثيرات الأزمة على الإستثمار الأجنبي المباشر محليا ودوليا، وذلك من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الإقتصادية والمالية ومدى تأثرها بالأزمة وبالتالي تأثيرها على حجم الإستثمار الأجنبي ، وأخيرا معرفة تأثر الخطط والمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر أم لا.

– بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الإقتصادية في ميزان الأزمة المالية العالمية، دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي، دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،(2010-2011) جاءت هذه الدراسة لبحث دور التكتلات الإقتصادية في نشر الأزمات داخل رقعتها الجغرافية من عدمه آخذين في ذلك التكتل الاقتصادي للإتحاد الأوربي كدراسة حالة، كذلك تسليط الضوء على أزمة

اليورو ومعرفة آثارها على التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي، والتطرق لأهم الخيارات الإستراتيجية التي تتلاءم مع الاقتصاديات، من أجل تحسين الأداء الاقتصادي والتعامل مع القوى الإقتصادية الفاعلة.

تقسيمات الدراسة

قمنا بدراسة موضوع هذا البحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول، بدأناها بـــ:

الفصل الأول "الأزمة المالية العالمية(نشأتها وانتقالها)"،قمنا بتخصيص هذا الفصل إلى نشأة الأزمة وكيفية انتقالها والذي جرى تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للأزمات المالية، أما المبحث الثاني فقمنا فيه بتحليل الأزمة المالية ومعرفة الأسباب الكامنة وراء اندلاعها، وأخيرا في المبحث الثالث حاولنا التعرف إلى معالم الأزمة وقنوات انتقالها .

أما **الفصل الثاني** فقمنا بقراءة تحليلية لمشهد الأمن الغذائي في ارتباطه العام بالمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث قمنا في المبحث الأول بالتطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المتعلقة به، هذا بالإضافة الى مختلف السياسات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

أما **الفصل الثالث** "الأمن الغذائي العربي والأزمة المالية العالمية وفق نموذج (SWOT)" فتناول مظاهر أزمة الغذاء العالمية وأسباب نشوبها وذلك من خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني والذي يعتبر لب الرسالة فمن خلاله حاولنا الربط بين الأزمة المالية العالمية وقضية الأمن الغذائي من خلال الإطلالة في معامل الارتباط على المستوى العربي وفق نموذج "سوات SWOT".

الفصل الأول

الأزمة المالية العالمية (نشأتها وانتقالها)

تمهيد :

تعتبر الأزمة المالية العالمية أخطر أزمة يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي في ظل ظاهرة العولمة، حيث تتجلى خطورتها في مكان ظهورها و سرعة انتشارها، و تداعياتها المباشرة و غير المباشرة على اقتصاد العالمي.

لذلك شهد العقد الأول من القرن الحادي و العشرين بزوغها حيث لم يشهد العالم نظيرا لها منذ أزمة الكساد العظيم، فبحلول الربع الأخير من عام 2008، بدأت بوادرها تلوح في الأفق واتسع نطاقها تدريجيا لتتحول إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتشمل بقية دول العالم.

و ترجع أغلب هذه الظاهرة إلى نشاطات الرهونات العقارية التي تقوم بها البنوك الأمريكية، المدعمة من السلطات الحكومية بواسطة القوانين المنحرفة، وفي ظل الهشاشة المالية التي ميزت النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلفت هذه الأزمة نتائج وخيمة بدايةً في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلتها الدول المتقدمة و حتى الدول النامية التي ترتبط اقتصادياتها بالاقتصاد الأمريكي.

و لتحليل أكبر قدر ممكن من الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية العالمية نقوم بتخصيص هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الأزمات المالية

المبحث الثاني: طبيعة الأزمة المالية و الأسباب الكاملة وراءها

المبحث الثالث، معالم الأزمة المالية العالمية و قنوات انتقالها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الأزمات المالية

نظرا للآثار الحادة التي خلفتها الأزمات المالية السابقة سوا أكانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، لهذا يعد موضوع الأزمات من المواضيع الهامة التي تستحق الدراسة، حيث ارتأينا أن تكون بداية هذا الفصل حول الجوانب النظرية للأزمات المالية.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية و أنواعها

أولا: مفهوم الأزمة:

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد لمفردة الأزمة، إلا أن معظم المفاهيم المقدمة لها منحدرة من الكلمة الفرنسية"crise" (أزمة) من اللاتينية "crisis" التي تنحدر بدورها من اليونانية وتكتب عادة "krisis" وفقا لحروف اللاتينية، حيث ظهرت هذه الكلمة في القرن الرابع عشر للميلاد ضمن الأدبيات الفرنسية.[1]

وللوصول للتعريف الدقيق للأزمة لابد من التفريق لغويا بين المصطلحات التالية:[2]

الواقعة: مؤنث واقع، تعني المصادمة في الحرب أو النازلة من صروف الدهر، كما أنها تعني القيامة، لأنها تقع بالخلق فتغشاهم.

الحادثة: مؤنث الحادث، وجمعها حوادث، وهي الشيء أول ما يبدو، أو نقيض القديم.

الكارثة: جمع كوارث و هي الشيء المسبب للغم الشديد.

الأزمة: ونقول الآزمة، وهي جمع إزم و أزم و أزمات و أزوم، وتعني الشدة و الضيقة، نقول أزمة اقتصادية و أزمة سياسية، ونقول أزم العام بمعنى اشتد قحطه.

– ويقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية، توقف الأحداث المنظمة و المتوقعة و اضطراب العادات والعرف لما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.[3]

– أما من الناحية السياسية فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله (إداري، سياسي، نظامي، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي) لكن الاستجابة الروتينية المؤسسية لهذه التحديات تكون غير كافية فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تحديدات حكومية و مؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها و إذا كان المجتمع يريد البقاء[4] .

–أما اقتصاديا فيقصد بالأزمة أنها ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي.

---

[1]– إبراهيم أبو العلا، **الأزمة المالية العالمية: أسبابها، والحلول من منظور إسلامي**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز ، جدّة (المملكة العربية السعودية) ط1، 2009، ص5

[2]– أوكيل نسيمة، **الأزمات المالية وإمكانية التواقي منها والتخفيف من أثارها**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدّة، الجزائر (2009/2007) ، ص49

[3]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الاقتصادية و الاجتماعية (عربي/انجليزي)**، بدون دار نشر، مصر، 2005، ص31

[4] - أوكيل نسيمة، مرجع سابق، ص49

ولقد ارتبط مفهوم الأزمة أيضا بالدورة الاقتصادية التي ميزت الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر، حيث تختلف الدورات الاقتصادية من حيث التوقيت و طول المدة و هي تمر بالمراحل التالية[1]:

– **مرحلة الانتعاش:** حيث يميل مستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء و ينخفض سعر الفائدة و المخزون السلعي.

– **مرحلة الرواج أو الرخاء:** تبدأ حينها الأسعار في الارتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة على زيادة حجم الإنتاج،فيزداد حجم الدخل والعمالة.

– **مرحلة الأزمة:** تبدأ الأسعار بالهبوط و يتزايد المخزون و يبدأ الخوف التجاري في الانتشار وترتفع أسعار الفائدة.

– **مرحلة الكساد:** تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة و ضعف النشاط الاقتصادي و تعم البطالة.

و تعتبر صفة الانتشار هي الصفة المميزة للدورة الاقتصادية، حيث يكون لها أثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت[2].

ثانيا: مفهوم الأزمة المالية

تعد الأزمات المالية من أكثر المصطلحات تداولا نظرا لطبيعتها، حيث اختلفت الآراء حول مفهومها، لذا سنتطرق لأهمها فيما يلي:

1- تعرف الأزمة المالية بأنها" انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.[3]

2- وتعرفا الأزمة المالية أيضا على أنها " حالة تمس أسواق البورصة و أسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبه انحصار القروض، أزمات السيولة النقدية و انخفاض في الاستثمار و حالة من الذعر و الحذر في أسواق المال".[4]

3 – و تعرف كذلك على أنها "اضطراب يصيب النظام المالي برمته، حيث تنخفض أسعار الأصول المالية أو إفلاس المدينين أو البنوك أو اضطرابات في أسواق الصرف".[5]

و إجمالا نقول إنه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن هناك خصائص أساسية تبرزها مهما كانت طبيعتها وهي:

1- تجاني محمد العيد، **الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على موازين مدفوعات الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2011، ص4.

2 – سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي (مفاهيم،النظريات الأساسية)**، مطابع الأهرام، الكويت،ط1، 1994، ص72.

3 – فريد كورتل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي جامعة الجنان، طرابلس ، لبنان، 2009،ص2

4 – الداوي الشيخ، **الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها**، ورقة مقدمة للمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان، طرابلس ، لبنان، 2009،ص3

5 – عبد الرحمان تومي، **قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة**، مجلة الدراسات الاقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر العدد13، سبتمبر2009، ص122

أ. متداخلة ومتشابكة ومعقدة سواء أكان الأمر يتعلق بعناصرها وأسبابها أم كان بقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.

ب. مصدر الأزمة المثل نقطة تحول أساسية في النسيج الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي نتيجة الخسائر التي تنجم عنها، حيث إن لم تعالج في وقتها يمكن أن تؤدي إلى أوضاع غير مرغوبة؛

ج. حدوثها بشكل عنيف و مفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛

د. إن مواجهتها يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة؛[1]

هـ. عدم توفر المعلومات الدقيقة عن أسباب حدوثها وحجمها بسبب عنصر المفاجئة الطاغي عنها؛[2]

و. تتسم أحداثها بالسرعة والديناميكية و عدم وجود رد فعل مؤثر و سريع لتفاديها؛[3]

ثالثا: أنواع الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع نسبية هي:

1- أزمات العملة و أسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، و تحدث تلك الأزمات عند اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، و بالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة، و هو شبيه بما حدث في تايلاندا و كان السبب المباشر في اندلا ع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.

2- الأزمات المصرفية: تحدث هذه الأزمة عندما يقوم البنك بإقراض معظم الودائع لديه أو تشغيلها ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي ، ومن ثم فإنّه لن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبذلك يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك .وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى ،فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية Systematic Banking Crisis"، . وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان Credit Crunch وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك Bank of United States" في عام 1931 وبنك "Bear Stearns".[4]

3- أزمات الأسواق المالية:تحدث أزمات أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعات"،حيث تتكون"الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما

1- عبد الغني بن علي، **أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير،تخصص تحليل اقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص ص 6،7.

2- قتيبة فوزي الراوي، **علاج الأزمة المالية المعاصرة بالتوازن الاقتصادي في القرآن الكريم**، كلية العلوم الإسلامية ،جامعة الأنبار، العراق، ص4

3- بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة، دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي (دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوربي)**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، ص55

4- نزهان محمد سهو، **أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة**، مجلة جامعة دمشق للعوم الإقتصادية والقانونية دمشق، المجلد 26، العدد 02، 2010، ص 659

يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوى لبيعه، فيبدأ سعره بالهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواءا في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى، ويتم الحديث عن الأزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20% قياسا على أزمتي 1929و1987.[1]

المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية ومؤشراتها وقنوات انتقالها

تختلف أسباب حدوث الأزمات المالية حسب نوع الأزمة التي حصلت، إلا أن هذا لا يحول دون انتقال بعض الأزمات إلى قطاعات أخرى حسب درجة الترابط، وهو ما سنقوم بشرحه في هذا المطلب.

أولا: أسباب الأزمات المالية

تحدث الأزمات المالية بتضافر مجموعة من الأسباب أهمها:

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير و الاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية، فالتغير الكبير في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ودرجة جاذبيتها، ويقدر ما بين 50 إلى67 بالمائة من تدفقات رؤوس الأموال من و إلى الدول النامية خلال حقبة التسعينيات كان سببها مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية.[2]

2- اضطرابات في القطاع المالي: [3]

يعتبر القاسم المشترك في حدوث الأزمات المالية هو الإفراط في منح الائتمان، والتدفق الكبير لرؤوس الأموال من الخارج بالإضافة إلى انهيار أسواق الأوراق المالية، حيث شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال الثمانينيات والسبعينات توسعا كبيرا.

وأدى هذا التوسع إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان، سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية بكوريا الجنوبية، أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري، كما حدث

1- عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد46، 2009 ص9.

2- ناجي التوني، **الأزمات المالية**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، ماي 2004، ص ص،4-8.

3- شريط عابد، **معدل الفائدة و دورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 49،48 ، (2009-2010)، ص51.

في حالة الأزمة المالية في تايلاندا. ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية والصناعية، حصول انتعاش كبير في منح القروض.

كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية، و كانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينات والتسعينات، ودلت دراسة مشكين (mishkin,1994) على أن الدلالات الظاهرة و القوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة، كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينات، كما أن هناك أسباب أخرى هي:

ا- عدم تلاؤم أصول و خصوم المصارف: إن سبب المطابقة بين الأصول والخصوم في المصارف هو التوسع في منح الاقتراض من جانب و عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة الالتزامات اليومية في فترة تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة بالمقارنة بالمحلية، أو عندما تكون أسعار نظام سعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية على الاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف إلى عدم تلاؤم العملة الأجنبية، وعدم التلاؤم أيضا في فترات الاستحقاق.

ب- تحرر مالي غير وقائي: يعتبر التحرير المتسارع غير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من التقييد خطوة مؤدية إلى حدوث أزمات مالية، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقيد أسعار الفائدة، وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية وعموما يؤدي التحرر المالي إلى عدة آثار سلبية على المصارف والقطاع المالي منها:

* يؤدي التحرر المالي المرفق بالتوسع في منح الائتمان إلى ارتفاع أسعار الفائدة خصوصا في القروض العقارية، أو القروض المخصصة للاستثمار في أسواق الأوراق المالية.

* إضافة إلى ذلك ينتج عنه استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف أو في القطاع المالي يعجز العاملون في المصارف على تقييمها أو التعامل معها بحذر أو الوقاية منها.

* كما يعني التحرر المالي دخول مصارف أخرى أجنبية تسبب ضغوطا مع مختلف النشاطات وتحمل تنوع المخاطر.

ج- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان: يعتبر تدخل الدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصص القروض الائتمانية من أهم مظاهر الأزمات المالية، سواءًا على صعيد تخصيص الموارد المحلية، أو في شكل توزيع الموارد المالية على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية في إطار تنمية تلك الأقاليم أو القطاعات.

د- ضعف النظام المحاسبي و الرقابي و التنظيمي: إن من بين العوامل التي أدت إلى حدوث أزمات مالية في معظم الدول هي ضعف في الأنظمة المحاسبية المتبعة و درجة الإفصاح عن المعلومة خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة، هذا بالإضافة إلى ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية، وعدم الالتزام بالحد الأقصى للقروض الممنوحة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف، خاصة إذا توافق ذلك مع نقص في الرقابة المصرفية التي من شأنها أن تؤدي إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية، وتركزها في مجال واسع كالتوسع في القروض العقارية والاستهلاكية كما حدث في الأزمة الكورية.

3- تشوه نظام الحوافز: إن أي نظام للحد من الكوارث والأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بالعمل لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة، ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرين والمقترضين وكذلك السلطات الإشرافية على البنوك بأن هناك شيئا ما سنفقده جميعا إذا فشلنا في العمل بالطريقة التي تتفق والتزامات كل منا.[1]

4- سياسات سعر الصرف:لقد دلت الصدمات الخارجية السابقة أن الدول التي اتبعت سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للأزمات المالية لما لهذا النظام من صعوبات على السلطات النقدية للقيام بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية، بحيث يؤثر سلبا في رصيد احتياطاتها من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى أزمة عملة مثل حالة المكسيك والأرجنتين، وقد تمخض من أزمة العملة وجود عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي نقص في عرض النقود وارتفاع في أسعار الفائدة المحلية.

أما بالنسبة للدول التي تنتهج سياسة سعر صرف سري سوف يؤدي حدوث أزمة العملة فيها إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقا مع متطلبات الأمان المصرفي.[2]

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية للأزمات[3]

في الواقع لا توجد مؤشرات واضحة دالة على حدوث أزمات مستقبلا بشكل يقيني، وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، والمنهج الشائع للاستخدام هو بناء "نظام للإنذار المبكر"، يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة.

ويتوقف اختيار المتغيرات دون غيرها على فهم كل شخص لأسباب الأزمة، فإذا كان الاعتماد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على الحجر المالي، الاستهلاك الحكومي، الائتمان المصرفي للقطاع العام ... ، أما إذا كان يعتقد أن مشكلات القطاع الخارجي مسئولة أكثر من غيرها عن الأزمات، فإن الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى مثل: سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، تغيرات معدل التبادل الدولي، تفاوت أسعار الفائدة المحلية وغيرها.

باستخدام المنهج السابق، أظهرت دراسة أجريت على عينة شملت 53 دولة متقدمة ومتخلفة خلال الفترة الممتدة من 1975- 1997 أن سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل سعر الصرف، مؤشرات الأسواق النقدية والمالية، قد اختلفت عن سلوكها المعتاد قبل حدوث الأزمة بسنة أو سنتين، ويمكننا تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية إلى صنفين هما:

---

[1] - عبد النبي إسماعيل الطوخى، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر ، متاح على، http://www.kantakji.com/fiqh/Manage.htm ، تاريخ الإطلاع2012/06/15 ، ص6

[2] -بريش عبد القادر، طرشي محمد، **التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية**، ملتقى دولي ثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، جامعة خميس مليانة، يومي6-7ماي 2009،ص12

[3] - زايدي عبد السلام، مقران يزيد، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر**، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية- جامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2009، ص ص 7-8.

- التطور في السياسة الاقتصادية الكلية؛
- الخصائص الهيكلية للسوق (البنيوية)؛

و يمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية لكل صنف في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1): المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات المالية

التطور في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية و البنيوية
- ارتفاع معدل التضخم - نمو سريع في التدفق النقدي - انخفاض حقيقي لمعدل نحو الصادرات - عجز مالي متزايد - ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد - النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛ - ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض؛ - ارتفاع نسبة الحجر في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛ - نمو الديون الخارجية و زيادة الديون بالعملات الأجنبية؛ - انخفاض الاحتياطي العالمي؛ - انخفاض نحو الاقتصاد الحقيقي - ارتفاع معدل الأسعار و الأرباح - ارتفاع معدلات الفائدة المحلية و ارتفاع معدل البطالة	- نظام جمود معدلات التبادل؛ - إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات؛ - قطاع التصدير أكثر تركيزا؛ - ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية؛ - ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛ - تحرر سوق المال الحديث؛ - إطار ضعيف للإشراف على الأموال و تنظيمها؛ - أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية؛ - انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم؛ - سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم؛ - سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم؛ - الرقابة على دخول السوق و الخروج منه.

المصدر: زايدي عبد السلام، مقران يزيد، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر**، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية- جامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2009، ص 08

ثالثا: قنوات انتشار الأزمات المالية

تعرف الأزمة المالية على أنها مجموعة من حلقات الاضطراب المالي التي تقود إلى الأخطار، هذه الاضطرابات تمس أحد الأسواق التالية: سوق الاستدانة (سوق القروض و السندات)، سوق الصرف، سوق الودائع المالية لكن سرعان ما تنتقل إلى الأسواق الأخرى عبر قنوات انتشار، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): قنوات انتشار الأزمات المالية

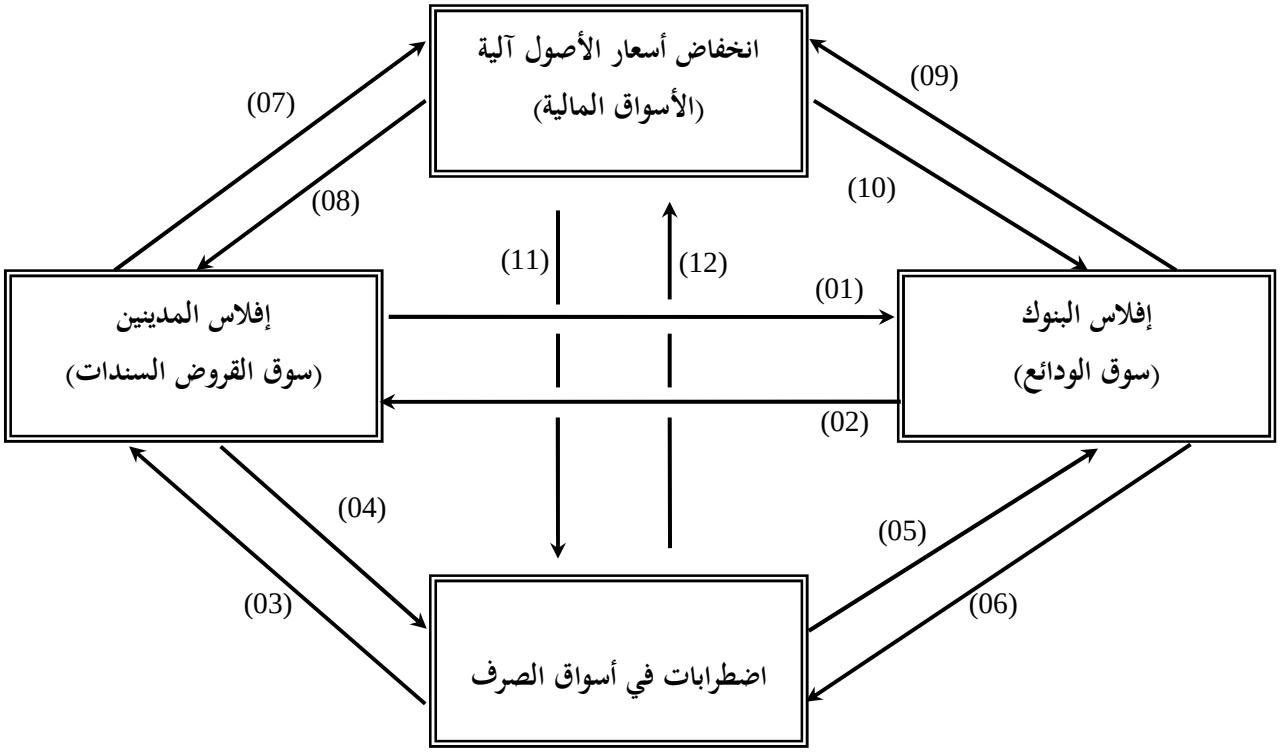

المصدر: كمال رزيق، **الجوانب النظرية للأزمات المالية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات، الزمن، الآفاق": جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي(10-11) نوفمبر 2009، ص ص 12،13.

يوضح هذا الشكل قنوات انتقال أو انتشار الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد، حيث شملت هذه القنوات أربعة أسواق أساسية على النحو التالي:

– **القناة (01)**: تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض و السندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلبا على البنوك و يزيد من احتمال إفلاسها.

– **القناة (02)**: توضح الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين و بالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.

– **القناة (03)**: أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها و التحول إلى سندات بعملة أخرى.

– **القناة (04)**:إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

– **القناة (05)**: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في رأس المال (خسائر الصرف) و هو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

– **القناة (06)**: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة، يؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

– **القناة(07)،(08)**: تمثلان انتقال الأزمة من أسواق الأسهم إلى أسواق السندات و هي غالبة الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

فنتيجة ارتفاع سعر الفائدة تصبح السندات قديمة الإصدار أقل مردودية من تلك الحديثة الإصدار بالإضافة إلى هذا تصبح الأسهم بدورها أقل مردودية من السندات الحديثة الإصدار و هذا ما يدفع بالمستثمرين إلى استبدال الأسهم مقابل السندات الجديدة الإصدار مما يعني حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة.

– **القناة(09)،(10)**: و تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال و العكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك الخاصة في الدول المتقدمة تملك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

– **القناة(11)،(12)**: و هي انتقال الأزمة من سوق الصرف إلى سوق المال، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث هلع كبير للمستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة و بالتالي يتسبب بانخفاض في أسعار الأصول المالية في سوق المال.[1]

[1] - كمال زريق، مرجع سابق ذكره، ص ص،13-14.

المطلب الثالث: لمحة لبعض الأزمات المالية السابقة

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين عددا من الأزمات المالية والتي كان لها وقع وأثر كبيراً على اقتصاديات البلدان، ومن أهمها:

أولا: الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 أزمة الكساد العظيم

تعد من أشهر الأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا، حيث اتصف الاقتصاد الأمريكي خلال تلك المرحلة بإصابات حادة، خاصة في سوق العقارات أين تضاعف سعر الشراء للأراضي والبيوت، كما أدى ذلك إلى ارتفاع الأسهم بشكل كبير عن قيمته الحقيقية، ومن هنا انفجرت الأزمة فإنهارت بورصة نيويورك، وتهاوت أسعار الأسهم وخسرت من قيمتها نحو 32 مليار دولار و أفلس على إثرها حوالي3500 مصرفاً في يوم واحد.[1]

1- أسباب أزمة الكساد العظيم: [2]

- انهيار في سوق الأسهم، و انخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بـ89% .
- تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور.
- إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف، منها (bank of America).
- قيام الاحتياطي الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة بصفة دورية وضخ أموال كبيرة في السوق.
- تهافت الناس على بيع الدولار إثر انتشار للإشاعات عن نية إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت بخفض سعر الدولار.

2- خصائصها: [3]

- تسبب في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله؛
- كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- الاستمرارية في المدة، حيث استغرقت حوالي 04 سنوات.
- عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي في الولايات المتحدة مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار33% كما انخفضت عمليات الخصم و الاقتراض بمقدار الضعف، وكان عدد البنوك المفلسة منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار منهم؛
- **الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة:** حيث تراجعت أسعار الفائدة من 55% سنة 1929 لتصل إلى 31% سنة 1933، وقد كان هذا الانخفاض في البداية ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، لكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات وزيادة عرض رؤوس الأسواق.

---

[1] - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق ذكره، ص ص126-127.

[2] - عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمة المالية العالمية، أزمة (sup-prime)**، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص137، 138.

[3] - مروان عطوف، **الأسواق النقدية و المالية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،الجزء 02،ط3، ،2005، ص ص 100-103.

- **توافق الأزمة مع التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات:** وهذا ما أدى إلى انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وتزامن ذلك مع تدهور القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

ثانيا: أزمة الأسواق المالية لسنة 1987:

تعرضت أسواق المال الأوربية لأزمة حادة جراء انهيار الأسعار في بورصة وول ستريت، وقد امتدت آثار هذا الانهيار إلى آسيا.

في هذا اليوم اندفع المستثمرين مرة واحدة إلى بيع أسهمهم متسببين في هبوط مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد[1]. وسرعان ما انتشر الذعر إلى باقي بورصات العالم، وكانت الخسائر كبيرة، حيث بلغت في بورصة نيويورك 26% وفرانكفورت 15% وأمستردام 12%.

1- أسباب أزمة أكتوبر1987:[2]

* ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث أزمة اقتصادية مع بداية عام 1988.

* استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي قد يتجاوز 17 مليار دولار خلال شه أكتوبر حسب النشرات الإحصائية لوزارة التجارة الأمريكية، وتوقعات المراقبين الاقتصاديين.

* توقع لجوء الولايات المتحدة إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار، بهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات، هذا ما أدى بتخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار للمستثمرين الأجانب مما دفع هؤلاء المستثمرين للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار، وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية- خاصة الأسهم- ومنه انهيار أسعارها؛

- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات (خاصة السندات الحكومية الطويلة الأجل الصادرة عن السلطات الأمريكية)؛ مما زاد في عرض هذه الأسهم ومن ثم تدهور أسعارها.

- لجوء الكثير من المستثمرين إلى استبدال أصولهم المالية الطويلة الأجل (الأقل سيولة) بأصول أخرى قصيرة الأجل (والأكثر سيولة)، مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة؛

- ارتفاع أسعار الفائدة؛

- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار والأصول المالية المحدودة بهذه العملة.

[1] - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق ذكره، ص131.

[2] - المرجع السابق ، ص ص،200، 201.

2- الإجراءات المتحدة لحل الأزمة:

استوجبت الاضطرابات الخطيرة التي خلفتها أزمة أكتوبر في المعاملات النقدية و المالية الدولية تدخل السلطات النقدية في كل الدول التي شملتها الأزمة بهدف معالجتها ووضع الأسس الكفيلة بعدم تكرارها، ومن أهم أشكال هذا التدخل:[1]

- إيقاف التعامل مؤقتا لبعض البورصات؛
- استخدام سياسة تخفيض أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية؛
- لجوء بعض الدول لشراء عدة مليارات من الدولارات بعملاتها الوطنية للحد من انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات هذين البلدين بشكل خاص؛
- قيام الحكومات بوضع قيود و ضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات و الحد نوعا ما من اشتداد المضاربات؛
- مطالبة الدول الأوربية و اليابان للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية، خاصة إيقاف انخفاض قيمة الدولار وتخفيض العجز في الميزان الجاري للموازنة العامة باستخدام مختلف أنواع السياسات؛
- استخدام إجراءات اقتصادية أكثر شمولية، و فعالية في مواجهة مثل هذه الأزمات؛
- لجوء بعض الحكومات لفتح تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصة؛
- إعلان الحكومة الأمريكية عن إجراء تخفيض آخر في عجز الموازنة العامة إضافة إلى تخفيض عام 1988.
- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على ألمانيا الاتحادية لكي تجري تخفيضات في أسعار فائدتها بهدف تدهور الدولار مقابل المارك؛
- تدخل الحكومات بشكل مباشر في عمليات البيع و الشراء كمتعامل؛

ثالثا: أزمة النمور الآسيوية

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهيارا كبيرا منذ الاثنين الموافق لـ 1997/10/27 بدأت الأزمة من تايلاندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حيث سجلت أسعار الأسهم انخفاضاً حاداً، فانخفض مؤشر (Hang seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاما، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة دون أن يكون متوقعا لانهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و السرعة نظرا لما تتمتع بع اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة بين 7- 8% كمتوسط و تنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.[2]

1- أسبابـــــها: يمكن تفسير أسباب الأزمة المالية التي داهمت دول شرق آسيا لسنة 1997 إلى عدة عوامل من بينها:[3]

- الإفراط في الإقراض والاقتراض: أدت إجراءات التحرير المالي إلى زيادة حجم التدفقات الخاصة إلى دول الأزمة، وحسب بيانات معهد التحويل الدولي فإن قيمة تلك التدفقات زادت من 80,4بليون دولار أمريكي سنة 1995 إلى

[1] - المرجع السابق ، ص ص200، 201.

[2] - زغدار أحمد، ناصر المهدي، **الأزمة المالية الآسيوية و الأزمة العقارية الأمريكية...الأسباب و الدروس المستخلصة من الأزمتين**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5-6 ماي، الجزائر، 2009، ص ص5-6.

[3] - المرجع نفسه،ص ص5-6.

102 بليون دولار أمريكي 1996. ثم انخفضت إلى الصفر سنة 1997 بصفة مفاجئة ثم إلى السالب(-27,6) بليون دولار سنة 1998.

– **التحرير المالي**: و يشتمل بشكل أساسي على تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، كما يسمح التحرير المالي للبنوك بتلقي الودائع و الاقتراض بالعملة الأجنبية من الخارج مباشرة، و إقراض الأموال في الداخل والخارج.

– الإختلالات الاقتصادية داخل الدول الآسيوية التي جعلتها عرضة للأزمات ومن بينها نذكر:

– الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو

– الاعتماد الكبير على التدفقات المالية في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة، هذا بالإضافة إلى الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي.

– الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية.

– ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا.

– نقص الشفافية، وخاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة، وهروب رؤوس الأموال للخارج.

2- نتائجها:[1]

– تكبد أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا خسائر بحوالي 600 مليار دولار، أو ما يساوي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، حيث نتج عن الأزمة انخفاض حاد في القيم، فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60% من قيمتها في المتوسط خلال الفترة(1997/07/01إلى 1998/02)؛

– تخوف الكثير من المستثمرين من تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، مما جعلهم يسارعون إلى بيع حجم كبير من الأسهم لتقليص خسائرهم، وهو ما زاد من تدهور قيمة الأسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين؛

– الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة؛

– إفلاس و انهيار العديد من المصارف والشركات مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة و التضخم؛

– فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية وتردي أوضاع المؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى.

– تراجع الثقة الناجمة عن انخفاض البورصة قد أدى إلى الحد من الاستهلاك و تردد الشركات في توظيف استثمارات جديدة.

– انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع النمو الاقتصادي و هروب رؤوس الأموال وخفض الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحسابات الجارية وموازين المدفوعات وتفاقم المديونية للخارج بدول الأزمة.

[1] - بوصبيع صالح رحيمة، مرجع سابق ذكره، ص ص 72، 73.

رابعا: الأزمة المكسيكية (1994) :

شهد الاقتصاد المكسيكي أزمة مالية حادة نهاية 1994 بسبب تزايد العجز في الميزان التجاري الخارجي بحيث أدى ذلك إلى خلق أزمة سعر صرف للعملة المحلية و كذلك انهيار النظام المصرفي نتيجة وقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخروج تلك التي كانت موجودة وبصورة مفاجئة، وأدى ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية حادة.[1]

1- أسباب الأزمة المكسيكية:[2]

هناك عدة تفسيرات وتحاليل تبين سبب تفاقم هذه الأزمة، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ذلك نذكر منها:

- ارتفاع قيمة العملة المحلية مما تسبب في خلق حالة اللاتوازن في النشاط الاقتصادي.
- العجز في الموازنة التجارية الخارجية وإضعاف النظام المصرفي بعد خصخصته مع بداية التسعينات.
- التذبذب المستمر في النشاط الاقتصادي.
- هروب الأموال إلى الخارج بعد تدهور نظام الصرف المحلي.

2- نتائجهـــــــا: مما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:[3]

- خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام، مما أدى إلى تضاعف البطالة.
- إفلاس 60 ألف شركة بناء.
- تقلص الناتج الإجمالي بما نسبته 10%.
- ارتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12%.
- انخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي.

3- دروس الأزمة المكسيكية: بعد دراسة الأزمة المكسيكية يمكن استخلاص الدروس التالية:

- إن مخاطر اعتماد المكسيك المفرط على التدفق المتقلب لرأس المال القصير الأمد من أجل تحويل العجز المالي لا يمكن علاجه إذ لا يمكن أن يكون تدفق رأس المال المخاطر بديلا عن المدخرات الحالية بل يجب أن يكون مكملا.
- استطاعت المكسيك مواجهة سعر الصرف بفضل تدخل صندوق النقد الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه عضو في النافتا(NAFTA).
- تسرعت المكسيك في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال لجذب الاستثمار الأجنبي.
- كانت نصائح الصندوق بإلغاء قيود تحويل العملة وتطبيق التقويم سيئا في حدوث الأزمة.
- قرار تخفيض سعر العملة الوطنية يعني زيادة المخاطر بالاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

---

[1] - عبد القادر بلطاس، مرجع سابق ذكره،ص ص72، 73.

[2] - المرجع نفسه، ص132.

[3] - زهية كواش وآخرون، **الأزمات المالية و علاقتها بسعر الفائدة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي2009، ص ص 9، 10.

المبحث الثاني: طبيعة الأزمة المالية العالمية و الأسباب الكامنة وراءها

هزّ الاقتصاد العالمي وفي عمقه أزمة مالية خانقة يعتبرها الكثير الأسوأ منذ ثلاثينات القرن الماضي، حيث بدأت في الأول على أنها أزمة حدثت بسبب الرهون العقارية، ولكن سرعان ما انتشرت وتصاعدت لتشمل القطاع المالي في العديد من الدول المتقدمة.

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية (مفهومها و مظاهرها)

تعتبر الأزمة المالية العالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ شهر أوت 2008 من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام المالي الدولي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال.

أولا : ماهية الأزمة المالية العالمية

رغم أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية العالمية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على أنها تلك التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديونهم للبنوك.

وأدى ذلك إلى حدوث هزه قوية للاقتصاد الأمريكي، وصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوربا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية.[1]

كما يصف رئيس الاحتياطي الفدرالي "بن يرنانك" المشهد الاقتصادي والمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ب "الانقباض في النشاط الإسكاني الذي بدأ عام 2006 وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحا في العام 2008. قاد إلى خسائر ظخمة في المؤسسات المالية، وإلى تضييق حاد في الظروف العامة للائتمان، تأثيرات الانقباض الإسكاني، والرياح المالية غير المواتية في النشاط الانفاقي والاقتصادي، تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع، وهذا ما أنهك القوة الشرائية للأسر، وزاد في معدلات التضخم."

أما الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، فقد قال في مؤتمر صحفي بعد الإعلان عن الأزمة مطمئنا الناس في الولايات المتحدة الأمريكية: " أملي هو أن يأخذ الناس نفسا عميقا، ويدركوا أن ودائعهم محمية من حكومتنا، إننا لا نرى النمو الذي نتمناه، لكن النظام المالي متين بشكل جوهري" فهل صدقه مواطنوه"؟.[2]

لكن الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما، قال في أول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه: "إننا نواجه أعظم تحد اقتصادي في حياتنا" بعد أن سمع الأخبار السيئة حول فقدان 240 ألف أمريكي وظائفهم في شهر أكتوبر 2008 ، وبعد وصول عدد العاطلين عن العمل إلى 10 ملايين أمريكي، أي بمعدل بطالة 6,5%، فضلا عما تعانيه صناعة السيارات من

---

[1] - **ما الأزمة المالية**، متاح على موقع الجزيرة:http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/ec741569-040b-4548-a0e2-12d5ba050d94 تاريخ الإطلاع 2012/05/13

[2] - منير الحمش، **السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة المالية الراهنة**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، القاهرة، مصر، العدد47، 2009، ص13.

انخفاض هائل في المبيعات، ومنذ ذلك التصريح، تضاعفت مشكلات البطالة وفقدان الوظائف، حتى وصلت نسبتها إلى أكثر من 8%.[1]

إن النظر للأزمة المالية العالمية لا يمكن الجزم قطعا بكونها أزمة جزئية تقتصر على القطاع العقاري، بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة في الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي، وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو، والأزمات لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني جملة من المشاكل الخطيرة، لعل في مقدمتها عجز الميزان التجاري، وتفاقم المديونية الداخلية والخارجية، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة و التضخم والفقر.[2]

كل هذه الأخبار السيئة التي خلفتها الأزمة جعلت من المحللين الاقتصاديين يقولون "إن هناك عاصفة تضرب الاقتصاد العالمي." وبالفعل فقد امتدت الأزمة شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، ومن الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد العيني، ولم يسلم منها قطاع أو بلد.[3]

ثانيا- مظاهرهـــــا:

بدأت إرهاصات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور حيث أصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، كما أحدثت للحكومات خوفا على ديمومة أنظمتها.

1- إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية وشركات التأمين، حيث بلغت البنوك المفلسة 11 بنك، من بينها "بنك اندي ماك" الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، و19 مليار دولار من الودائع، بالإضافة إلى توقعات غلق حوالي 110 بنك قدر مجموع أصولها ب 850مليار دولار.

2- تراجع حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثرها بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات والتي ترتب عنها اختلالات في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار.

3- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 66 تريليون دولار، في حين بلغت ديون الشركات 18,4 تريليون دولار أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغت نسبة البطالة 5% ، ومعدل التضخم 4%.

4- تراجع كبير في نسبة نمو الدول الصناعية بـ 1,4 خلال 2008 إلى 0,3% سنة 2009 مع توقع تقدير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسبة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية في 2009 إلى 0,9% مقابل 0,1% باليابان و 0,5% في أوربا.

5- تراجع أسعار البترول بدول منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.

6- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوربي في مرحلة الركود الاقتصادي.

---

[1] - المرجع السابق، ص13.

[2] - علي مراد، مرجع سابق ذكره، ص10.

[3] - منير الحمش، المرجع السابق ، ص13.

7- انخفاض حاد في مبيعات السيارات في أكبر الشركات ك"فورد، جنرال متورز"، حيث قاربت هذه الأخيرة من حالة الإفلاس، كما هدد حوالي مليوني عامل بالبطالة.[1]

المطلب الثاني: أسبابها

بدأت الأزمة المالية العالمية أساسا كمشكلة مصرفية استثمارية مالية أمريكية بحتة، نتجت عن تجاوزات كبيرة لمبادئ الإدارة الحكيمة لمخاطر الائتمان في سوق الرهن العقاري، شارك في إنتاج هذه الأزمة وتفاقمها سماسرة عقار ومؤسسات مالية، ويمكن القول أن من بين جملة سلسلة الأسباب التي حفزت على تشكيل الفقاعة العقارية ونشوب الأزمة المالية العالمية هي:[2]

أولاً : الخفض الطويل الأجل لأسعار الفائدة الربوية (2001-2006)

تعود جذور الأزمة المالية العالمية إلى فترة نهايات العام 2000 وبدايات العام 2006 في وجهة نظر الباحثين، حيث أظهرت مختلف التوقعات الاقتصادية التي أجريت فيها وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من الركود الاقتصادي ستلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي الحقيقي بعد حوالي 10 أعوام من التوسع والانتعاش، وقد استندت تلك التنبؤات بشكل أساسي في افتراضاتها إلى الارتدادات المتوقعة من أزمة التراجع الحاد التي مست قطاع تكنولوجيا المعلوماتية، وبفعل التداعيات المؤكدة الحدوث جراء أحداث 11 سبتمبر 2001.

ولمعالجة هذا المشكل، لجأ المصرف الفدرالي الأمريكي إلى اعتماد سياسة نقدية مضمونها خفض أسعار الفائدة الربوية حتى وصلت إلى 1% ، تشجيعا للاقتراض، أملا في انعاش الاقتصاد لتجاوز حالة ضعف الطلب الكلي.[3]

فقد تم مثلا تخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض الربوي بين المصارف الى أكثر من 10 مرات خلال عام 2001 وحدة، وهو ما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض، والجدول التالي يبين تطور أسعار الفائدة في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتحكم فيها الاحتياطي الفدرالي:

الجدول (1-2): تطور أسعار فائدة الاحتياطي الفدرالي خلال (2000، 2011)

التاريخ	المعدل%	التاريخ	المعدل%
12 فيفري 2000	%5,75	02 فيفري 2005	%2,50
21 ماي 2000	%6,00	22 مارس 2005	% 2,75
16 ماي 2000	% 6,50	03 ماي 2005	% 3,00
03 جانفي 2001	% 6,00	30 جوان 2005	% 3,25
31 جانفي 2001	%5,50	09 أوت 2005	% 3,50

[1] - فريد كورتل، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية**، ورقة مقدمة للمؤتمر دولي حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان،لبنان،يومي 14/13 مارس2009، ص 11.

[2] - عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي ، **الأزمة المالية العالمية الراهنة تحليل عينة للدراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 إلى 2010**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان55، 56، 2011، ص ص37، 38.

[3] - نور الدين جوادي، **الأزمة المالية العالمية: مقاربة نظرية**، حوليات جامعة بشار، الجزائر، العدد 8 خاص، ص 196.

20 مارس2001	%5,00	20 سبتمبر 2005	% 3,75
18 أفريل 2001	%4,50	01 نوفمبر 2005	% 4,00
15 ماي 2001	% 4,00	13 ديسمبر 2005	% 4,25
27 جوان 2001	% 3,75	31 جانفي 2006	% 4,50
21 أوت 2001	%2,50	28 مارس 2006	%5,00
02 أكتوبر2001	%2,50	29 جوان 2006	%5,25
06 نوفمبر 2001	%2,00	18 ديسمبر 2007	%4,75
11 ديسمبر 2001	%1,75	31 أكتوبر 2007	%4,50
06 نوفمبر 2002	%1,25	11 ديسمبر 2007	%4,25
25 جوان 2003	%1,00	22 جانفي 2008	% 3,50
30جوان 2004	%1,25	30 جانفي 2008	% 3,00
10 أوت 2004	%1,50	18 مارس 2008	% 2,25
21 سبتمبر 2004	%1,75	30 أفريل 2008	% 2,00
10 نوفمبر 2004	%2,00	08 أكتوبر 2008	%1,50
14 ديسمبر 2004	%2,25	29 أكتوبر 2008	%1,00
من 16 ديسمبر إل يومنا هذا		0- 0,5%	

المصدر: نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 39.

ونتيجة لذلك الخفض الطويل الأجل لأسعار الفائدة الربوية وصنوًا مع انفجار فقاعة الإنترنت، ونتيجة لتراجع عائد الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع المعلوماتية، بدأ السلوك الاستثماري الأمريكي في ميل حاد تجاه قطاع السكن حتى بات شراء العقار من أفضل مجالات الاستثمار إدرار للعائد، وبدأت معدلات الطلب الكلي في سوق العقار الأمريكي تسجل ارتفاعا هائلا في نمطي:

- الطلب على المساكن للاقتناء والامتلاك ؛
- الطلب على المساكن للاستثمار طويل الأجل والمجازفة ؛

وتماشيا مع الوضع بدأت الشركات العقارية ومؤسسات الاقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات "التوريق" لبعض تلك القروض من ناحية، ومن ناحية أخرى أقدمت على رهن البعض الآخر لإعادة الاقتراض من بعضها البعض لإقراض الأفراد.

كما لجأت إلى تخفيض وتسهيل شروط ومعايير الإقراض لكن كل هذا كان ظاهريا لكن ضمنيا كانت الشروط مجحفة ومن أهمها ما يلي:[1]

[1] - ناصر مراد، **الأزمة المالية العالمية، الأسباب، الآثار وسياسات مواجهتها**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحركة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20،21 أكتوبر2009، ص4.

– أن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة، وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن.

– أن أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية، كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة.

– أنه إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض يحل أجله، فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات.

– أن الأقساط الشهرية خلال السنوات الثلاثة الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض، وهذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية جزء من العقار، إلا بعد مرور ثلاث سنوات.

و بسبب زيادة الطلب على القروض ارتفعت أسعار الفائدة، مما أدى إلى زيادة قيمة الأقساط الشهرية، وأصبح المقترض عاجزا عن الوفاء، ولاسترجاع البنك لأمواله يتم حجز المنزل، ومع تكرار ذلك مع العديد من المقترضين انهارت سوق العقارات وبالتالي عجزت البنوك عن تحصيل مستحقاتها وتوالت حالات الإفلاس مما أدى إلى اندلا ع الأزمة المالية.

ثانيا: "توريق القروض" و غبن تصنيفها

وجدت معظم المصارف التي انتهجت هذا الأسلوب في تقديم نفسها في وضع حرج ومتأزم، وعرضه للإفلاس، وبالمقابل أيضا، وجد ما يقارب المليونين من المقترضين في الولايات المتحدة الأمريكية أنفسهم مفلسين مدمرين ماديا، والسبب هو أنهم لا يقدرون على تسديد الديون.

وفي محاولة منها للحد من مخاطر هذه الائتمانات الجديدة، استخدمت المصارف نظام التوريق (titrisation) أي التعامل بالأوراق المالية، حيث قامت بتحويل هذه القروض إلى أوراق مالية وطرحها في الأسواق المالية وبيعها لمصارف استثمارية ومؤسسات مالية أخرى محلية وأجنبية. [1]

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم تلك القروض المورقة والمغطاة بقروض الرهن العقاري قد بلغت نهاية عام 2007 إلى حدود 10 ألاف مليار دولار أمريكي، متضاعفة بما يقارب الثلاث مرات عما كانت عليه عام 1997، ومستحوذا سوقها على أكثر من 40% من سوق السندات الأمريكية.

وفي الأصل توريق القروض لا يشكل مشكلا، لكن الضرر بدأ عند قيام وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تلك تصنيفا مرتفعا، باعتبار أنها صادرة عن بنوك قوية، فقد قامت تلك الوكالات بمنح تلك السندات العقارية المضمونة بحزم من الديون الخطرة والمشكوك فيها، تصنيفا مرتفعا وآمنا لأنها فقط قد تم شرائها من قبل مصارف ضخمة مثل: مصرف مورغن ستانلي "morgon stonly" و لمان براذرز "lehman brothers".

وبذلك تحملت وكالات التصنيف الائتماني جزاءا هاما من الأزمة المالية العالمية لأن ذلك التصنيف الغير دقيق جعل المصارف تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، وبالتالي كانت الشركات العقارية المقدمة للقروض أولى الجهات المتضررة عند ظهور حالات العجز عن السداد، لتنتقل الصدمة بعد ذلك إلى العديد من المصارف والمؤسسات المالية العالمية حول العا لم،

[1] - أحمد عامر، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد48، 48 خريف 2009،شتاء2010، ص ص79، 80.

والتي سجلت خسائر قدرت بمليارات الدولارات نتيجة امتلاكها لتلك الأوراق المالية العالية المخاطر، كما أن شركات التأمين وأبرزها شركة "AIG"* الأمريكية كانت تؤمن أعداد ضخمة من الديون العقارية، واجهت خسائر مرتفعة.[1]

وقد أدى ذلك كله إلى نقص في السيولة في السواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيها، فجرت عمليات بيع كبيرة وسريعة لكميات هائلة من الأسهم، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى انتشار الأزمة لتشمل معظم الأسواق المالية العالمية.[2]

ثالثا: تراخي قيود الإقراض و ضعف الرقابة المالية

عرفت السنوات الأخيرة موجات التحرير المالي الحادة التي مست قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية.

وظهور كذلك ما يسمى بالابتكارات المالية، حيث تراجعت إلى الحضيض آليات الرقابة المالية على آليات منح القروض العقارية وغيرها، و بشكل حاد.

فبين تسعينات القرن الماضي حتى عام 2006 شهدت الكثير من الإحصائيات الرسمية للإقراض الخاضع للرقابة تراجعات حادة من حدود 80% إلى أقل من 25% .[3]

ومن مظاهر هذا التراجع كذلك تعدد جهات الرقابة بين اتحادية ومحلية وعدم كفاءة مواردها البشرية ضمن قطاع الرقابة المصرفية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري، وتدخل الحسابات السياسية في السلوك الاقتصادي...الخ.

مما أدى بالمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي "FMI" (دومنيك ستراوس) إلى القول أنه: من الواضح أن الأزمة المالية العالمية ناتجة من تقصير رقابي و تنظيمي في الدول المتقدمة اقتصاديا، ومن إخفاق حاد في آلية انضباط الأسواق.[4]

ومما زاد الطين بله هو فكرة صمام الأمان للقرض، حيث أنه للحصول على قرض رهن العقاري يستلزم تقديم نسبة مسبقة من قيمة العقار المراد شراءه تقدر ب20% من قيمة العقار وهذا هو صمام الأمان، ولكن داخل الاقتصاد الأمريكي مع بلوغ المنافسة ذروتها، انخفضت هذه النسبة لتصل إلى العدم(أي0%) انطلاقا من 10% نزولا إلى 2% مرورا ب 5%...الخ فأصبحت هذه القروض دون تسبيق الدفعة الأولى و بلا "صمام أمان"

والأكثر من ذلك وبهدف زيادة العائد وفي ظل حيوية سوق الإقراض العقاري وسهولة الحصول على قروض، أقدمت معظم المصارف برهن غالبية تلك القروض التي منحتها للأفراد للحصول على قروض أخرى لإقراضها.[5]

وهكذا توالت العملية وتوسعت حلقات سلسلة الإقراض أفقيا وعموديا بين المصارف والمؤسسات المالية والشركات العقارية فيما بينها وبين الأفراد...الخ وتشكل بذلك ما يعرف ب" أثر الدومينو léffet domino"*.لأن المعضلة أن كل ذلك تم انطلاقا من حلقة جد هشة، هي الجدارة المالية للمقرض البسيط ذي الدخل المحدود والسجل الائتماني الضعيف.

---

* - **AIG**:.American Internotionl Group، (المجموعة الأمريكية الدولية.)

[1] - نور الدين جوادي، مرجع سابق، ص40.

[2] - نبيل بوفليح، **دور الصناديق السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، القاهرة، العددان49/48، خريف 2009، شتاء2010، ص95

[3] - يوسف خليفة، **الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية:أسبابها وانعكاساتها**، مجلة المستقبل العربي، الجزائر، العدد358، ديسمبر2008، ص19

[4] - إلياس سباء، **الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها**، مجلة المستقبل العربي، الجزائر، العدد360 ،2009، ص15

[5] - نور الدين جوادي ، مرجع سابق، ص194.

* - للتوسع حول "أثر الدمنوا"، راجع: الداوي الشيخ، **الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها**، مرجع سابق، ص13.

ومن جهة أخرى فالمأزق في كل ذلك بالنسبة للمقترض، أنه و برغم تسيير عمليات الإقراض، أبقت المصارف على سعر الفائدة الربوي، على تلك القروض العقارية متغيرا وفق الوضع الاقتصادي السائد، وبسبب ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2006 الذي لامس عتبة 3,4% و 3,2% على التوالي، مما أدى بارتفاع أسعار الفائدة الربوية مضاعفة لمشكلة القروض العقارية، والتي أصبحت عبء على معظم المقترضين من ذوي الدخل المحدود، وبدأت تظهر وتزيد حالات التخلف عن السداد ومن ثم حجز الرهون، حيث بلغت حالات التخلف عن السداد وحدها ما نسبة ما بيم 16% إلى 20% من كافة أنواع القروض، باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الربوية الثابتة التي سجلت نسبة 12% خلال الفترة (2001-2006) وهو ما أدى إلى خسارة الشركات العقارية لأموالها، وتوالت الانهيارات1.

رابعاً: الفقاعة العقارية

لا شك أن التوسع الكبير في حجم السيولة والظروف الغريبة للإقراض، حركت غريزة التملك والكسب السريع، و روح المراهنات لدى كافة شرائح المجتمع الأمريكي، فمن ليس لديه منزل وجدها فرصة ليمتلك منزلا، ومن كان لديه منزلا صغيرا وجدها فرصة لتوسيع منزله واستبداله بآخر، وهناك من وجد أن العقارات هي نوع من أنواع الاستثمارات خاصة بعد انهيار أسواق الأسهم عام 2000 [2]، وبالتالي أدى كل هذا إلى ارتفاع الطلب على المساكن، حيث شهدت أسعار المنازل ارتفاعات غير مسبوقة بلغت نسبتها 100% لتظهر المشكلة و التي تعرف بالفقاعة العقارية "une bulle immobiliére "

الشكل(1-2):الفقاعة العقارية أسعار المنازل في الو،م،أ بين عام(1997-2008)

الوحدة:ألف دولار أمريكي

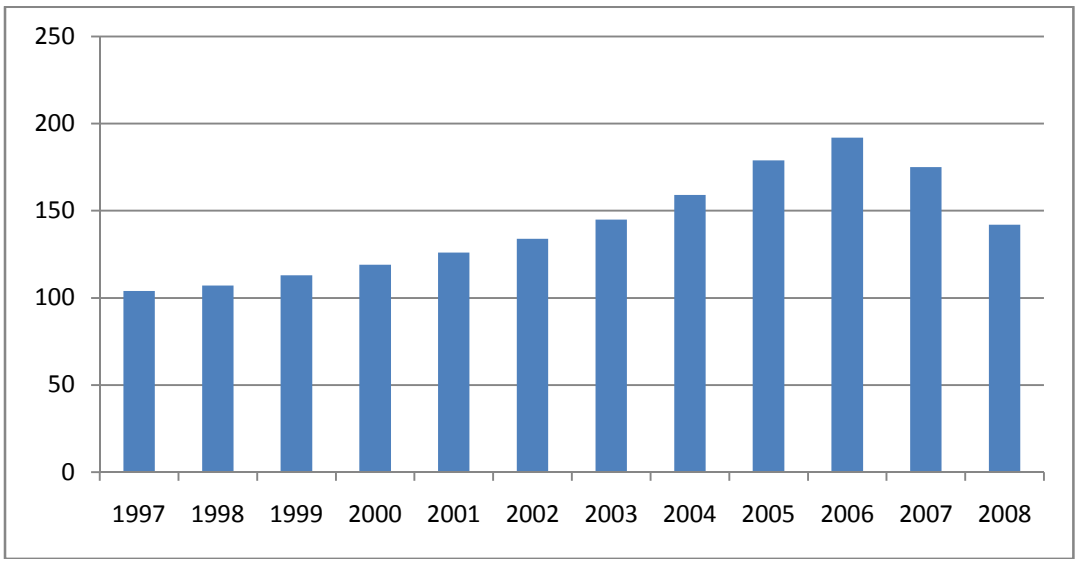

المصدر: نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص43.

[1] - عدلي قندح، **الأزمة المالية: الجذور و أهم الأسباب و العوامل المحفزة**، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 335، أكتوبر2008،متاح على www.abj.org.jo/AOB_Images/633818570087517500.pdf، يوم 05جوان 2012، ساء: 17:00.

[2] - يوسف خليفة، مرجع سابق ذكره، ص19.

وبطريقة بسيطة يشرحها الدكتور "خليفة اليوسف" حيث يقول أن أسعار العقار إذا تركت تعمل بحرية فإنها في الغالب تعكس عوامل حقيقية بارتفاعها وانخفاضها، لأن المنطق السليم يحتم علينا عندما نشاهد ارتفاعا مستمرا في أسعار العقارات المفرط إلى جانبي "الطلب و العرض" لمحاولة تفسير هذه الزيادة كندرة السيولة، والسقوف على الإيجارات، وزيادة تكاليف البناء و النمو السكاني، وزيادة المداخيل وغيرها من الأسباب ثم اقتراح العلاج المناسب، أما إذا كان الارتفاع في أسعار العقارات لا يمكن تبريره بتغير ملموس في العوامل الموضوعية، المذكورة آنفا، فإن هذا الارتفاع يكون في الغالب
تعبيرا عن سلوك غير عقلاني من قبل بعض الأفراد، و هذا ما يعرف اقتصاديا عادة بالفقاعة "le bulle" و الفقاعة تنتج عادة من شعور المشترين أو المراهنين في هذه الأسواق بأن الأسعار ستظل ترتفع، وبالتالي سيكون هناك شخص آخر يشتري البضاعة بسعر أعلى من السعر الحالي، وبالتالي يحقق هذا المراهن ربحا، وهكذا يظل هذا الوهم يغذي الأسعار حتى تنفجر الفقاعة.

فالمؤسسات المالية بأنواعها مهمتها الأساسية هي تسهيل انتقال المدخرات من أصحابها إلى المشاريع المختلفة في الاقتصاد الفعلي، حتى تستخدم في زيادة إنتاج السلع الزراعية والصناعية والمعرفية والخدمية، ما سوف يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للشركة في السوق الفعلية لينعكس ذلك على أسعار أسهمها أو سنداتها في السوق المالية، أما ما يحدث اليوم في أسواق المال، فهو أن المدخرات يتم اختطافها من قبل الوسطاء في أسواق المال قبل أن تتحول إلى مشروعات فعلية، و يتم تحويلها إلى أوراق نقدية تنمو وتتكاثر وتزداد قيمتها من غير أن يكون هذا الارتفاع في قيمتها مرتبطا بالاقتصاد الفعلي، أي أنه فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر كما ينفجر البالون.[1]

ولقد انتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت ذروتها فانفجرت في صيف عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وفقد أكثر من مليوني أمريكي أصولهم وملكيتهم العقارية المرهونة وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم من جهة ومن جهة أخرى أصبحوا في عداد المشردين واللاجئين والمهاجرين والفقراء والمساكين، ونتيجة لتضرر البنوك الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.[2]

[1] - يوسف خليفة، مرجع سابق ذكره، ص15.

[2] - زيدي بلقاسم، ميلودي مهدي، **الأزمة المالية العالمية: أسبابها وأبعادها وخصائصها**، الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14مارس، ص11

المطلب الثالث: تطورات الأزمة المالية العالمية

لم تأتي أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي فجرت الأزمة المالية من فراغ. لقد كانت في الواقع الحلقة الأخيرة من سلسلة أزمات مالية تتابعت منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي.

أولاً: سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية

من بين الأسباب التي أدت الى نشوب أزمة الرهن العقاري هو الدور الذي لعبته الجهات التالية :

1- تاريخ ظهور سوق الرهن العقاري:[1]

تتألف سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 1938 من مؤسسات الإيداع (المصارف، مؤسسات الادخار و القروض)، حيث كانت تستخدم ودائعها في تحويل قروض شراء المنازل وكانت تتحمل مخاطر الائتمان وتقلبات سعر الصرف ومخاطر السيولة الناتجة عن تحويل أصول طويلة الأجل بخصوم قصيرة الأجل (الودائع).

وبغية توفير السيولة وفي إطار سياسات "البرنامج الجديد" أنشأت الهيئة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري "فاني ماي"في عام 1938، بهدف خلق سوق ثانوية للرهن العقاري، حيث كانت مهمتها شراء الرهونات العقارية من منشئيها وتعيد الحصيلة النقدية إلى المؤسسات، كانت هذه المؤسسة(فاني ماي) *تتحمل مخاطر (الائتمان، السوق، السيولة)، لكن كانت وضعيتها أفضل من مؤسسات الإيداع في التعامل مع المخاطر لاستطاعتها الإقراض لآجال طويلة، وكانت أيضا قادرة على إدارة المخاطر باحتفاظها لمحفظة رهونات عقارية متنوعة على المستوى الوطني وهو ما لم تقدر عليه أكبر البنوك بسبب القيود التنظيمية والمعاملات المصرفية بين الولايات، بالإضافة إلى شرائها للرهونات العقارية التي تتوافق مع مقاييس معينة لتغطية الرهونات، حيث تستخدم هذه المقاييس في تعريف القروض المتوافقة والمرادفة "للقروض الممتازة".

حققت هذه المؤسسة نتائج ممتازة في السنوات ستينات بحيث كانت القروض التي تمنحها لتمويل شرائها لقروض الرهن العقاري، تمثل جزءا من الديون الأمريكية، وبهدف التخلص من هذه الديون تم إعادة تنظيم سوق الرهن العقاري الأمريكي سنة 1968 في عهد الرئيس "جونسن" وذلك باستحداث مؤسسة أخرى تدعى "جيني ماي" الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري للإشراف على الرهونات العقارية المضمونة من طرف الحكومة.

وفي نفس السنة تم خصخصة شركة "فاني ماي"، كما نتج عنها انتقال جزء كبير من عمليات الإشراف في هذا القطاع من الحكومة الفدرالية إلى القطاع الخاص، وأصبحت هذه الشركة هي المحتكر الفعلي لسوق الرهن العقاري.

---

[1] - راندال دود، **الرهونات العقارية الثانوية: مجسات أزمة**، مجلة التحويل والتنمية، العدد04، ديسمبر2007، ص ص15-17.

***- فاني ماي(FANMA)Federal National Mortgage Assoc الهيئة الفيدرالية القومية للرهونات**: تأسست هيئة فاني ماي في شكلها الحالي عام . 1968 وهي مؤسسة شبه حكومية :إذ أنها مملوآة وتدار كشركة خاصة وتعرض أسهمها في بورصة نيويورك، ولكنها تخضع للقواعد التنظيمية لوزارة الإسكان والتنمية العمرانية الأمريكية ووزارة المالية الأمريكية .كما تقوم هيئة فاني ماي بشراء قروض" تقليدية "مضمونة برهن عقاري سكني بحيث تتوافق مع إرشادات محددة .وعلى الرغم من أن شهادات المرور من هيئة فاني ماي تضمن سداد الفائدة وأصل القرض في الموعد المحدد، إلا أن هذا الضمان تدعمه أيضاً الحكومة الأمريكية بشكل ضمني .وما زال مستوى الدعم قوياً بشكل كاف بحيث أن نوعية ائتمان شهادات هيئة فاني ماي تحظى بتصنيف "AAA".

و في عام 1970 أنشئت الشركة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري "فريدي ماك"*بهدف:

–توريق الرهونات العقارية التقليدية.

–توفير المنافسة لهيئة فاني ماي التي تمت خصخصتها حديثا.

وبمرور الزمن حققت كلتا المؤسستين قدرا هائلا من تمويلات للرهونات الأمريكية عن طريق شراء الرهونات العقارية المتوافقة و الاحتفاظ بها أو عن طريق شراء ديون (القروض) البنوك ثم القيام بتحويلها إلى أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية.

هذه السندات المالية تشتريها مؤسسات الاستثمار ومؤسسات الإيداع ذاتها، وبالتالي أدت هذه العملية (التوريق) إلى توزيع مخاطر السوق، وجذب رؤوس الأموال الضخمة لقطاع الرهن العقاري.

بهذا أزالت سوق الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية مخاطر السوق ليس فقط من الميزانيات العمومية للمؤسسة المنشئة للرهونات العقارية مثل البنوك بل أيضا من ميزانيتي كل من هيئة فاني ماي و فريد ماك، كما وفرت أيضا تمويلات طويلة الأجل للإقراض بضمان رهونات عقارية، و بدلك أزالت مخاطر السيولة، وبما أن هاتين المؤسستين هما اللتان تضمنان القروض فقد بقي قدر كبير من مخاطر الائتمان على مستواهما.

2- هيكل سوق الرهن العقاري الأمريكي(الرئيسي و الثانوي):

يتكون هيكل السوق الرئيسي والثانوي للرهون العقارية الأمريكية من مجموعة من الأجزاء، بحيث يشكل كل جزء أو طرف فيه مرحلة أو خطوة من خطوات إتمام عملية التوريق، حيث يقوم هذا النظام على ضمان كل طرف القيام بخدمة محددة يكون هدفها الأخير تسهيل عملية التداول

* - **فريدي ماك**: (**Federal Home Loan Mortgage Corp(FHLMC**) مؤسسة رهونات القروض الداخلية الفيدرالية: أنشئت مؤسسة فريدي ماك عام 1970 بموجب امتياز من الكونجرس، وتم إعادة تشكليها في عام 1989 كمؤسسة خاصة مثل هيئة فاني ماي. وتعد مؤسسة فريدي ماك منافساً مباشراً لهيئة فاني ماي،كما تعد إرشاداتها الدليلية لشراء القروض مشابهة جداً لإرشادات الشراء التي تصدرها هيئة فاني ماي .ويوجد لدى مؤسسة فريدي ماك برنامجان مختلفان لشراء القروض (1) :الضمانات المقدمة فيما يتعلق ببرنامج مدفوعات سداد الفائدة وأصل القرض في المواعيد الصحيحة، وهو البرنامج الذي يحمل التصنيف" الذهبي"، (2) والضمانات التي تعزز شهادات مؤسسة فريدي ماك المعيارية والتي تشمل مدفوعات الفائدة والمدفوعات النهائية لأصل القرض في وقتها .ولا تتمتع مؤسسة فريدي ماك بالدعم المباشر من الحكومة الأمريكية، إلا أن مؤسسة فريدي ماك يُنظر إليها بأن لها تأثيراً ضمنياً قوياً على حكومة الولايات المتحدة بحيث تتم معاملة الشهادات الخاصة بها مثل شهادات هيئة فاني ماي للاستثمارات ذات تصنيف ممتاز"AAA".

الشكل(1-3):هيكل سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة

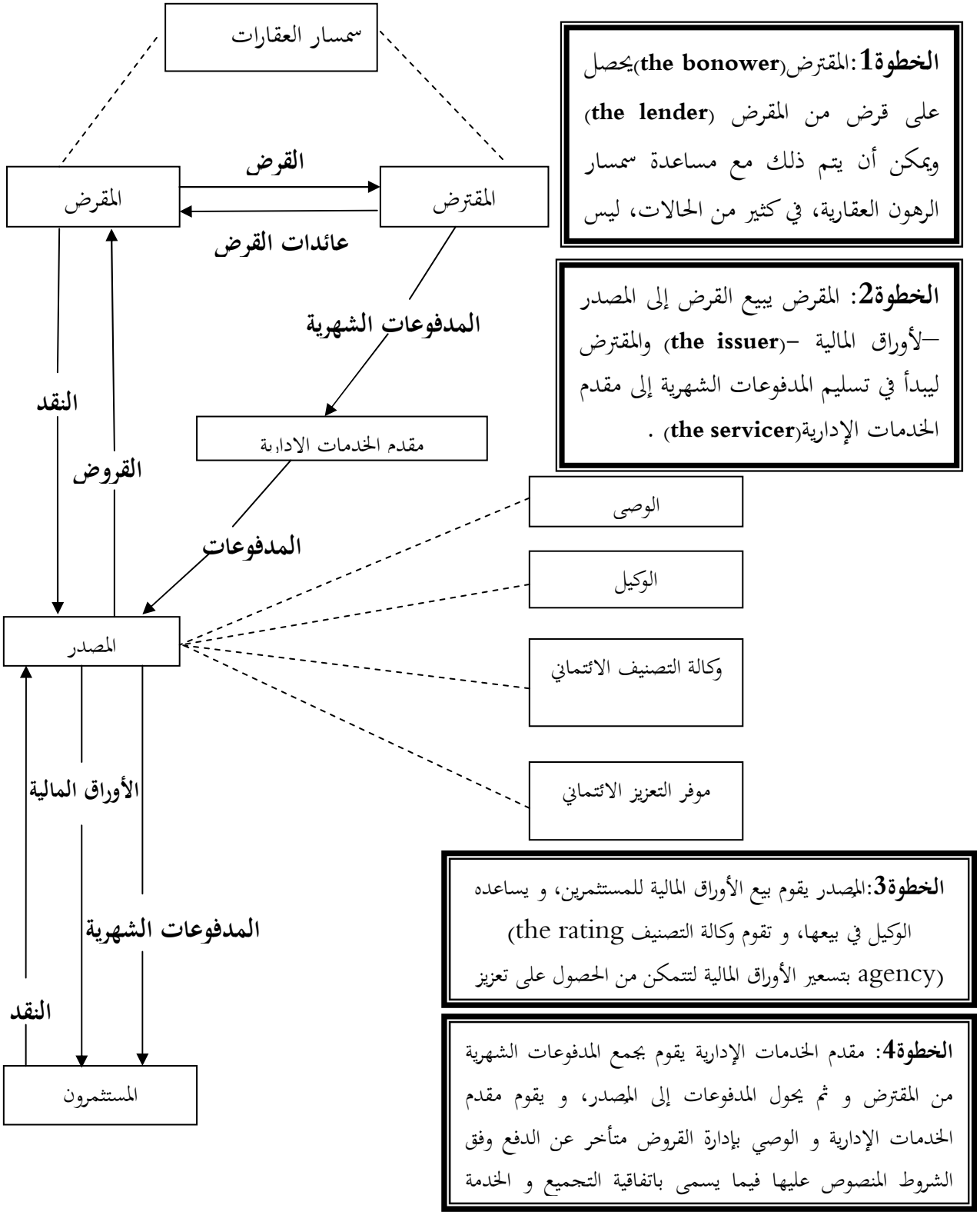

الخطوة1:المقترض(**the bonower**)يحصل على قرض من المقرض (**the lender**) ويمكن أن يتم ذلك مع مساعدة سمسار الرهون العقارية، في كثير من الحالات، ليس

الخطوة2: المقرض يبيع القرض إلى المصدر –لأوراق المالية –(**the issuer**) والمقترض ليبدأ في تسليم المدفوعات الشهرية إلى مقدم الخدمات الإدارية(**the servicer**) .

الخطوة3:المصدر يقوم بيع الأوراق المالية للمستثمرين، و يساعده الوكيل في بيعها، و تقوم وكالة التصنيف (the rating agency) بتسعير الأوراق المالية لتتمكن من الحصول على تعزيز

الخطوة4: مقدم الخدمات الإدارية يقوم بجمع المدفوعات الشهرية من المقترض و ثم يحول المدفوعات إلى المصدر، و يقوم مقدم الخدمات الإدارية و الوصي بإدارة القروض متأخر عن الدفع وفق الشروط المنصوص عليها فيما يسمى باتفاقية التجميع و الخدمة

Source :Statement of Sheila C. Bair, Chairman, Federal Deposit Insurance Corporation on Possible Responses to Rising Mortgage Foreclosures before the Committee on Financial Services, U.S. House of Representatives; 2128 Rayburn House Office Building, The Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC) , April 17, 2007, Retrieved From: http://www.fdic.gov/news/news/speeches/archives/2007/chairman/spapr1707.html

يتضح من خلال هذا الشكل أن سوق الرهن العقاري يتكون من الأطراف التالية:[1]

– **المصدر(issuer)**: هو كيان خاص غرضه ابعاد الإفلاس وذلك بقيامه بتسهيل عمليات التوريق وإصدار الأوراق المالية للمستثمرين.

– **المقرض(lenderl)**:هو كيان (صناديق القروض، بنوك....) الذي يقوم في نهاية المطاف ببيع القروض إلى المؤسسات المصدرة لإدراجها في عمليات التوريق أو يقوم بالتعاقد مع سماسرة الرهن العقاري.

– **سماسرة الرهن العقاري (dortage broker)**: هو الذي يقوم بدور الوسيط بين المقرض و المقترض، مقابل مبلغ أتعابه الذي يحدد رسوم القرض النهائي.

– **مقدم الخدمات(Servicer)**: هو الذي يتولى جمع أقصى حد من مدفوعات المقترضين و يقدمها للمصدرين الذين بدورهم يوزعونها على المستثمرين، كما يعتبر مقدم الخدمة مسؤولا عن المدفوعات المتأخرة، ويتقاضى عمولته على أساس قيمة القروض.

– **المستثمرين(inves tors)**:هم الذين يشترون مختلف الأوراق المالية التي تم توريقها، إذ يقومون بتوفير التمويل للقروض و يتحملون نسبة من المخاطر الائتمان تم تحديدها في شروط الشراء.

– **وكالات التصنيف(rotingagency)**: هي التي تقوم بتقسيم مختلف الأوراق المالية التي تعود للمصدر، و ذلك على أساس شروط الأداء و الأخطار اللاحقة و التي يمكن أن تغير من هيكل الأوراق المالية.

– **الوصي(trastee)**: هو الذي يمثل المستثمرين في عمليات التوريق وذلك من حيث مطابقة خدمات مقدم الخدمة في وثائق عمليات التوريق.

– **وثائق التوريق(sécurisation documunts)**: توضح هذه الوثائق كيفية القيام بالتوريق، ومن بين تلك الوثائق وثيقة اتفاقية التجميع والخدمة، وهو العقد الذي يوضح كيفية دمج القروض في عمليات التوريق وإدارة القروض والضمانات ومختلف الخدمات.

– **الوكيل(unberwritor)**: هو الذي يدير اصدار الأوراق المالية للمستثمرين.

– **موفر التعزيز الائتماني(credit emham cementprovidot)**:قد تشمل معاملات التوريق على تعزيز الائتمان(بهدف خفض المخاطر الائتمانية) المقدمة من قبل طرف ثالث مستقل في شكل خطابات اعتماد أو ضمانات.

[1] -Statement of Sheila C. Bair, Chairman, Federal Deposit Insurance Corporation on Possible Responses to Rising Mortgage Foreclosures before the Committee on Financial Services, U.S. House of Representatives; 2128 Rayburn House Office Building, The Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC) , April 17, 2007, Retrieved From: http://www.fdic.gov/news/news/speeches/archives/2007/chairman/spapr1707.html

ثانيا:آلية تكون أزمة الرهن العقاري

لتوضيح الكيفية التي تكونت بها أزمة الرهن العقاري نقوم بإدراج الشكل التالي:

الشكل(1–4) :آلية تكون أزمة الرهن العقاري

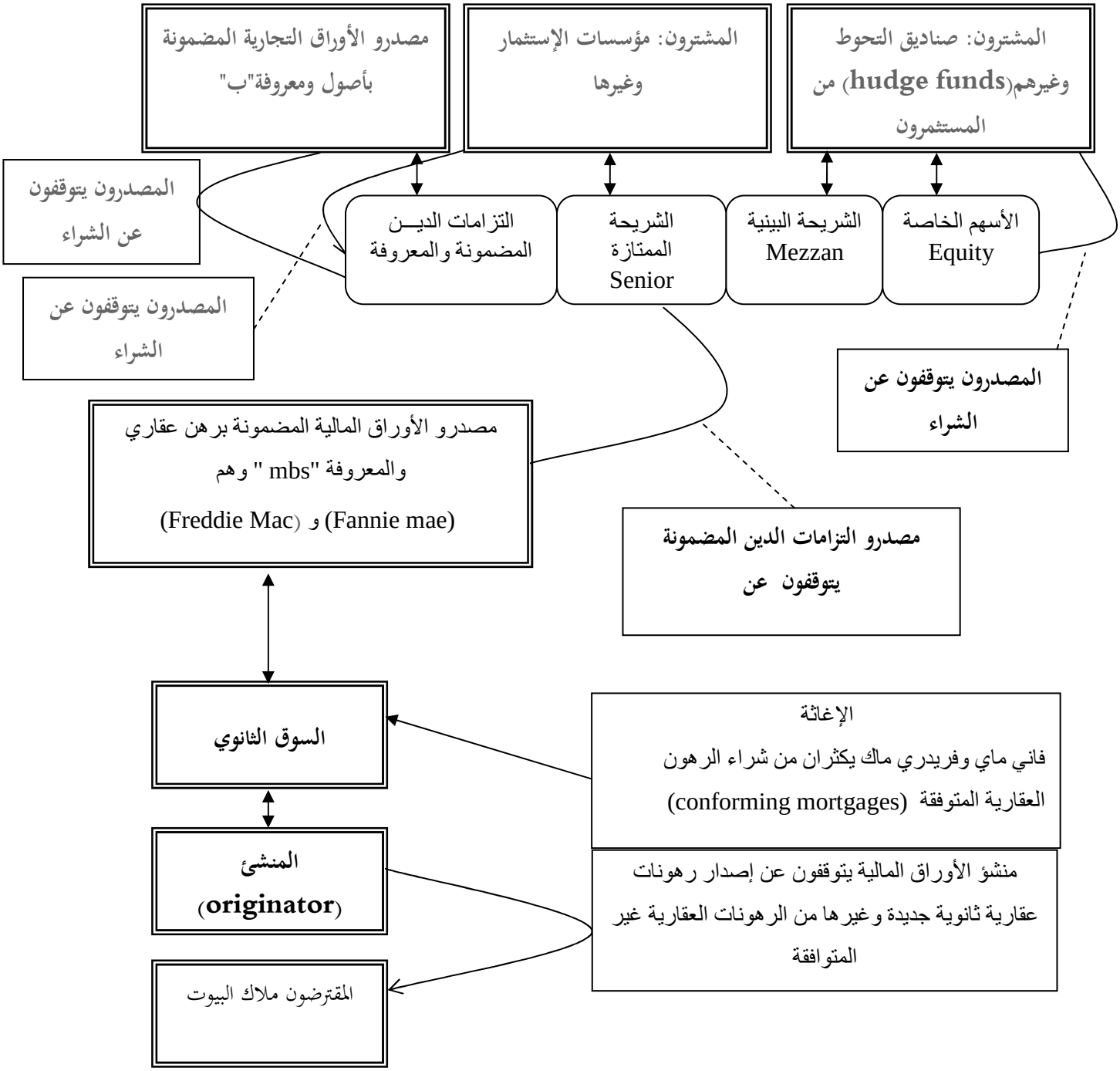

المصدر:راندل دواد، الرهونات العقارية الثانوية: مجسات أزمة،مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر2008،ص18.

– ضربت الأزمة في أوت 2007، قبل نحو عام من انهيار بنك الاستثمار العقاري ليمان برا ذرز.

– تم خلالها تسهيل الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية MBS وفي نفس الوقت سعى ذوو الاستدانة العالية مثل صناديق التحوط(finds hedge)التي تصحيح مراكزهم، والذين تركوا في مراكزهم الخاسرة، في ظل غياب مؤشرات لتيار الأداء و الشفافية في الأسواق (otc) بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة توقف التداول.

– توقفت صناديق التحوط، ومؤسسات الاستثمار ومصدرو الأوراق التجارية المضمونة بأصولها وغيرها عن التعامل، إذ لم يعد هناك سوق ل .CDO .

– أما مصدرو (CDO) لم يتمكنوا من بيع ما لديهم منها، وكما توقفوا عن الإصدارات الجديدة، وشراء (MBS)الجديدة بسبب توريق (MBS)إلى(CDO).

– توقف مصدر (MBS) وأهمهم فاني ماي(fenniemae) وفريد ماك (Fredice mac)عن شراء القروض العقارية الرديئة من سوق الثانوية، مع زيادة التشدد في معاير الرهون العقارية الثانوية.

– وفي ظل غياب المستثمرين عن السوق الثانوية، لم يتمكن منشؤ الرهون العقارية الثانوية من بيع القروض التي أبرموها، وبما أن عدد كبير منهم مؤسسات قوى أموال هزيلة عجز المنشؤون عن تحمل رصيد الرهونات العقارية التي أصدروها، كما توقفوا عن منح قروض جديدة و خاصة القروض الثانوية.

– لم يتمكن مشترو المنازل المرتقبون من الحصول على تحويل أو إعادة تحويل بسبب السيولة.

– وبالنسبة لملاك المنازل ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة(الأغلبية) قد توقفوا على سداد أقساط منازلهم بسبب ارتفاع معدلات الفائدة خلال (2006-2007) مما أدى إلى تعثر دفعات المستثمرين من أوراق MBS و CDO وغيرها من الأدوات المالية العقارية.1

ثالثا : ظهور أزمة الرهن العقاري

1- جذور أزمة الرهن العقاري:

تعود جذور أزمة الرهن العقاري إلى ما قبل سنة 1938، حيث كان سوق الرهن العقاري يتكون من مؤسسات الودائع الخاضعة لرقابة البنوك، وجمعيات القروض والادخار، وأمام رغبة الرئيس الأمريكي روزفلت (Rosvelt) في توفير المزيد من السيولة قام بإنشاء الجمعية الفدرالية للرهن العقاري الوطني FONNIE MAE، حيث أوكل لهذه الجمعية دوران هما:

- إنشاء القروض العقارية التي تصدرها البنوك.
- اصدار سندات مضمونة برهونات عقارية مقابل مجموعة من ديون الرهن الممنوحة من طرف البنوك.

[1]- يوسفات علي، مرجع سابق ذكره، ص ص6، 7.

غير أن الجمعية قامت فقط بشراء القروض التي تتوفر فيها معايير معينة(قروض الرهن من الدرجة الأولى)، مما جعلها تحقق نتائج ممتازة في السنوات الستينات، بحيث كانت القروض التي تمنحها لتحويل شرائها لقروض الرهن العقاري تمثل جزءا من الديون الأمريكية، وبهدف التخلص من هذه الديون تم إعادة تنظيم السوق سنة 1968 وذلك في عهد الرئيس "جونسن" ، وذلك باستحداث مؤسسة أخرى تدعى(MAE GINNI) للإشراف على الرهون العقارية المضمونة من طرف الحكومة.

– في نفس السنة تم خصخصة شركة "فاني ماي" من قبل الكونغرس عام 1968 ثم تبنى بعد عامين أي 1970 شركة أخرى هي (FREDDIE MAC)، إذ تهيمن مع المؤسسات السابقة على سوق الرهن العقاري الأمريكي، وذلك من خلال شراء ديون قروض البنوك ثم تقوم بتحويلها إلى أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية، ومع مرور الوقت استطاعت هذه المؤسسات جذب رؤوس أموال ضخمة لقطاع الرهن العقاري، وبذلك تسنيد القروض ذات المخاطر.1

وبوجهة نظر مغايرة يرى أن التطورات التي شهدها عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ريغلن ثمانينات القرن الماضي، وهو العهد الذي شهد العديد من الأزمات الاقتصادية. كانت عاملا إضافيا ومساعدا في إبقاء الشرارة الأولى لقيام الأزمة الحالية وتمثلت هذه التغيرات في ثلاث عوامل هي:

1- إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط السوق المالية، حيث كان أخطر ما في هذا الإجراء رفع جميع القيود التي تنظم نشاط المؤسسات المالية؛

2- خصخصة المرافق العامة وتحويل السلع العامة إلى سلع خاصة، وقد طالت هذه العملية مرافق حيوية تخص الأمن في المرافئ والمطارات وبعض الأمور الأخرى ذات الطابع العسكري فضلا عن خصخصة الاكتشافات العلمية الجديدة و تكريس الحق الفردي للملكية الفكرية؛

3- تبني العقيدة العسكرية لحروب الصدمة و الرعب و الاستباقية.

وقد تضافرت هذه العوامل الثلاثة في إحداث تغير شامل في بنية الاقتصاد السياسي للمجتمع الأمريكي، ونجم عن هذا التغير اتساع كبير في الفجوة بين الأغنياء والفقراء على نحو هدد الطبقة المتوسطة، فضلا عن تزايد انتشار عمليات المغامرات المالية في الداخل والمغامرات العسكرية بالخارج.[2]

2- محاولة تفسير بنية ظهور أزمة الرهن العقاري:[3]

يعود تفسير الأزمة إلى تدهور حالة قابلية تسديد ديون الأفراد المقرضين خاصة وأن هذه الديون متمثلة في القروض الرهنية. والناتجة عن سعي المواطن الأمريكي كغيره من أفراد العالم إلى الحصول على سكن خاص به، ومن أجل تحويل هذا المشروع يلجأ هذا الأخير نحو القروض الرهنية(الديون الطويلة الأجل).

1- حاج موسى نسيمة، علوي فاطمة الزهراء،**أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة (2007–2008)**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد08،2010 ص ص120،121.

2- منير الحمش، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

3- هشام سفيان صلواتشي، **قراءة للأزمة المالية العالمية المعاصرة**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد07، 2009، ص 4.

وفي سنة 2000 قام الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية بوضع سياسة نقدية تقوم على أساس القروض الرهنية، حيث ميزت هذه السياسة هو استهداف مشاركة الفرد الأمريكي ذو الدخل المنخفض، لتحويل مشاريعه العقارية، وبهذه السياسة تفسح الفرصة لجميع أفراد المجتمع مهما كان دخلهم، تحقيق هدف الحصول على ملكية خاصة لسكن.

وبالرغم من نجاح هذه السياسة في البداية، لكن بمرور الوقت وجدت الهيئات المالية بعض المشاكل التحويلية والخاصة بجودة المقترضين وخصوصا فيما يتعلق بالملاءة التي يتمتع بها الفرد الأمريكي، حيث أنه هناك ثلاث أنواع من التعاملات وذلك حسب مستوى الدخل بما يقابله من قروض وعلاوات، وفيما يلي نقوم بإدراج هذا الشكل الذي يوضح كيفية تعامل المؤسسات مع الحالات الثلاثة:

الشكل(1–5):تعامل الهيئات و المؤسسات المالية مع الأفراد حسب مستويات دخولهم في الولايات المتحدة الأمريكية

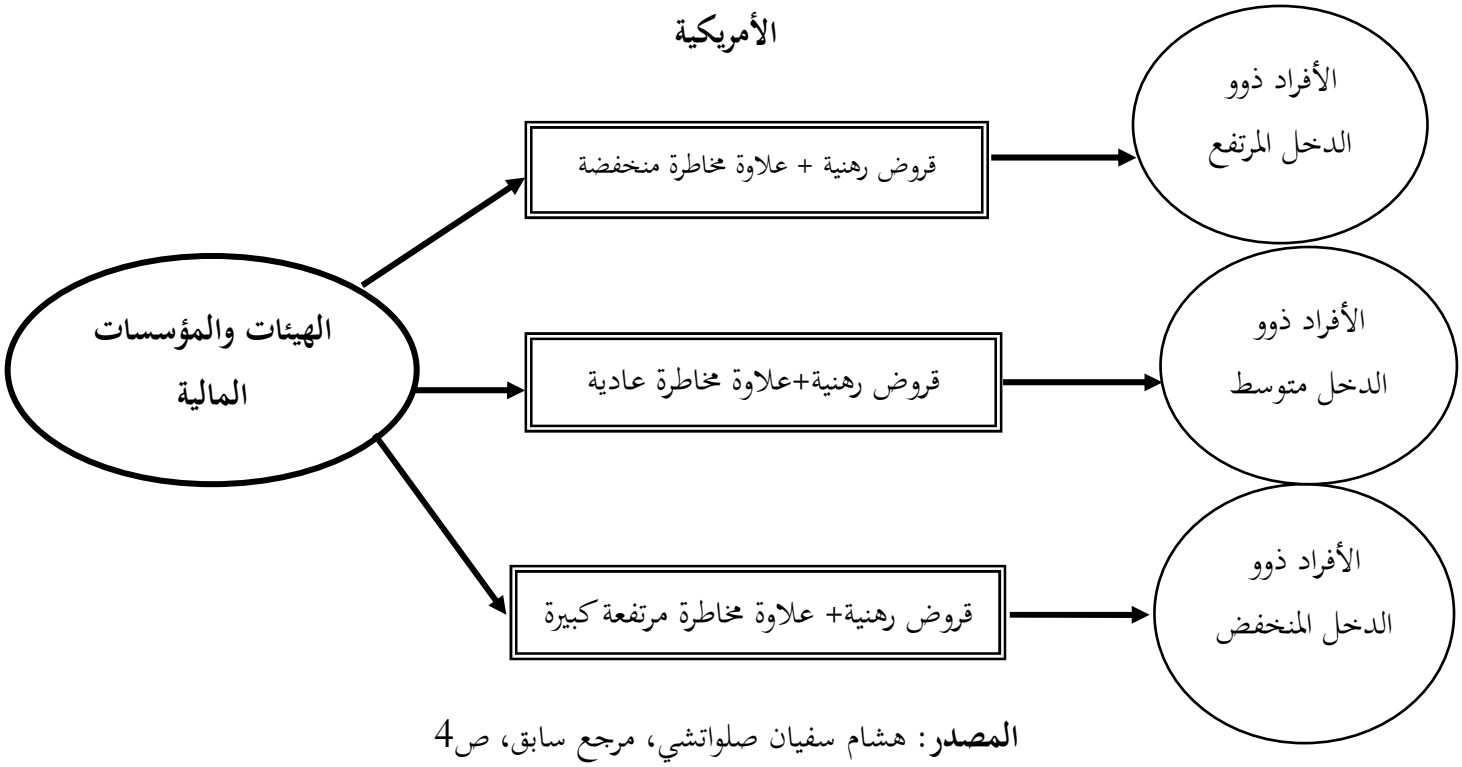

المصدر: هشام سفيان صلواتشي، مرجع سابق، ص4

يبين الشكل أعلاه تعاملات المؤسسات والهيئات المالية مع الدخول المختلفة لأفراد المجتمع الأمريكي، حيث نميز ثلاثة أنواع من الدخول1:

أ– الأفراد ذوو الدخول المرتفعة: تتميز هذه الفئة بالملاءة المالية حيث تضم مجموعة الأفراد الذين يتمتعون بدخول مرتفعة و ليس لديهم شكل في تسديد ديونهم كما تفرض عليهم علاوات مخاطرة جد منخفضة.

ب– الأفراد ذوو الدخل المتوسط: تفرض على هذه المجموعة علاوة مخاطرة مناسبة لدخولهم بسبب تمتعهم بدخول متوسطة و كذلك احتمالية تسديد ديونهم تبقى قائمة.

[1]- المرجع السابق ، ص5.

ج– الأفراد ذوو الدخل المنخفض: تفرض على هذه الفئة علاوة مخاطرة عالية بسبب انخفاض دخولهم وطرح مشكل تسديد ديونهم.

وتستند فرص الأسر للحصول على التحويل المرتبط بالمساكن إلى بعض الخصائص المؤسسية الرئيسية في أسواق الرهن، وهي كالتالي1:

– **نسبة القرض العقاري إلى قيمة الممتلكات(LTV)* ومدة القرض المعتاد:** فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد بما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها ؛

– إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة المسكن و السداد المبكر للقروض بدون رسم: إن إمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن تسمح للأسر بالاستفادة مباشرة من ثرواتها السكنية و الحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقيد قدرة الأسر على تحويل قروضها العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة

– إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية: فكلما ازداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سوف يجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التحويل عبر الأسواق الرأسمالية و تقديم القروض للأسر المعيشية، إذا ما تساوت الشروط الأخرى

؛ ما يمكن تفسير تفاقم الأزمة الرأسمالية في معالجة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري لأمريكا، والذي حوّل أمريكا تدريجيا من أكبر دولة دائنة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أكبر دولة مدينة ولم يجد نفعا مؤتمر اللوفر الذي عمل على تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مركز النظام الرأسمالي، فأسقطت أمريكا اتفاقات بروتن وودز، أي نظام النقد العالمي،وأدخلت نظام سعر الصرف الدائم الذي أدى إلى اختلالات أسواق النقد في العالم فقد خسر الدولار نصف قيمته الحقيقية بين 2000و 2005، وألحقت هذه التطورات في بنية القطاع المالي أضرار كبيرة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي وساعدت بشكل آني في حل مشكلة تدني مردود رؤوس الأموال، فقد شتت عولمة الأسواق المخاطرة التي نمت بشكل كبير، وأصبحت الأسواق الجديدة المعولمة خارج إطار الرقابة الفعالة لمؤسسات الرقابة المالية.[2]

1– صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، **دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية**، روما أفريل2008، ص106.

* - **نسبة القرض إلى القيمة (loontrovolure LTV)**: و هي رصد القرض المضمون برهن أما مقسوما على قيمة العقار الذي يحوله القرض أو مقسوما على السعر الذي يدفعه المقترض من أجل إنشاء العقار.

[2] - بوعشة مبارك، **الأزمة المالية: الجذور و الأسباب و الأفاق**، الملتقى العلمي الدولي، دول الأزمة المالية و الحركة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر2009،ص 2.

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم وقنوات انتقالها

تعتبر الأزمة المالية التي اندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929، و قد تفوقها في الحجم و سرعة انتقالها غلى مختلف دول العالم، و ذلك من خلال مجموعة الروابط التجارية والروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، حيث أدت هذه الأزمة إلى حدوث خسائر مالية يصعب حصرها، مما أدى بهم إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير سريعة و أولية اعتبرت كخطوة تخفيفية لإيقاف الانهيارات في المؤسسات المالية، و بعد ذلك أجريت دراسة حول سياسة معالجة الأزمة بحيث طرحت خطط إنقاذ يشمل مبدئها على وضع حلول عملية وعميقة لمعالجة أسباب الأزمة والاستراتيجيات الشاملة لإيجاد التوازن في الأنشطة على مدى القريب و البعيد، و تحقيق أداء اقتصادي جيد.

المطلب الأول: آثار الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي

إن الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عنها من تقلص الطلب ونقص سيولة، كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت في حدتها من بلد لآخر، وهذا تبعا لطبيعة الروابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية اقتصاديات العالم.

أولا: انهيار المصارف والمؤسسات المالية الكبرى

بفعل النقص الحاد في السيولة الذي أصاب القطاع المالي، حدثت سلسلة انهيارات متتالية للعديد من المصارف والمؤسسات المالية الكبرى على المستويين الأمريكي و العالمي، حيث شهدت عدة مصارف كبرى انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها نهاية 2007، بالإضافة إلى تعرض أكثر من 50 مصرفا وشركة تأمين أمريكية وأوروبية للإفلاس خلال عام 2008، كما و أعلنت أكثر من 927 شركة إفلاسها.[2]

وتوالت سلسلة التعثرات للمؤسسات المالية الكبيرة بدءا بأكبر مؤسسة أمريكية مختصة في تمويل الإسكان (F.M.F.M)، مرورا بإفلاس "ليمان براذرز" ومؤسسة التأمين الأمريكية(AIG)، وقد ساد في إثر هذه الانهيارات المتتالية كثير من الذعر في الأوساط المالية، و في أوساط المستثمرين مما دفع بغالبيتهم إلى بيع أسهمهم في ما تبقى من المؤسسات مما أدى إلى تعرض أسهم ما تبقى من المصارف الكبيرة، مثل "مورغن ستانلي"و" غولمن ساكس" إلى ضغوط كبيرة تكاد أن تؤدي بها إلى المصير نفسه، وقد قدر صندوق النقد الدولي حجم الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المالية الأمريكية بحوالي 945 مليار دولار أي ما يعادل ميزانية دولة فرنسا.[3]

---

[1] - ناصر مراد، **الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار، و سياسات مواجهتها**، الملتقى الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحركة العالمية، جامعة سطيف،20-21 أكتوبر2009،ص5.

[2] - عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سابق ذكره، ص50.

[3] - بديعة لشهب، مرجع سابق ذكره، ص70.

ثانيا: تهاوٍ حاد في أسواق الوراق المالية(البورصة)

إن العامل الرئيسي الذي جعل الأزمة المالية العالمية تتجاوز السوق العقاري الأمريكي إلى المؤسسات المالية و من ثم إلى الأسواق العالمية، هو تحويل الكثير من المصارف لتلك القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول و من ثم طرحها للتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها، تحت ضغط الحاجة للسيولة، مما أثار حالة تهافت عالية لاقتنائها و هنا امتدت تداعيات الأزمة إلى الأسواق العالمية، ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى السواق الأوربية و أسواق اليابان و الشرق الوسط....الخ، حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من 60%من قيمتها، بل و إن الكثير من أسعار أسهم شركات المساهمة وصلتا إلى ما دون قيمتها الدفترية[1].

الشكل(1-6): مسار أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية

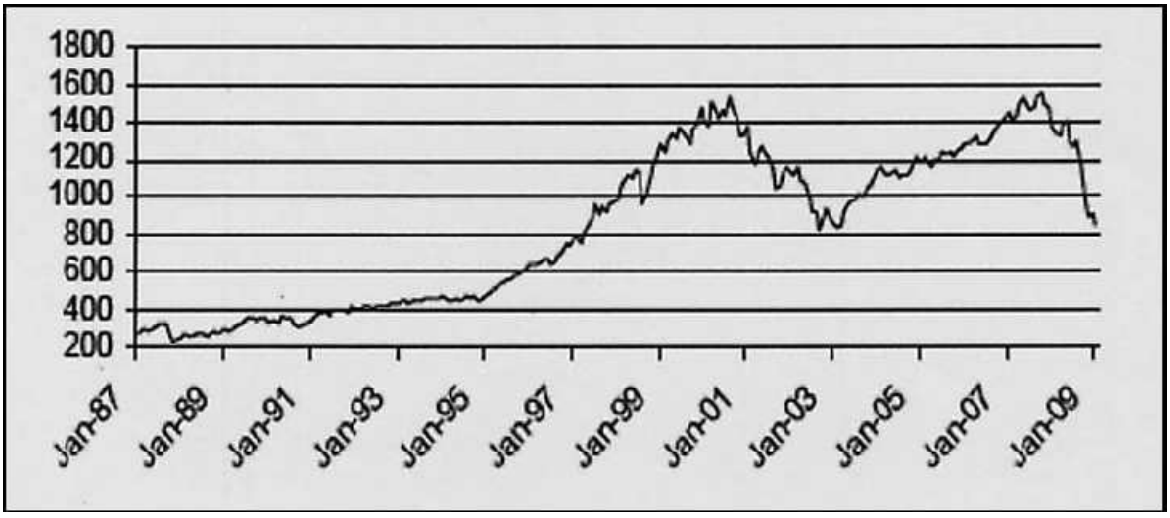

source :data stream, et Desjardins, etudes economiques

و لقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم إلى انهيار موازي في أسواق الأوراق المالية، فقد كان سهم المصرف في الأسواق ينهار بعد انتشار كل خبر سيء يتعلق بالحسابات المصرفية، مما أدى إلى مكابدة المصارف خسائر إضافية فادحة و نقصا في السيولة النقدية2.

1 – نور الدين جوادي، **توريق القروض**، سلسلة إجابات اقتصادية، العدد20-10/01 متاح في http://www.djouadidz.110mb.com/.

2 – أحمد عامر عامر، مرجع سابق، ص81.

ثالثا: تولد حالة من «الركود الاقتصادي»

لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية على القطاع المالي، بل تجاوزته لتشمل الاقتصاد الحقيقي برمته، فقد أسفرت ضائقة الائتمان العالمية عن أعمق ركود يمر به الاقتصاد العالمي بواقع 1.3% في العام 2009 ومازال هذا الركود يواصل التأثير في جميع أنحاء العالم[1]، حيث نتج عن هذا الركود أيضا انخفاض في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، وقد أدى هذا الركود كذلك الى تدني الاستهلاك الذي يعد القوة الدافعة للاقتصاد بنسبة 31% والى انخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة 14% .[2]

رابعا: تراجع معدلات «النمو الاقتصادي»

فقد أقر تقرير "أفاق النمو العالمي" بأن معظم مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي قد تحققت، وهو ما جعل "صندوق النقد الدولي "FMI"يراجع توقعاته بخصوص 2008، حيث عاد بمعدلات النمو العالمية المتوقعة إلى 3,8% و هو أدنى معدل خلال عقدين من الزمن، وهذا ما جعل وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى يتفقون على خطورة الأوضاع وعلى كونها تتطلب اتخاذ إجراءات طارئة وغير عادية[3]، والجدول التالي يبين مدى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في الربع الأخير من 2008.

الجدول(1-3): تراجع الناتج المحلي الإجمالي في أكبر الإقتصادات الأوربية في الربع الأخير من 2008

الدول	الناتج المحلي الإجمالي لـ 2008 %	عجز الناتج المحلي الإجمالي العام2008 %	معدل الانكماش%
ألمانيا	7,5	2,1-	2,0
فرنسا	4,8	1,2-	1,5
إيطاليا	7,4	1,7-	0,5
الولايات المتحدة	1,8	6,2-	/

المصدر: أحمد عامر عامر، الأزمات العالمية وتداعياتها الإقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص87

خامسا: تذبذب أسعار صرف العملات و انخفاض حجم التجارة العالمية

باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي تساهم بنسبة كبيرة في الصادرات و الواردات العالمية، حيث يقدر قيمة تجارتها الخارجية بحوالي 2284 مليار دولار أي ما يعادل 18% من حجم التجارة العالمية، فإن ظهور بوادر الكساد في الاقتصاد الأمريكي ينعكس لا محال على التجارة العالمية4.

1 -بديعة لشهب ، مرجع سابق ذكره، ص70،71

2 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص13.

3 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص22.

4 - عبد الحكيم فيلالي، **الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، متاح على:**www.madariss.fr/HG/2eme/Filali_2/USA.pdf تاريخ الإطلاع:2013/01/06

الجدول(1-4): التغير النسبي لأحجام الصادرات و الواردات السلعية خلال الفترة(2007-2009)

البيان	الصادرات		الواردات	
	2008	2009	2008	2009
العالم	5,2	-2,1	5,4	-1,8
دول منطقة اليورو	6,7	-5,6	5,2	-6,2
الدول النامية	7,0	2,1	11,9	2,4
دول شرق آسيا و المحيط الهادي	8,3	2,6	10,8	3,4
دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	10,1	-2,1	7,6	5,6

المصدر:محمد خليل فياض، خالد علي الزاندي، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام**، الندوة العالمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة، طرابلس، ليبيا،2009/01/10، ص10.

بالإضافة إلى ذلك فقد كانت لآثار انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي جد سلبية في الاقتصاد العالمي، فمنذ اندلاع الأزمة انخفض سعر الدولار عدة مرات متتالية مما أثر على بقية العملات الأخرى، حيث وصل سعر صرفه خلال شهر جانفي 2008 حدود ال1,60 دولار مقابل اليورو الواحد، مما رفع من حالة عدم الثقة بين المتعاملين بها فأدى إلى موجات عالية للتخلص من الأصول المالية التي يمتلكونها و المقيمة بالدولار1.

سادسا: ارتفاع في معدلات "البطالة"

وصلت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 6,5% و هي النسبة الأعلى منذ 14 عام، كما وصل معدل البطالة في الاتحاد الأوربي إلى حدود 7% ، و قد كشف استطلاع للرأي يشمل 15 قطاعا اقتصاديا حيويا في ألمانيا أن نحو215,000 وظيفة هددت بالإلغاء عام 2009، وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى 5,7% مقابل 2,5% في الربع الأول من عام 2008[2].

1 – عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سابق ذكره، ص49.

2 – الطاهر هارون، **الأزمة المالية العالمية الراهنة، أسبابها، آليات انتشارها و الآثار المترتبة عنها**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة باتنة،5-6ماي 2009، ص15.

الشكل(1-7): تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض البلدان الأوربية(%)

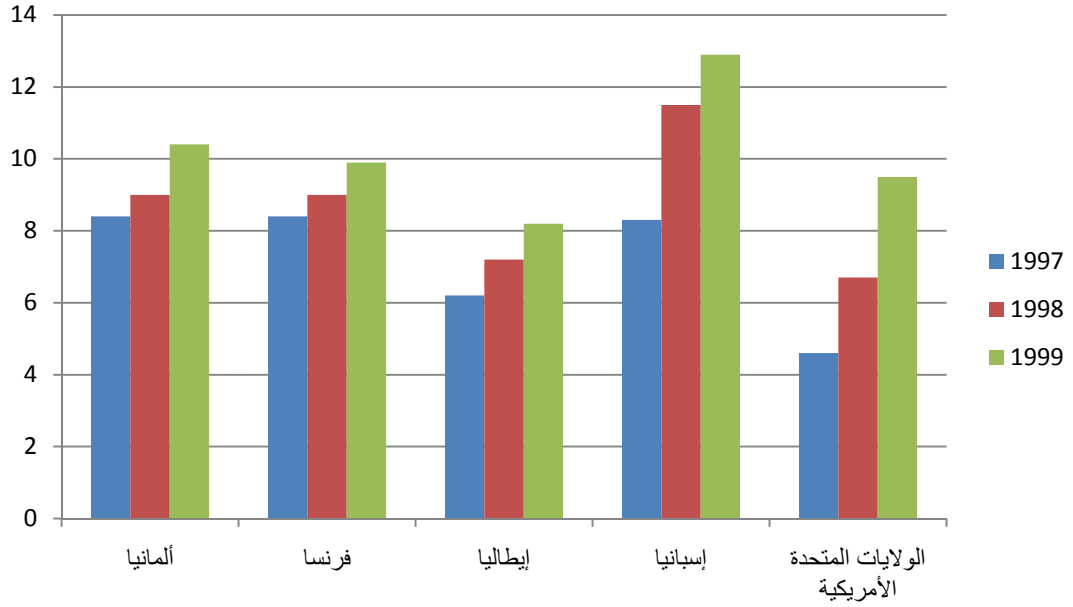

المصدر: الطاهر هارون، العقون نادية، **الأزمة المالية العالمية الراهنة:أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها**،الملتقى الدولي حول:أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة باتنة، يومي 05-06 ماي 2009،ص16

المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية

إن من أهم الخصائص التي تعكس السمات المميزة للأزمات المالية هو قابليتها على الانتقال من دولة أو الدول التي تحدث فيها إلى دول أخرى وبالأخص في ظل بيئة العولمة وانفتاح الأسواق المالية والبورصات على بعضها البعض بشكل كبير، مما أدى إلى حدوث أضرار بالغة بالأسواق والمؤسسات المالية في النظام المالي، ولذلك وجب علينا التطرق إلى هذه القنوات وذلك من خلال ما يلي:

أولا: قناة الصفقات التجارية

لقد أصبح الانفتاح التجاري شعار لعصر العولمة الراهنة، كما صار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع المؤسسات المالية الدولية دون الإشارة بالآثار العظيمة للانفتاح والتحرير التجاري، ويرى صندوق النقد الدولي(FMI) ومجموعة البنك الدولي(GBM) ومعظم حكومات دول الشمال أن إزالة الحواجز الجمركية هي من أهم ما يمكن فعله لمنح الفقراء نصيبا أكبر من الرخاء، حيث جاء في تقرير البنك العالمي "BM" لعام 2001 ،هو أن الانفتاح يفسر لماذا يؤدي تحرير التجارة وإلغاء العوائق و إزالة القيود إلى تعجيل بعملية النمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة"1.

واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ومع ارتفاع معدلات "الانفتاح التجاري" من خلال إلغاء كافة أشكال الحمائية أو من خلال الترتيبات "الإقليمية الجديدة" الداعمة لمرتكزات ذالك التحرير، أصبح من السهل انتقال الأزمة من مراكز نشوؤها إلى غيرها من بقية الاقتصاديات النامية و المتقدمة على حد سواء عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية

1- عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، **الأزمات المالية" سجل التدويل و أطروحات "التعولم الثلاثي**، مداخلة للملتقى الأزمة المالية العالمية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية، عمان الأردن،2/1ديسمبر2010،ص9.

وآثار" التغذية العكسية"**

ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدتها، واتساع نطاقها و تأثيرها.

فالولايات المتحدة مثلا لا تزال تسيطر على اقتصاديات العالم إذ أن وارداتها تقدر بحوالي 25% من الواردات العالمية، كما تقدر هذه الواردات بنحو 20% من الناتج الداخلي العالمي، فالحجم التجاري بين الولايات المتحدة و الدول الناشئة يعتبر مرتفعا جدا، حيث تعتبر الدولة الأولى في الاستيراد من الدول الناشئة، لهذا يمكن القول بأن أي أزمة في هذا البلد سيكون لها تأثيرا بالغا على اقتصاديات الدول الناشئة، ما عدا بعض الدول التي وصلت إلى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا[1]

وتأكيدا على ماديات صدقة، وواقعية تحققه، شهدت التجارة الدولية تباطئا في النمو وصل إلى 4,3% في أوائل عام 2008، وذلك أقل من نسبة 6,4% المتحققة خلال 2007، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة الأمريكية والمقدرة بحوالي 15% من حجم التجارة الدولية، وسجلت تلك الواردات انخفاضا ربع سنويا على مدار كل ربع سنة بدءا من الربع الرابع لعام2007، حيث شهدت تلك الواردات تهاوي حادا بمقدار 7% خلال الربع الثاني من 2008، تراجع أيضا معدل النمو في التجارة الدولية الى نسبة 3% خلال شهر سبتمبر 2008 و الذي يبلغ ثلث معدل نمو التجارة الدولية في العام السابق(2007)2.

وتعي الصين اليوم أنها على مشارف مرحلة جديدة تستلزم البحث عن مصادر للنمو وفي هذا الإطار أدلى البروفيسور" يانغ" بتصريح واضح جاء فيه " ليس أمامنا من خيار سوى تنمية أسواقنا الداخلية فلطالما تحدثنا عنها كثيرا، و قد حان الوقت للنزول إليها و تنميتها فعلا و قولا"، و من ثم يتوجب على الحكومة زيادة الدخول واستكمال النظام المالي الوليد للضمان الاجتماعي الشامل و تحويله إلى نظام متكامل و فعال3.

** - إذا انخفضت واردات الدولة C.A القطرB،فإن صادرات الدولة B تنخفض، و كذلك مستوى دخلها، و بانخفاض مستوى دخل تورد Bكميات أقل من السلع من A، ومن ثم فإن تغير واردات A له أثر التغذية العكسية على صادراتها، و هو ما يؤثر على الطلب الكلي للدولة الثانية و من ثم الدولة الأولى و تتدخل كلتا الدولتين في انخفاضات متتالية لطلبها الكلي، لتدخل مرحلة من الركود و الكساد

1 – عبد القادر بلطاس، مرجع سابق ذكره، ص ص 66، 67.

2 – الأمم المتحدة، **الوضع الاقتصادي الدولي الراهن و التوقعات لعام 2009**، ص4.

3 – مارتن بولار، **انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق بعد الدولار**، مجلة المستقبل العربي، القاهرة، مصر، عدد 358/ ديسمبر 2008، ص143.

الشكل(1-8): تأثير انخفاض نمو الصادرات على نمو الناتج لسنوات الأزمة لكل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية

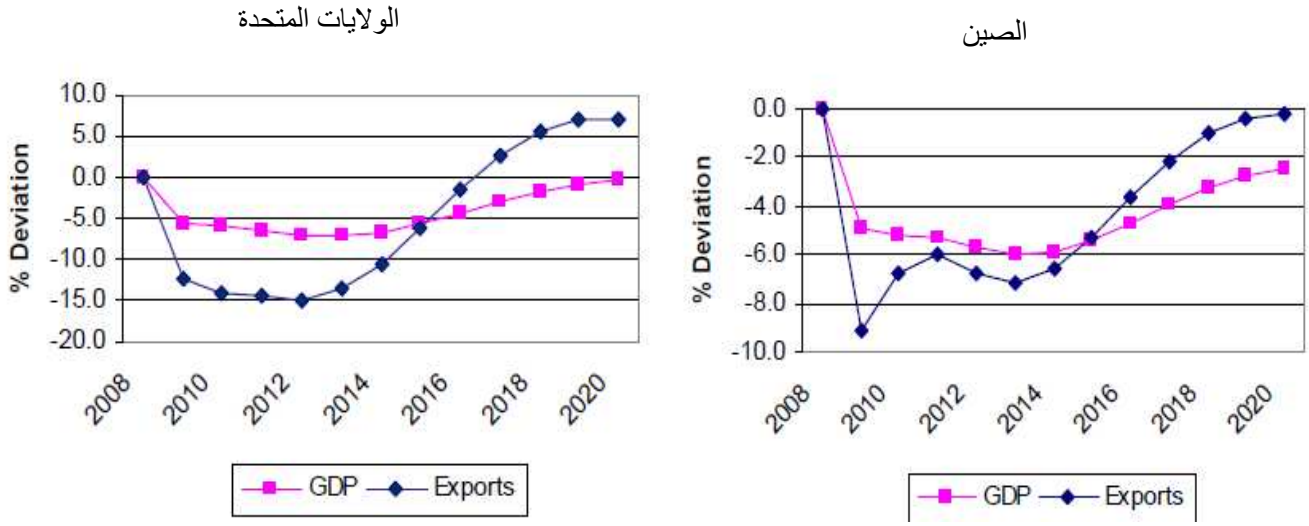

La source :warwick J.Mckibbin And rew stoeckel, **the potentail impact of the global Financial crisis on world trade**,the world bank, policy research working Paper 5134,August 2009,p29

يوضح الشكل السابق آثار الأزمة على نمو الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن هذا الانخفاض يؤثر على معدلات النمو العالمية وفقا للمعادلة التالية:

$$GDP\%=C\%+G\%+I\%+(X-M)\%*$$

إن انخفاض نسبة النمو الصافي للصادرات سيؤدي حتما إلى الانخفاض في معدل النمو الإجمالي، حيث سجلت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضا ابتدءا من الثلاثي الأخير لسنة 2008 ليتواصل إلى معدل (-15%) لسنة 2010، حيث انعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، و قد أثر هذا الانخفاض (الصادرات، الناتج) على مجموعة من الدول أو المراكز المالية ومن بينها الصين، حيث سجلت هذه الأخيرة تراجعا في الصادرات والناتج، إلا أنها سجلت انتعاشا فيها و هذا ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 12009.

ثانيا: قناة السواق المالية

تعتبر العولمة هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول لما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية، و يكمن الاستدلال عليها بمؤشرين هما:

* - نمو الناتج يرتبط بنمو كل من الاستهلاك العائلي(C)، و الاستثمار(I) و الإنفاق الحكومي(G) و كذا صافي الصادرات (X-M) و أي تدهور في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية المشار إليها يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

1 - بوصبيع صالح رحيمة، مرجع سابق ذكره، ص105.

- تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة.
- تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.1

و قد ساعد تحرير عمليات انتقال رؤوس بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود على إضعاف صفتها الوطنية- و اكتسابها الصفة الدولية- فاستخدام أحدث الأجهزة الالكترونية في هذه الأسواق سمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل أو مجموعة من الأصول المالية في عدة أسواق بوقت واحد2

والعدوى المالية في الأسواق الحالية تتم من خلال قناة الأسعار، أي تغير أسعار الصول المالية، حيث تعرف هذه العدوى بكرة الثلج بحيث تنتقل من متعامل أو مؤسسة مالية إلى أخرى إلى أن تصبح الأزمة أزمة نظامية تمس النظام المالي برمته، بل أكثر من ذلك فهي تنتقل من نظام مالي إلى آخر بفعل انفتاح الأسواق و عولمتها و تأخذ الأزمة في هذه الحالة بعدا عالميا3.

و قد يؤدي التوسع في السماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية (وتمكين المقيمين من الحصول على قدر أكبر من الأصول بالدولار)، إلى قيام علاقة وثيقة بين سوقين غير مستقرين بطبيعتهما وهما سوق العملات وسوق الأسهم4.

كما كان احتمال ظهور (الفقاعة) في الأسواق المالية اعتبارا مهما بالنسبة لصناع السياسة، فقد تبني الأسواق المالية حياة خاصة من خلال الفقاعات التي تستمر عدد من السنوات وحتى الفقاعة التي تستمر لفترة قصيرة لكن تترتب عليها نتائج كبيرة، وقد تولد الأزمات المالية التي تنتشر عبر البلدان خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة، وقد كان هذا دافعا لأبحاث تدور حول سبب انتشار الأزمات ومداها5.

ولا نغفل على ما يسمى بأزمة الرهن العقاري الأمريكية حيث قامت المصارف الأمريكية بتحويل كثير من تلك القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول ومن ثم طرحها للتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها تحت ضغط الحاجة للسيولة ما أثار حالة تهافت عالمية لاقتنائها شملت وبالإضافة إلى مستثمرين أمريكيين عدد من نظرائهم الأوربيين و غيرهم ...الخ، و هذا السبب الجوهري الذي منح الأزمة عند نشوبها بعدها العالمي، كما أن معدلات الفائدة كانت سببا في الأزمة من وجهتين:

أولهما: أسعار الفائدة المرتفعة التي يلتقي من خلالها أصحاب العجز المالي "المعسرين"، و أصحاب الفائض المالي "الموسرين" و قلب قاعدة "الغرم بالغنم" بـ "الغنم بلا غرم"؛ و إلغاء معنى التملك و التمليك للاستثمارات وإفراغ معنى البيع على التملك الحقيقي؛ ليسود الربح للمضاربين في المشتقات المالية والربح فقط، وتدفع كل المغارم والمخاطر بالتحوط والتأمين

1- لحول عبد القادر، **إشكالية تدويل الخطر المالي ومخالفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28-29أفريل2010، ص04.

2 - بوصبيع صالح رحيمة، مرجع سابق ذكره،ص107.

3 - بن نعمون حمادو، **صيغة الإصلاحات المالية و المصرفية في أعقاب الأزمة المالية2008**، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحركة العالمية، جامعة سطيف، 20-21أكتوبر 2009، ص ص 9-10.

4 - عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سابق ذكره، ص11.

5- روبين بروكس، كريستين فوريس، **الرقص بانسجام**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلة 40، عدد02، جويلية2003، ص49، متاح على: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm

وإعادة التأمين.

ثانيا: في المقابل يعزو بعض الاقتصاديين سبب الأزمة كذلك إلى سياسة خفض سعر الفائدة الربوي من طرف "الفدرالي الأمريكي" و بالتالي تسريع انفجار الأزمة وهذا الطرح يستبطن في عمقه قضية تتطلب الوقوف تحليلا و تعليلا:

ففي حين أن معدلات الفائدة المنخفضة قد شجعت توسيع ماديات الاقتراض، وهذا الأمر ايجابي من جهة التحليل الاقتصادي على اعتبار أن هذه السياسة لها من القدرة على دفع عجلة الاستهلاك، وتقوية تيار الاستثمار، ومن ثم دفع الطلب الكلي وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، إلا أن عمق المشكل يكمن في نقطتين:

– التوجه الاستهلاكي للفرد الرأسمالي "الفرد الأمريكي" تحديدا: و قد لقيت هذه الهبة الاستهلاكية دفعا من طرف المؤسسات المصدرة لبطاقات الائتمان وبيوت المال والإقراض بشروط يسيرة؛ بل وترغمه للاقتراض بحملات دعائية وترويجية هائلة، بحيث توسعت عمليات اقتراض الفرد الأمريكي لتتجاوز سقف قدرته على السداد.

– توريق الديون المعدومة و تجميعها كمشتقات مالية جديدة، دون الإفصاح عن حقيقتها، و إعادة بيعها بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية في البورصات العالمية، وهو ما جعل من حجم المضاربات شبه الوهمية تتزايد وبحجوم ترليونية، تفوق بكثير حجم الأصول الحقيقية، دون أن يرافق ذالك النمو في الاقتصاد الفعلي، أي أنها فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر.

ثالثا: قناة سعر الصرف

أهم ما نعتقد أنه ساهم بشكل أساسي في تدويل أزمة قروض الرهن العقاري وغيرها من أزمات النظام الصرف وإعطائها بعدا عالميا، هو إشكالية ما ندعوه بظاهرة الاحتباس الدولاري باعتباره أنه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية عام 1944 تحديدا والاقتصاد العالمي بشقيه المالي والاقتصادي محتبس ضمن العملة الأمريكية (الدولار) عملة التجارة العالمية ووحدة الاحتياطات الدولية وآلية التسوية الدولية.

فلقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأغنى قوة على وجه الأرض، فيما أثقلت الديون حينها بريطانيا وأوهنت قواها، وخرجت فرنسا من الحرب منهارة القوى، وخرج الاتحاد السوفياتي منها نازفا، ثم أخذت الهيمنة الأمريكية صورتها الرسمية بتدشين ما عرف باسم اتفاقية بريتن وودز التي وضعت القواعد المالية الجديدة في جويلية 1944 وهي القواعد التي رسمت الدور الرئيسي للدولار (كبديل للجنيه الإسترليني)، وتمخض عنها إنشاء مؤسستين جديدتين أصبحت بمثابة القبضتين اللتين تحكم بهما واشنطن شؤون العالم، «البنك الدولي للاعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي»، كما جاء مشروع "مارشال" لإعادة اعمار أوربا بالدولار لترسيخ قوة الدولار و ضمان تهيئة الفرص أمام المترجين الأمريكيين1.

وكان من أبرز المشاركين في اجتماع بريتن وودز هو الاقتصادي البريطاني جون كينز الذي حارب بكل قوة هيمنة الدولار و اقترح نظاما ماليا يعتمد على وحدة حسابية تكون عملة دولية جديدة تحمل اسم (بانكور)[2] لكن لم يفلح وفاز الدولار وأعقب ذلك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الغرب، وبذلك انخرط الساسة الأمريكيون في عمل ما يحلو لهم، تاركين

1 – مارتن بولار، مرجع سابق، ص ص 138-139.

2 – اقترح كينز نظاما عالميا شاملا توجهه منظمة التجارة العالمية و يدعمها بنك مركزي يحمل اسم اتحاد المقاصة الدولي

لغيرهم أثقال دفع الثمن، ولما تعقد الموقف تعقيدا شديدا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها إلى تغيير القواعد المعمول بها، ومن ذلك ما أعلنه وزير الخزانة الأمريكي "جون كونالي" على مسامع نظرائه الأوربيين سنة الأزمة لعام 1971 "الدولار عملتنا لكنه مشكلتكم"

وكان للتوتر الذي أصاب الأسواق المالية في الآونة الأخيرة أثر على أسواق النقد الأجنبي، فقد زاد انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي مقارنة بما كان عليه في منتصف 2007 في ظل تراجع الاستثمارات الأجنبية في السندات و الأسهم الأمريكية و الذي أحدث انخفاض مستوى الثقة في سيولة هذه الأصول و العائد عليها.

فقد انخفض الدولار بما يقارب 15% بداية ديسمبر 2008، مقابل اليورو وحسب توقعات(fimancial Times) فقد يحتل اليورو كوزن ثقيل أمام الدولار في السنوات المقبلة، ورغم ذلك لا يزال الدولار الأمريكي يعتبر عملة عالمية إلى حد ما، حيث يتبين ذلك عند مقارنته بباقي العملات إذا تقدر حصة الدولار 36% من إصدار السندات و 52% من فاتورة التجارة العالمية و65% من احتياطيات الصرف في البنوك المركزية، كما يبلغ حجم السوق المالي الأمريكي 58 تريليون دولار1.

الجدول(1-5): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية 1999-2009

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	71,0	71,1	71,5	67,1	65,9	65,9
الأورو الأوربي	17,9	18,3	19,2	23,8	25,2	24,8
باقي العملات	11,1	10,6	9,3	9,1	8,9	9,3
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	
الدولار الأمريكي	66,9	65,5	64,1	64,1	62,2	
الأورو الأوربي	24,0	25,1	26,3	26,4	27,3	
باقي العملات	9,1	9,4	9,6	9,5	10,5	

المصدر: لقمان مغرور، شرين بودي، المنافسة بين الدولار و الأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد2011/09، ص 83

1 – عبد الغاني بن علي، **أزمة الرهن العقاري و أثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص122.

الشكل(1-9) : نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية لعامي 1999و 2009

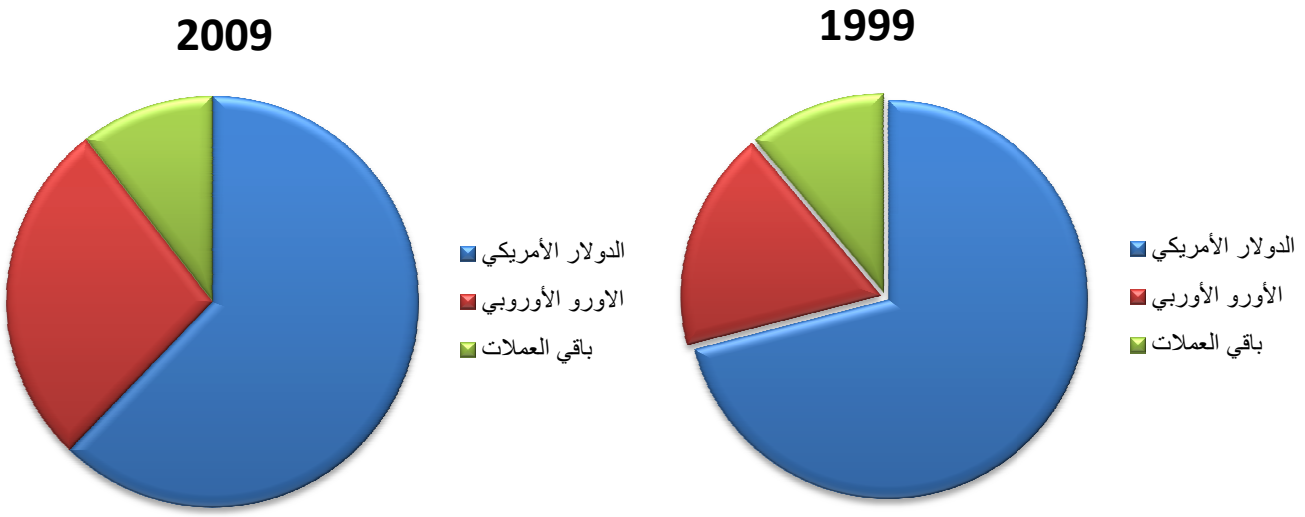

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم(1-9).

تظهر البيانات الواردة في الشكل أعلاه زيادة في دور الأورو من 17,9% عام 1999 إلى 27,3% عام 2009 في الاحتياطات الدولية، حيث نستنتج أن مكانة الدولار كأهم عملة احتياط في العالم تهبط تدريجيا، وهذا الاستمرار في التراجع سوف يلقى بظلاله على اقتصاديات الدول التابعة* المرتبطة عملاتها بالدولار، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج على اقتصاديات هذه الدول، نتيجة للارتباط الدولاري من جهة، وبسبب تسعير الصادرات والواردات السلعة من جهة أخرى وبذلك تكون الخسارة مزدوجة[1].

* – **الدول التابعة** : المقصود بها المراكز الرأسمالية، وكذلك الأطراف النامية التي ترتبط سياستها الاقتصادية بالسياسة الاقتصادية الأمريكية، فتكون متغير تابع يحدد قيمته وفقا للمتغيرات المستقبل.

1 – عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سابق ذكره، ص15.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة(أمريكيا و دوليا و عربيا)

إن طبيعة الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في العام 2008 تتطلب اتخاذ وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والبرامج على المستويات المحلية والعالمية بسبب طبيعة تكوين هذه الأزمة، وقد بذل المهتمون وأصحاب العلاقة والشأن كل ما هو ممكن من المحاولات ووضعوا الخطط لمواجهة هذه الأزمة، **ومن ذلك:**

أولا: الجهود الأمريكية لمواجهة الأزمة

بعد انفجار الأزمة المالية واستفحالها في جميع اقتصاديات دول المنطقة، بدأ الاهتمام بوضع خطط للإنقاذ، حيث أن من أهمها هي خطة الإنقاذ الأمريكية والذي قام بوضعها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسن" وصادق عليها مجلسا النواب والشيوخ وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

الخطة التي حدد لها قانون اعتمادها مهلة تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرارها.

و ينص القانون أيضا على مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق1.

وأقرت الخطة منح إعفاءات ضريبية بنحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، بالإضافة إلى منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها.

وقد أعلنت الحكومة الأمريكية أنها اتبعت من وراء الخطة عدة أهداف أهمها2:

- إنقاذ البنوك و المؤسسات المالية بشراء وزارة الخزانة لأوراقها المالية التي تسند إلى قروض عقارية ذات أصول عالية المخاطر.
- إمداد بنك الاحتياطي الفدرالي(البنك المركزي الأمريكي) بالسيولة اللازمة له لأداء مهامه في إنقاذ البنوك لتجنب انكماش مدمر في النشاط الائتماني.
- طمأنة المودعين على ودائعهم لدى البنوك التجارية لمنعهم من سحب مدخراتهم والحفاظ على السيولة المناسبة لأداء وظائفها.

1- فريد كورتل، **الأزمة المالية...التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها و الحلول الممكنة لمراجعتها**، ورقة مقدمة المؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 29/20 أكتوبر2009، ص19.

2 - مصطفى حسن مصطفى، **الأزمة المالية العالمية أسبابها وآثارها وكيفية علاجها**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 1- 2 أفريل 2009، ص 23.

ثانيا: المجهودات الدولية لمواجهة الأزمة

منذ أن اندلعت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 والجهود الدولية تبذل من أجل الوصول إلى أفضل السبل لمواجهتها، وفيما يلي أهم الجهود الدولية التي بذلت:

1- مؤتمر واشنطن لمجموعة العشرين G20 :[1]

ذكرت الدول المشاركة في البيان الختامي للمؤتمر بأنها قد اتخذت مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد، وتنشيط أسواق القروض، وتوفير السيولات، وتقوية رأس مال المؤسسات المالية، وحماية المدخرات والودائع، وتجاوز النقائص المتعلقة بالرقابة والسماح للمؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم للاقتصاد العالمي.

لقد حددت الدول المشاركة في المؤتمر مجموعة من الإجراءات بغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وقد جاءت كالآتي:

- مواصلة الجهود واتخاذ كل إجراء إضافي من شأنه أن يساهم في استقرار النظام المالي؛
- الاعتراف بالدور الإجابي الذي بإمكان السياسة النقدية القيام به؛
- استعمال عند الحاجة إجراءات الميزانية من أجل نتائج سريعة؛
- مساعدة الاقتصاديات الناشئة والنامية للوصول إلى التمويل اللازم؛
- تشجيع البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الأخرى على استعمال كامل إمكانياتها؛
- العمل على توفر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الدولية على الموارد الكافية التي تسمح لها بأداء دور فعال في مواجهة الأزمة.
- إصلاح الأسواق المالية حيث تم الاتفاق على ضرورة تكثيف التعاون الدولي بين المراقبين وتقوية المعايير الدولية، والسهر على تحقيق تطبيق عادل لهذه المعايير.

2- خطة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى G07:

اتفقا وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى G07 (ألمانيا وكندا والولايات المتحدة، وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان) على "خطة تحرك" تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال في العالم ، تتألف من النقاط التالي2:

- اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى التي يترتب على انهيارها إفلاس مؤسسات أخرى، ومحاولة تجنبها الإفلاس عن طريق تملك حصص من البنوك من أجل إعادة الثقة في الأسواق المالية.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية التي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة و رؤوس الأموال.

---

1 - محمد الأمين وليد طالب، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية(2008) على سياسات ص،ن،د**، مجلة الاقتصاد و المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، الجزائر، العدد06/2010، ص246-247.

2 - سامر مظهر القنطقجي ،**ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، دار النهضة، سوريا، ط01، 2008، ص ص 86-87.

– استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات"قوية ومتماسكة" من قبل السلطات العامة لاستعادة ثقة المودعين في سلامة ودائعهم وتمكين المصارف من جميع رؤوس الأموال "الكافية" من القطاعين العام و الخاص على حد سواء لتتمكن من مواصلة إقراض العائلات و الشركات

– القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سببا للأزمة المالية.

– مواصلة التحرك معا من أجل إحلال الاستقرار في أسواق المال و إعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.

ثالثا:النهج الأوربي المنسق لمواجهة الأزمة[1]

امتدت الأزمة إلى أوربا بسبب عولمة الاقتصاد فانخفضت البورصات فيها بسبب الأزمة المالية، لذلك قامت الدول الأوربية مشتركة مع بعضها بالتحرك لمواجهة الأزمة، حيث تم انعقاد قمة باريس في 2008/10/12 ضمت 15 دولة هي إسبانيا، وألمانيا وبلجيكا و فلندا وفرنسا واليونان وجمهورية ايرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنمسا والبرتغال وسلوفينيا و مالطا وقبرص، دعت من خلال القمة إلى أن تعمل كل دولة على ضمان الودائع وتضخ أموالا في البنوك المتضررة لتفادي أي إفلاس، ومساهمة الدول في رأس مال البنوك.

ولقد كان أمام دول الإتحاد الأوربي منهجان في كيفية صياغة خطة موحدة يتمثل الأول في المنهج الأمريكي وهو الأكثر احتمالا، ويعتمد هذا النهج على تأميم جزئي للمصارف أو المؤسسات المالية المتعثرة عبر ضخ أموال من الدول.

وحتى تعطي ألمانيا الثقة للدول الشريكة لها فإنها أبدت استعدادا لتخصيص خطة وطنية صرفة تتضمن ضخ ما يعادل 400 مليار يورو من أجل دعم المؤسسات المالية.

ومن جهة أخرى اشتملت حزمة الإنقاذ التي أقرتها الحكومة البريطانية على استثمار 25 مليار جنيه إسترليني مباشرة في حصص الأسهم، وتدخلت لإنقاذ بنك (أتشابي أوأس) عن طريق قيام بنك لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني ، كما قام البنك البريطاني(Lloyds tsb) باستحواذ على (HBOS) وهو اكبر البنوك العقارية المقرضة في بريطانيا ، كذلك قامت بدعم مبادرة لإنعاش سوق العقارات من الركود بتكلفة تصل إلى مليار جنيه إسترليني.

إلى جانب ذلك فقد أعلنت الحكومة الإسبانية عن خطة تتضمن تخفيض مبلغ 100مليار يورو كضمان للقروض بين البنوك.كما أعلن الرئيس الفرنسي نيوكلا سركوزي أن حكومة ستزود البنوك بمبلغ 360مليار يورو لمساعدتها على تجنب الانهيار.

ومن خلال هذه الخطط الأوروبية التي تجاوزت الخطة الأمريكية البالغة 700مليار دولار ستقوم الحكومات الأوربية بتقديم مليارات الدولارات لإنقاذ بنوكها من الإفلاس عن طرق إعادة الرسملة أملا في تبديد عدم الثقة في أسواق المال.

1 - ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص ص 97-98.

رابعا: مواجهة الأزمة في دول الخليج العربي :

قامت دول الخليج لمواجهة الأزمة المالية باتخاذ إجراءات عدة تحد من التوترات في الأسواق المالية، حيث قرر مصرف الأمارات المركزي بمنح قروض قصيرة الأجل بقيمة 153.61مليار دولا بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي، أما عن الجهود الفردية التي قامت بها الدول الخليجية فتتلخص فيمايلي: [1]

1-الإمارات: قام بنك دبي الوطني بالتقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد الطويلة الأجل التي تؤدي الى فرض ضغوط على المقترض الى أقصى حد ممكن، كما إستحدث خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القرض دون أن يتحصلوا على أي رسوم خلال أسبوع.

2-الكويت: قامت دولة الكويت بضخ مليار دينار كويتي كسيولة في الأسواق، وذلك بهدف التخفيف من حدة التوترات في أسواقها، كما قام البنك المركزي بعرض أمول لليلة واحدة، ولأسبوع واحد ولشهر واحد قصد توفير السيولة للبنوك، خاصة بعد هبوط أسعار البورصة في الفترة الأخيرة.

3-قطر: بهدف تعزيز ثقة الأسواق المالية، قامت هيئة الإستثمار بشراء مابين 10%و20% من رأس مال البنوك المدرجة في سوق الدوحة، حيث تهدف هذه الخطوة الى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة، واتخذ هذا القرار في إجتماع حضره رئيس وزراء قطر وممثلوا البنوك المدرجة في السوق ونائب محافظ البنك المركزي.

4- **المملكة العربية السعودية،** أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقا مالية حكومية قيمتها نحو 200 مليار ريال (53,1 مليار دولار) و لديها خيار اقتراض 75% من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال.

1 – أحمد زيدان محمد، **فصول الأزمة المالية العالمية:أسبابها ،جذورها وتبعاتها الإقتصادية**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، الأردن، 14/13 ماي 2009، ص 162.

خلاصة الفصل:

إن الأزمة المالية العالمية لا يمكن توصيفها بكونها أزمة رهن عقاري فقط، أو أنها فقاعة لأزمة مالية، بل هي أزمة بنيوية هيكلية تمس قاطرة النظام الرأسمالي وهو الاقتصاد الأمريكي، وقد تعددت أسباب هذه الأزمة بدأ في أسعار الفائدة المركبة، إلى تشابك الرهن العقاري، مرورا بالاقتراض الفاحش لمؤسسات وهمية، وانتهاء بمصيبة جعلت الأزمة أكثر ضراوة، وتوجيها نحو الانهيار، ألا وهي مسألة فقدان الثقة في الأسواق قاطبة.

ومما ساهم في وقع تلك الأزمة الظروف الاقتصادية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل في تزايد العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة وارتفاع أسعار الفائدة، هذا إلى جانب الممارسات اللاأخلاقية، كالربا والبيع على الكشوف والشراء بالهامش والتي ميزت سوق الرهن العقاري، والتي أثرت بشكل كارثي على اقتصاديات العالم بأسرها.

ولقد أسندت آثار الأزمة إلى اقتصاديات العالم من خلال عدة عوامل محلية وخارجية، فقد كان انفتاح أسواق المال العالمية واعتماد العديد من الدول على الإجراءات النفطية(قناة الصفقات التجارية) لتحويل النشاط الاقتصادي من العوامل الأكثر تأثيرا لامتداد الأزمة بصورة مباشرة إلى مختلف الاقتصاديات.

وبالرغم من خطط الإنقاذ التي اعتمدتها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها خطة الإصلاح الأمريكية وقرارات قمة الدول العشرين(G20)للتصدي لمخاطر هذه الأزمة وتداعياتها، فإن الواقع يبدي أن هذه الخطط مجرد مهدءات للاقتصاد العالمي وأن الحقيقة تتطلب وقتا طويلا حتى يسترجع الاقتصاد العالمي عافيته التي تبقى هي الأخرى مرتبطة بمدى إعادة النظر في القواعد والأساليب التي تحكم النظام المالي العالمي.

الفصل الثاني

واقع سبل تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

تمهيد:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا الإستراتيجية التي شغلت ولا تزال تشغل بال المجتمع الغربي منذ الأزل، وذلك لمالها من ارتدادات اقتصادية وسياسية واجتماعية وحتى عسكرية.

وقد ازداد هذا الاهتمام خلال الفترة الأخيرة، خاصة بعد أن أصبح الاعتماد على الاستيراد الغذائي من الخارج أحد المميزات الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية والذي يهدد بشكل كبير على اقتصادياتها، حيث أضحت هذه الدول مستوردة لمعظم المواد الغذائية وخاصة الحبوب كما انعكس سلبا على زيادة الواردات بمعدلات كبيرة وقد أثر ذلك على عملية التنمية الاقتصادية.

وقد حاولت دول العالم مواجهة هذه الإشكالية " الأمن الغذائي " بعده سياسات والتي من بينها سياسة المخزون الاستراتيجي من الغذاء والذي يعتبر كطريقة فعالة في التخفيف من هذه المشكلة ومن هذا المنطلق ومن أجل التعرف على واقع الأمن الغذائي وسياساته والجهود العربية لمجابهته، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الأمن الغذائي (مفاهيمه وسياساته)

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي

المبحث الثالث: صعوبات تحقيق الأمن الغذائي والجهود المبذولة لتجاوزه.

المبحث الأول: الأمن الغذائي (مفاهيمه وسياسته)

يتناول مفهوم الأمن الغذائي مفاهيم عديدة تختلف وتتباين حسب نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي لسكان العالم ،فمنهم من اعتبرها مشكلة عالمية يتمثل علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء لسكان العالم، ومنهم من نظر إليها على أنها مشكلة إقليمية يتحدد علاجها في قدرة مجموعة من الدول متواجدة في إقليم واحد ويعاني بعضها من عجز غذائي على مقابله مستويات الاستهلاك المستهدفة عاما بعد عام، ومنهم من يعتبرها مشكلة قومية يتم علاجها بحصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة.

المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي وأبعاده

يحظى مشكل الأمن الغذائي باهتمام بالغ من معظم دول العالم في الوقت الراهن ،وخاصة على الصعيدين الإفريقي والعربي، تدخل فيها الأسباب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية فضلا عن الأسباب الطبيعية من انتشار ظواهر الجفاف والتصحر وغيرها من العوامل الطبيعية.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي وأنواعه

أ- **تعريف الأمن الغذائي** : لتوضيح مفهوم الأمن الغذائي وجب سرد بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة به للوصول إلى نتيجة جامعة وشاملة.

الأمن لغة: من باب فهم وسلم، وهو من الأمن والأمان وأمنة فهو آمن.

وآمنة غيره: من الأمن الأمان، والأمن ضد الخوف والآمنة: الأمن ومنه قوله تعالى: « أمنة نعاسا» وهو عدم توقع مكروه في المستقبل وقوله تعالى: « وَالتِّينِ وَالزَّيتُونِ وَطُورِ السَنِين وَهَذَا البَلَدِ الأَمِين » أي الآمن.

والغذاء: كل ما يتغذى به الإنسان من الطعام والشراب واللبن.[1]

ويعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات، ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية والزراعية، ومفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة الواسعة والمتشبعة لأنها مبنية على افتراضات وتغييرات مختلفة[2] ولهذا أطلقت عليه عدة مفاهيم يمكن إدراج بعضها فيما يلي:

1- التعريف الأول: وهو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.[3]

2- التعريف الثاني: قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات الممكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات.[4]

---

[1]- محمد ركان الدغمي، **في الإسلام غذاء لكل فرد**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ماي 1987، ص 17.

[2]- رائد محمد مقفي الخزعلة، **الأمن الغذائي من منظور الاقتصادي الإسلامي**، ماجستير اقتصادي إسلامي، جامعة اليرموك، الأردن 2001/2000، ص 3.

[3]- محمد رفيق أمين حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، كلية الزراعة، جامعة الأردن، دار الأوائل للنشر، ط1، 1999 ، ص 16.

[4]- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية، دراسة اقتصادية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2000 ص 14.

3- التعريف الثالث: هو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد بالقدر المطلوب والأنواع المختلفة من الطعام والشراب وبالقدر الذي يحتاجه الناس.[1]

4- التعريف الرابع: الأمن الغذائي هو الأمن الذي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كان ومأمون ومغذٍ، يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط.

وبهذا فالأمن الغذائي يتحدد في أي دولة بمقدار تلك الدولة على توفير وسد حاجة شعبها من غذاء متكامل يتضمن المجموعات الغذائية الضرورية (النشويات، الكربوهيدرات، السكريات، الزيوت) بما يحقق لكل فرد سعرات حرارية يومية توفر له الطاقة اللازمة للقيام بأعماله اليومية في شكل عادي، وتوفير هذا الغذاء يكون من الإنتاج الوطني أو عن طريق استيراد من الخارج.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

- وفرة السلع الغذائية الضرورية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار في متناول المواطنين.

ب- **أنواع الأمن الغذائي:**[2]

وهي كـــالتالي:

* **الأمن الغذائي المطلق:** ويتحدد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي، وهو صعب التحقق كما أنه يعوق عمليات التبادل التجاري بين الدول، مما يؤدي إلى القضاء على الميزة النسبية التي توجد بالدولة.

* **الأمن الغذائي النسبي:** يعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا لضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام

من خلال المعنيين نلاحظ أنهما لا يختلفان عن مفهوم العام للأمن الغذائي، وإنما يكمن الاختلاف في الاصطلاح بالإضافة الى ذلك كيفية التحقيق .

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي ومكوناته:[3]

1- أبعاد الأمن الغذائي:

أ- البعد الاقتصادي: حتى ولو توفر الغذاء المطلوب دائما بالكميات والنوعية لا نستطيع القول بتوفر الأمن الغذائي إلا إذا كان بمقدور الناس الوصول إليه مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلا من الحصول على الغذاء وتناوله، ولذلك كان الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركنا أساسيا من أركان الأمن الغذائي.

[1]- محمد ركان الدغيمي، مرجع سابق ذكره، ص 18.

[2]- المركز الوطني للمعلومات، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، الجمهورية التونسية، 2009. ص 04

[3]- محمد رفيق حمدان، مرجع سابق ذكره ، ص 18

ومن المعروف أنه لا يتأتى الدخل الكافي إلا بتوفر العمالة أو التوظيف ولا يتأتى هذا الأخير إلا عن طريق الاستثمار الذي يحرك التنمية الاقتصادية ومنه تسمح أن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضيته التنمية الاقتصادية.

وعلى العكس من ذلك فإن تدهور مستوى التغذية يؤثر على الحالة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدرته على توفير دخله نظرا لتدني صحته الجسدية.

ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار البشري باعتباره أهم عناصر الإنتاج وهو الكفيل بدفع عجلة التنمية كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا زراعيا يتمثل في تحديد الساسيات الزراعية التي تبعتها الدولة والكفيلة بإحداث هبه نوعية في حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.[1]

ب- البعد الاجتماعي والسياسي: يشمل البعد الاجتماعي في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء إلى حد الكفاف لكل فرد من أفراد المجتمع لسير حياته بصورة صحية ونشيطة.

أما بالنسبة للبعد السياسي فتكمن أهميته في العلاقة بين توفير الغذاء واستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد الاستقرار الأمني داخل الدولة، مثلا أحداث الشغب ، فكم من حروب وكوارث برزت في العديد من أنحاء العالم بسبب المجاعة وبسبب احتكار الدول المتقدمة لسلاح الغذاء. وبشكل مختصر إن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل أو خارج البلاد.[2]

جـ- البعد الحركي: يتمثل الأمن الغذائي في اختلافه بين الحاضر والماضي، وهذا بسبب الحاجة المتزايدة في مجال الفطرية منها والمكتسبة، وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية، إضافة إلى الطرق الفنية المستخدمة في إنتاج الغذاء وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة، وبناءا على ذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد وأن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق الظروف التي تمر بها الدولة ويختلف من فترة زمنية إلى أخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة.[3]

2- العناصر الأساسية للأمن الغذائي:

هناك مجموعة من العوامل تعطي الأمن الغذائي أبعادا إستراتيجية وتحدد مدى اقتراب أو ابتعاد أي قطر من تحقيق أمنه الغذائي نستعرضها فيما يلي: [4]

أ – الموارد الزراعية:

يعتبر مدى توفر الموارد الزراعية في بلد ما من العناصر الهامة المحددة للأمن الغذائي، وليس بالضرورة هو المحدد الرئيسي لتوفره أو انعدامه ويمكن تصنيف الأخطار المختلفة إلى عدة أصناف وهي:

– بلدان تفتقر إلى الموارد الزراعية ولكنها تملك بالمقابل الموارد الاقتصادية والمالية وتحاول أن تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق أمنها الغذائي .

1- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2- السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27

3- نفس المرجع، ص 27

4- نفس المرجع ، ص ص 20-23

– بلدان تملك موارد الزراعية وتفتقر للموارد المالية. يعاني هذا النمط من البلدان من مشكلة الغذاء وبمجرد توفر لهذه الأخيرة الإمكانيات المالية والإرادة السياسية فإنه يمكنها تفعيل هذا المورد وتوظيفه في خدمة الأمن الغذائي.

– بلدان تفتقر للموارد الزراعية وتفتقر للموارد الاقتصادية والمالية، يعاني هذا النمط من البلدان مشكلة حقيقية على المدى البعيد في مجال أمنها الغذائي.

ب – التجارة الخارجية:

تعتبر حركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد عنصر توازن مهم للسوق المحلية فإذا كان الإنتاج لا يلبي الطلب المحلي للمواد الغذائية فإن عملية الاستيراد ستغطي هذا العجز وإذا ما أريد أن تخدم التجارة الخارجية قضية الأمن الغذائي فيجب ضبط حركتها بضوابط السوق المحلية من جهة ومحصلة الإنتاج المحلي من جهة ثانية ومعطيات السوق الخارجية من جهة ثالثة فلا يكون من مصلحة المنتجين المحليين مثلا استيراد السلع الغذائية في موسم الإنتاج المحلي للسلعة معينة، واغراق نفس السلعة المستوردة في السوق المحلي بما ينجم عنه انخفاض أسعارها وإلحاق الخسائر للمنتجين المحليين.

كما لا يمكن تصور أن دولة ما تصدر السلع الغذائية في حين أن السوق المحلي الغذائي يعاني من نقصها أو ربما أسعارها مما يضر مصلحة المستهلكين وحتى لو كان ذلك لصالح المنتجين من ناحية أخرى.

3- العوامل المحددة للاستهلاك:[1]

وهي مجمل المتغيرات الأساسية المرتبطة بالاستهلاك الغذائي والمتمثلة في (الدخل، السعر، الذوق، السكان) فالدخل هو العامل المحدد للسلوك والقدرة الشرائية للمستهلك فمن غير المعقول حصول المستهلك على الغذاء المطلوب بغير دخله، اللهم إلا إذا كان ذلك عن طريق الهبات.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر السعر القوة الفعلية التي تربط الدخل بالواقع، أما الذوق فهو أمر صعب لأنه يخضع للمواقف الشخصية والفهم الذاتي للأشخاص، فما هو مقبول عند شخص ليس بالضرورة أن يكون مقبولا عند غيره.

وإذا ما درسنا الاستهلاك على مستوى الوطني فإن عدد السكان عامل هام في تحديد حجم الاستهلاك الوطني فمثلا نجد فروقا كبيرة في استهلاك القمح بين الصين وقطر.

[1]– المرجع السابق ، ص 22.

المطلب الثاني: أهم المفاهيم المتعلقة بالغذاء.

قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية بل إنّها تأخذ أهميّة قصوى في ظلّ بعض الظروف السياسية الخاصّة، وتزايد السكان المطّرد يتطلّب تنمية زراعية متطوّرة ومدروسة. ولفهم أبعاد هذه المسألة لابدّ من التعريف ببعض المصطلحات التي تنبني عليها هذا القضية.

أولا: مفهوم الاكتفاء الذاتي

الاكتفاء الذاتي يمكن أن يحقق الأمن الغذائي، إلا أن الأمن الغذائي ليس متوقفا بالضرورة على هذا الاكتفاء لهذا يعتبر أشمل من الاكتفاء الذاتي ويعرف هذا الأخير على أنه " هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا" [1] إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم؛
- نسبة مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي؛
- إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا؛
- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم؛

فهذا المفهوم يعتبر غير واضح وغامض إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد كما أنه يحمل في بعض الأحيان شحنة ايدولوجية واضحة.

ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي والغذائي هل هو الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى .

كما يعتبر التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الكامل قد يكون هدفا قويا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات وقد يقرر أحد الأقطار المضيء في تحقيق هذا الهدف إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهضة إذا ما قورنتا بحلول أكثر وسطية.

أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسية الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع زراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرار اقتصادي غير رشيد[2] ونظرا لمحدودية الموارد الزراعية وخاصة الموارد الأرضية والمائية والرأسمالية وفي ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية، فإن معيار الاختيار هو الميزة النسبية والتنافسية دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي.[3]

---

[1]- المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق ذكره، ص 02

[2]- محمد ولد عبد الدايم، **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي** متاح على: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3f040890-6e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434 2002/07/19 على الساعة 19.00

[3]- منتدى الرياض الاقتصادي، **دراسة الأمن الغذائي والمائي والتنمية المستدامة**.المملكة العربية السعودية، 20-22ديسمبر،2009 متاح على: http://www.riyadhef.com/tabid/164/Default.aspx ،ص 17

ونستنتج من هذا التحليل أن تحقيق الأمن الغذائي قد يكون أيسر من تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء لأن هذا الأخير يتطلب استخدام عقلاني ورشيد للموارد وتوجيهيها لتنمية الطاقات الإنتاجية المحلية، وهذا ما يصعب تحقيقه في الدول النامية.[1]

ثانيا: أمان الغذاء:

كان الاهتمام بمفرده آمان الغذاء في المراحل الأولى مقتصرا على توفير السلع الغذائية، أي الاهتمام على الكم فقط لأن الطلب يفوق العرض،ولكن بعد أن اتسعت حركة التجارة الدولية في مجال استيراد وتصدير السلع الغذائية ومنتجاتها، فإن سلسلة إمداد الغذاء أصبحت عالمية، وتشعبت مشكلة سلامة الغذاء أكثر من قبل، لذلك أصبحت شركات الأغذية التي تعمل في سلسلة الغذاء في حاجة إلى تكثيف أنشطة سلامة الغذاء عن طريق تطبيق نظم إدارة سلامة الغذاء لضمان أمن الغذاء والتوافق مع المتطلبات التشريعية والتطابق مع المواصفات وإرضاء المستهلك واكتساب ثقته [2]،ولهذا بدأت مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء وازداد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف.

فما هو أمان الغذاء إذا ؟

تعرف منظمة الصحة العالمية الأمن الغذائي أنه كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي.

فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.[3]

ويعرف كذلك أمان الغذاء " بأنه جميع الإجراءات اللازمة لإنتاج غذاء صحي غير ضار بصحة الإنسان"[4]

ثالثا: المعونة الغذائية

تعتبر المعونة الغذائية من أقدم أشكال المعونة الخارجية وأحد الموضوعات المثيرة للجدل بكثرة ويرجع للمعونة الغذائية الفضل في إنقاذ أرواح الملايين وتحسين أوضاعهم المعشية،[5] ويشير مفهوم المعونة الغذائية إلى " تقديم السلع الغذائية من بلد إلى بلد آخر دون مقابل أو بشروط ميسرة" وهذه لمساعدة البلد المتلقي على تلبية احتياجاته الغذائية.

توظف هذه المعونة لأغراض إغاثة ضحايا الصدمات الاقتصادية والكوارث البيئية أو في إطار مشاريع دعم أنشطة إنمائية حيث ترجع أصولها على شكل سلع غذائية إلى مطلع عقد الخمسينات من القرن الماضي وأخذت فيما بعد أشكالا مختلفة.

وتختلف المعونة الغذائية باختلاف أنماط تحويلها إلى البلدان الأقل نموا أو المنخفضة الدخل، وقد تكون تحويلات مالية تتحملها ميزانيات الدولة المانحة في صورة دعم مالي للصادرات الغذائية كما قد تكون سلعا غذائية مثل الحبوب فضلا على أن المعونة تأخذ شكل تسهيلات إنمائية للصادرات الغذائية.[6]

---

[1]- حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر (2006.2007) ، ص 269.

[2]- لطفي فهمي على حمزاوي، على عبد العزيز على،**إدارة الجودة والأمان الغذائي**،كلية الزراعة، جامعة عين شمس ،ص115

3- محمد ولد عبد الدايم، مرجع سابق ذكره.

[4]- لطفي فهمي علي حمزاوي، علي عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص 12.

[5]- تقرير حالة الأغذية والزراعة، **هل تحقيق المعونة الغذائية الأمن الغذائي**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2006، ص 3.

[6]- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ماي 2009، ص ص 95.96

وتعتبر برمجة المعونة الغذائية من الأمور البالغة التعقيد، وذلك أن هناك العديد من الجهات المانحة والوكالات المختلفة التي تشارك في تنفيذ طائفة واسعة من التدخلات حيث تعتمد فاعلية المعونة في الكيفية التي تدار بها، حيث يعاني نحو 850 مليون شخص في العالم نقص التغذية وهو رقم لم يتغير منذ فترة بالمقارنة مع الفترة (1990-1992) الذي أسندت إليه التزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية التي تقضي بتخفيض عدد الجياع الى النصف بحلول 2010 حيث يتباين الحجم الإجمالي للمعونة من سنة إلى أخرى لكن في السنوات الأخيرة بلغ متوسط السنوي نحو 10 ملايين طن (لما يعادلها من جبوب) وهذا الرقم يعادل نحو 2% من حجم التجارة العالمية في الحبوب بل ويقل عن 0.5 % من الإنتاج العالمي من الحبوب لتصل المعونة الغذائية التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي إلى نحو 100 مليون شخص سنويا.[1]

رابعا:الفجوة الغذائية:

إن عدم توفر كميات الغذاء اللازمة المطلوبة من سكان دولة ما، أي أنها لم تنتج محليا بالقدر الكافي دل ذلك على وجود قصور في الإنتاج الغذائي لمختلف مكوناته الزراعي والنباتي والحيواني، وهذا يعني أن الكميات المطلوبة لا تتوافق والكميات المعروضة مما يؤدي إلى تكوين فارق فيما بين العرض والطلب على الغذاء أي عجز في الميزان التجاري الغذائي وهو ما يطلق عليه بالفجوة الغذائية.

والفجوة الغذائية هي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرا محليا، بل تلجأ ويسعى إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج،[2]ويتم تقدير هذا العجز بثبات الفرق بين حجم المنتجات الغذائية المحلية والاستهلاك المحلي ومن ثم فهي تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان منها.

وبناءا عليه، نجد أن الفجوة الغذائية تتأثر بمتغيرين أساسيين وهما الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي حتما إلى تقليص هذه الفجوة بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادة بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية.[3]

المطلب الثالث: سياسات الأمن الغذائي:

تُعَدُّ السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة .

أولا– السياسة الزراعية:[4] يختلف مستوى السياسة الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف القطاع الزراعي، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال التوزيع الأمثل للسلع الاستهلاكية الزراعية بين المستهلكين، وتحقق هذه الرفاهية من خلال تعظيم إشباع مختلف المستهلكين وكذلك تعظيم ربحية مختلف المنتجين في المجتمع، وبالتالي يمكن حصر أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:

- التوزيع العادل والمناسب لمصادر الثروة والدخل.

---

[1]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق ذكره، ص 10

[2]– عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 08، 2010، ص 05

[3] – حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 -2007 ، ص 241.

[4]- محمد رفيق أمين حمدان ، مرجع سابق ، ص 57-59

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية ورفعها وتوسيعها وذلك للحصول على أعلى ناتج إجمالي بأقل جهد جماعي ممكن.

وتستخدم السياسة الزراعية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها والتي من ضمنها:

- تحسين وصيانة التربة.
- حماية البيئة من التلوث بسبب استخدام التكنولوجيا المتطورة والمرتبطة بالغالب بآثار بيئية مثل استخدام المبيدات، والأغطية البلاستيكية والأسمدة الكيماوية.
- تطبيق الأنماط المحصولية والتي تخدم القضية الزراعية بطرفيها الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع.

ثانيا– سياسات التسويق الزراعي:[1] يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية قصوى في البنيان الاقتصادي كقطاع رائد في مجال التنمية الاقتصادية، وهو بحق مستودع للأمن الغذائي ومصدر رزق لنسبة كبيرة من السكان، ولكن يعاني من مشاكل تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق مستوى معيشي أفضل للعاملين فيه من مزارعين وفنيين وعمال ومهندسين وزراعيين، ولأهمية التسويق الزراعي كعنصر مكمل في الإنتاج الزراعي والجيد لدعم جميع الجهات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي من مزارعين ومستهلكين ومسوقين، لذلك يعتبر العامل الأساسي لاستمرارية التعامل في إنتاج أي محصول من عدمه. وعليه فإن الاهتمام بهذا الجانب يصبح من الأمور المهمة والتي تأخذ جانب كبير من إعداد البرامج والخطط من اجل إنجاح العملية التسويقية الزراعية وحصول المنتجين والمسوقين على حد سواء على عوائد مناسبة والتي تجعلهم يستمرون في هذا النشاط وعموما يمكن تحديد أهداف التسويق الزراعي في النقاط التالية:

- وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتجات الزراعية بطريقة منتظمة ومستقرة وشاملة بهدف استقرار الوضع الاقتصادي.
- العمل على توجيه الاستهلاك والاستفادة من المنتجات الزراعية بأكبر قدر ممكن.
- العمل على تحقيق المزيد من الدخل الصافي للمزارعين.
- الاهتمام بالشق الخارجي للتسويق الزراعي، وتحسين ظروفه والعمل على تنميته وتطويره مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الزراعية.
- العمل على الموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية.

ثالثا– سياسة الأسعار والدعم:[2] إن للأسعار والسياسة السعرية أهمية كبيرة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي في التجارة الخارجية الزراعية وتأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد سواء، كما تلعب دورا هاما في معدلات التضخم والبطال والنمو الاقتصادي وعليه فإن نجاحها يتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار

1– هشام محمد رضوان، **التسويق الزراعي**، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ،تخصص تسويق، 2010، الدنمارك، ، ص 2 ، 9.

2 – صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، أكتوبر 2003، ص 8– 9

وحيث أن الأسعار الزراعية تعاني من التقلب من موسم إلى آخر بسبب العلاقة التشابكية بين عرض المحاصيل والروابط التكاملية والتبادلية في جانب الطلب، فإن ذلك يقتضي في حالات كثيرة تدخلا حكوميا بهدف تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي.

وعلى وجه العموم فإن معظم السياسات السعرية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعية في الدولة العربية قد تهدف الى:

- حل مشكل التنافسية بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة وضرورة زيادة الإنتاج الغذائي لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعية وتحقيق أثر التقلبات السعرية العالمية.
- رفع مستوى معيشة المزارع، وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة.
- زيادة الإنتاج الزراعي بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي، وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري، ومن أهم السياسات السعرية المستعملة في بعض الدول العربية هي:[1]

أ- سياسة تحديد الأسعار الزراعية: وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج وعلى مستوى سعر الجملة التجزءة، وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسة للدعم والإعانة.

ب- سياسة الدعم: وهي تحمل الدولة لفارق السعرين العالمي والمحلي للسلعة حيث يصبح سعر المستهلك (السعر المحلي أدنى من السعر العالمي) بغرض تعويض الفقراء والحيلولة دون تعرضهم لحالات سوء التغذية،[2] حيث تشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية.

ج- سياسة الإعانة المالية: تسببها الحكومات ذات الوفرات المالية في دفع الإعانات المالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام أحدث التقنيات في الزراعة.

إلا أن الاستفادة من هذه الإعانة يقتصر فقط على المزارعين الأغنياء في الدول الأوربية لكن الملايين من المزارعين الفقراء في البلدان النامية يعانون من آثار سياسة الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة نتيجة الإغراق الذي يسببه الدعم الزراعي.[3]

د- سياسة الأسعار التشجيعية: وهي تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

هـ- سياسة الأسعار الجبرية: تهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توافق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك.

---

[1]- صالح العصفور، مرجع سابق، ص 10

[2] - محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق ، ص 60

3- ياسر العيسى، **سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا ، 2006، ص 01

و- سياسة ضريبة الدخل: وهي إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخولهم الزراعية والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية.

رابعا- سياسة التجارة الخارجية: اهتمت الدول العربية خاصة ذات الإمكانيات الزراعية بتنظيم وتطوير التجارة الخارجية الزراعية عن طريق البرامج والسياسات الاقتصادية الملائمة، وقد كان للمتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية انعكاسات واضحة في تشكيل سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية، وقد تمحورت هذه الإصلاحات على التحرر الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تصديرا واستيرادا بالإضافة إلى تخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومي المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص.[1]

كما تؤثر التجارة الدولية بشكل حاسم في الحد من الجوع والفقر في البلدان النامية حيث تسمح الوصول إلى أسواق أكبر حجما وتتيح فرصا للتخصص في الإنتاج وبناء اقتصاديات الحجم الكبير.

وقد تكسب ذلك أهمية خاصة للبلدان النامية لاسيما الصغيرة ، حيث يؤدي النطاق المحدود للأسواق المحلية فيها إلى عرقلة إمكانيات الاستفادة الكاملة من قدرات الإنتاج، كما تتيح التجارة في ذات الوقت فرصا للحصول على إمدادات أفضل وارخص سعرا (بما في ذلك منتجات الأغذية)، وبقدر ما تحسن التجارة الدولية على النحو الاقتصادي ، تؤدي المشاركة الموسعة في الأسواق العالمية إلى تحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

وللأدماج في التجارة الدولية بالنسبة للأقطار العربية وعدم تأثرها بشكل سلبي من هذا الاندماج وجب على جميع الدول تلافي القصور وسد الثغرات وإزالة المعوقات على المستوى القطري، ومن بين المشاكل التي تشترك فيها مجمل الدول العربية وان كانت بدرجات متفاوتة هي:

- ضعف البنى التحتية خاصة وسائل النقل والطرق وعدم كفاية فراغات النقل الجوي.
- ضعف الخدمات المساعدة مثل البحوث والإرشاد.
- عدم وجود أو ضعف المؤسسات التي تعنى بتنمية دور القطاع الخاص في التصدير والتجارة سواء على المستوى العام أو الخاص.
- عدم كفاية وضعف التمويل والتأمين على الصادرات.[2]

1- طارق بن موسى الزدبالي، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2009، ص 76.

2- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2003، **رصد التقدم في اتجاه أهداف المؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، منظمة الزراعة والأغذية، روما، 2003، ص 16

خامسا– سياسة تخزين المنتجات الزراعية:[1] تختلف هذه السياسة باختلاف حجم الإنتاج المحلي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية وباختلاف أهداف التخزين والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند على عنصرين هما:

- تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج.
- تكوين مخزون استراتيجي لاستخدامه وقت الأزمات (الحروب، الحصار، المقاطعة).

وبالرغم من ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية خلال الفترة بين 2008 – 2009 من الحبوب (من 44.55 إلى 49.17)، ومن السكر (من 26.32 إلى 26.52)، والألبان (من 74.12 إلى 74.37)[2] إلا أن الإنتاج في المحصلة النهائية لا يفي باحتياجات السكان من الغذاء، وبالتالي فإن الوطن العربي يعتمد في جزء من غذائه على الخارج مما يجعله عرضة للمخاطر التي تهدد أمنه السياسي والاقتصادي، ولهذا تفرض هذه العوامل المقلقة والغير مستقرة وجود سياسة دائمة تحقق مخزونا غذائيا استراتيجيا كأحد الوسائل التي تحقق الأمن الغذائي وبالتالي الأمن السياسي والاقتصادي.

ويقودنا ذلك للوقوف على ماهية المخزون الغذائي وحجمه، فهناك نوعان من هذا المخزون هما:

- **المخزون العامل:** وهو ضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويعتمد هذا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى حسب احتياجاتها.
- **المخزون الاستراتيجي:** وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب والحصار والمقاطعة، حيث يتوقف حجمه على الأهداف الدولة المستعدة إلى أنواع المخاطر المرتقبة.

سادسا– سياسة الاستثمار الزراعي: أولت الدول العربية اهتماما متزايدا للاستثمار الزراعي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات التحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الزراعية.[3]

حيث استهدفت سياسات الاستثمار في المنطقة العربية إجمالا إلى:[4]

- توفير فرص عمل للسكان الريفيين للحد من مشكلة الفقر والبطالة.
- الوصول للاستعمال الأمثل للموارد الزراعية وتطوير البنية التحتية .

1- صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، مرجع سابق ص 16.

2- الأرقام مستمدة، من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010 ، ص ص 326، 327.

3- طارق بن موسى الزجدالي ، مرجع سابق، ص 69.

4- **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2007 ، ص 51

- تطوير الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف المناطق الريفية.
- تسهيل منح القروض الزراعية.
- تحسين الأمن الغذائي للفلاحين.
- ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير وتحسين التنافسية في الزراعة.
- تشجيع الاستثمار الخاص والمشترك ووضع تشريعات تنظيمية .
- استقرار النظام المصرفي وعدم وجود قيود على العلاقات المصرفية والمالية .
- عدم وجود قيود على التصدير.

وفي المنطقة العربية تتدنى نسبة الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذلك فإن رفع كفاءة الاستثمار الزراعي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية وزيادة الإنتاج في القطاع الزراعي وما لذلك من انعكاسات ايجابية على تحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي، كما أن الاستثمار في البنية الأساسية في المناطق الريفية له دور حيوي في تنشيط النمو الزراعي وتشهد الدول العربية تطورات هامة في تشجيع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار وإقامة المشروعات الزراعية.

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية

إن الدعوة الى تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي ليست جديدة ، وقد ظلت أصداؤها تتردد على امتداد ما يزيد على ثلث قرن دون أن تحظى من أنظمة الحكم العربية بذلك الإهتمام الذي يخوّلها الى إنجاز على أرض الواقع . ولذا لايزل الوطن العربي يعاني حالة من الانكشاف الغذائي، هي في الحقيقة جزء لا يتجزأ من حالة التبعية الشاملة لدول المركز في النظام الرأسمالي العالمي.

المطلب الأول: قطاع الزراعة والغذاء العربي (إطلالة كلية)

يزخر الوطن العربي بموارد زراعية عظيمة تتمثل في وفرة الأراضي الزراعية ومصادر الماء وفي كنوز الظروف المناخية إضافة إلى ثروة مالية متعاظمة، ومن شأن هذه العناصر أن توفر فرصا واسعة لمضاعفة الإنتاج العربي من السلع المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

1- الموارد الأرضية:

تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1.4 مليار هكتار وتبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار أي نحو 14.07 % من المساحة الكلية، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في عام 2009 حوالي 68.8 مليون هكتار حيث تشكل حوالي 34.3% من المساحة القابلة للزراعة، وترك نحو 14.7 مليون هكتار بورا مما يمثل انخفاضا بنسبة 16.8% بالمقارنة مع 2008.[1] ومن الأراضي التي زرعت بالمحاصيل الموسمية لـ 62.3 مليون هكتار منها 35.7 مليون هكتار أراضي مطرية و 10.7 مليون هكتار أراضي زراعية مروية.[2] والجدول التالي يبين.

الجدول: (2-1): البنية الوظيفية لمساحة الوطن العربي ونسبها العامة

بنية الأراضي	المساحة المقدرة بالمليون هكتار	% من المساحة الكلية
أراضي قابلة للزراعة	197	14.07
أراضي مزروعة منها	68.8	
مراعي طبيعية	496.57	35.47
غابات	95.26	6.80
الصحاري	661.17	43.66
المجموع	1400	100

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية لسنة 2010

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، **القطاع الزراعي**، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 47

[2]- محمد سمير مصطفى، **الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد06 ، ص 139.

وتتسم الأراضي في الوطن العربي بانخفاض نسبة الأراضي القابلة للاستغلال الزراعي منها إلى المساحة الكلية، حيث لا تتعدى هذه المساحة 14.7 مليون هكتار وهي أقل من نظيراتها على مستوى العالم، وتعتبر هذه المساحة ذات أهمية بالغة نظرا لقلة الأمطار ومحدودية الموارد المائية بالإضافة إلى إمكانية إعادة تأهيلها.[1]

2- الموارد المائية:

يعتمد العالم العربي في تأمين حاجته من المياه على خمسة مصادر ثلاث منها تقليدية وهي الأمطار، المياه السطحية، المياه الجوفية، واثنان غير تقليديان هما مياه التحلية ومياه التنقية (إعادة الاستخدام) وباستثناء الأمطار يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن (257.5) مليار متر مكعب منها موارد تقليدية بـ 245.6 مليار متر مكعب بنسبة (95.4%) وغير تقليدية بـ 11.9 مليار متر مكعب بنسبة 4.6% من إجمالي الموارد المائية.[2]

تقدر الموارد السطحية العربية المتاحة بحوالي 296 مليار متر مكعب سنويا حيث تستعمل لأغراض الري وتستحوذ الزراعة بحوالي 89% بينما القطاع المنزلي 6% والصناعي بـ 5%.

الجدول (2-2): الموارد المائية في الوطن العربي حسب مصدرها

الوحدة:مليار متر مكعب

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الواردات المائية المتجددة والسطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المناخ		مياه تنقية	مياه تحليه	
209	8400	45	42	254	9.7	2.5	266

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي**، ص 49

تأتي غالبية موارد المياه السطحية في الوطن العربي من خارج الإقليم (كالنيل والفورات) على اعتبار أن البلدان العربية التي تقع ضمن حوض النيل والفورات هي دول المصب وليست المنبع.

ومن شأن هذا أن يرهن مستقبل التنمية الزراعية لقيود وضغوط سياسية ما لم يتم إقرار إستراتيجية التحرك لسد العجز المائي الحالي في البلدان العربية والمقدر بنحو 58 مليار متر مكعب والمتوقع أن يصل إلى 78 مليار متر مكعب في عام 2030.[3]

3- الموارد البشرية:

بلغ عدد السكان في البلدان العربية في عام 2007 نحو 326.731 مليون نسمة، منهم 145.1 مليون نسمة (44.4%) في الريف و 181.8 مليون نسمة (55.6%) في الحضر وبلغ حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي في نفس العام 25.1 مليون عامل أي حوالي 17.3% من إجمالي العمالة الكلية،[4] وتتباين نسبة القوى العاملة في الزراعة الإجمالية بدرجة كبيرة وتوزعت نسبة القوى العاملة في الزراعة الإجمالي إلى ثلاث فئات عام 2006 على النحو التالي:

1- المرجع السابق، ص 139

2- تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2010، **التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2010، ص 08

3- محمد سمير مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص 139

4- المرجع السابق، ص 139

- الدول التي لا تقل فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة عن 30% إلى القوى العاملة الإجمالية وتشمل ستة دول هي: الصومال، موريتانيا، السودان والمغرب ومصر وعمان.
- الدول التي تبلغ فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة من 11 إلى 29% من القوى العاملة الإجمالية وتشمل ستة دول هي: اليمن والعراق وسوريا والجزائر وتونس.
- الدول التي تقل فيها نسبة القوى العاملة في لزراعة عن 10% وهي ستة دول هي: السعودية والإمارات والأردن وليبيا والبحرين ولبنان.[1]

4- الإنتاج الحيواني:

بفضل الله ثم بفضل توفر الأراضي الخصبة ومصادر الماء من أعلاف ومخلفات النبات والأشجار فإن الوطن العربي يملك ثروة كبيرة من الأغنام والحياة البرية تقدر ب 70.107مليون رأس بقر وجاموس،بينما بلغت أعداد الأغنام والماعز ب 308.864 مليون رأس[2] ،حيث يتميز نظم تربية هذه الثروة في الدول العربية بالتنوع، مما غلب عليها نظام الرعي المتنقل، الإ أن هذه النظام يكتنفه العديد ن المعوقات والتي تتمثل في تعرض تلك الثروة الى المرض وانخفاض معدلات نموها في ظل الظروف المناخية والبيئية السائدة.

وقد اعتمدت معظم الدول العربية في مجال تطوير الثروة الحيوانية، أسلوبين ويتمثل الأول في التوسع الأفقي من خلال التركيز على زيادة الأعداد، أما الثاني فيرتكز على زيادة إنتاجية اللحم واللبن والصوف، وكانت محصلة تلك الجهود هو زيادة أعداد الحيوانات خلال الفترة (2000-2010) بمعدلات نمو مقبولة سنويا[3] إذا تحققت زيادة عديدة من حوالي 316 مليون رأس أغنام وأبقار الى حوالي 371مليون رأس، إلا أن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة مناسبة في الطاقة العلفية، مما انعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية من اللحم واللبن.

الجدول(2-3): تطور أعداد الحيوانات والدواجن

الوحدة: ألف رأس

2000					2010				
أبقار	أغنام	دواجن	الإجمالي	نصيب الفرد من الإجمالي	أبقار	أغنام	دواجن	الإجمالي	نصيب الفرد من الإجمالي
60735	255597	570252	86252	-	68438	302520	670520	041865	-
*60735	31950	1900	94585	0.340	68438	37863	2235	108536	0.307

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة،2011،ص 57

1- صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن ، ط1، 2010، ص 23.

2 -المرجع السابق، ص 140

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، **القطاع الزراعي**، صندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، 2011، ص56

*-اعتبرت الوحدة الحيوانية معادلة بصورة متوسطة وتقريبية لرأس بقر واحد أو 8 رؤوس غنم، او800 دجاجة.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تراجع في نصيب الفرد من الوحدات الحيوانية الزراعية من 0.340وحدة حيوانية عام 2000 الى حوالي 0.307 وحدة حيوانية عام 2010 أي بمعدل نمو سالب قدره 01% ، ويعود هذا التراجع الى الظروف المناخية والجفاف والرعي الجائر وضعف الإمكانات التنموية.

5- الإنتاج السمكي:

يزخر الوطن العربي بثروة سمكية متنوعة، حيث يبلغ طول السواحل البحرية للدول العربية حوالي 23 ألف كيلومتر ، بالإضافة الى المسطحات المائية الداخلية التي تقدر مساحتها بحوالي 7 مليون هكتار [1]،ويقدر المخزون السمكي في البلدان العربية مجتمعة حوالي 3.618 مليون طن عام 2007 مقارنة بحوالي 3.062مليون طن عام 2000 ،أي بنسبة تغيير 2.4%، الأمر الذي أنعكس بشكل واضح على متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنتاج السمكي، الذي وصل الى حوالي 11كغ/في موريتانيا و73كغ في سلطنة عمان والى 20كغ في مصر و أقل من 4كغ في عدد من البلدان العربية .

الجدول(2-4): توزيع الإنتاج السمكي العربي على مختلف المناطق الساحلية العربية 2007

المنطقة	النسبة المؤية
بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط	33.2
بلدان الخليج العربي وبحر العرب	18.9
البحر الأحمر والمحيط الهندي	2.7
بلدان المحيط الأطلسي	45.2
المجموع	100.0

المصدر:محمد سمير مصطفى، مرجع سابق ذكره،ص140

إن من بين السباب التي أدت الى ضعف الإنتاج السمكي في الأقطار العربية وعجزه أن يكون مكونا له قيمة ووزنه في المركب الغذائي العربي هي:

- الاعتماد على الطرق الصيد التقليدية.
- ارتفاع تكلفة النقل والتخزين.
- عدم استقرار أسعار الأسماك وارتفاعها بشكل مستمر.
- ضعف نوعية الموارد البشرية العاملة في الاقتصاد السمكي.
- ضعف خدمات التسويق.
- ضعف قنوات التمويل الميسر لصغار الصيادين[2].

[1]- صندوق النقد العربي، مرجع سابق ذكره ،ص 57

[2]- محمد سمير مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص140.

المطلب الثاني: واقع الزراعة والغذاء في الدول العربية

انعم الله سبحانه وتعالى على العالم العربي بالعديد من النعم والخيرات التي تكفل له أمن غذائي وفير، ورغم ذلك مازالت معظم الدول العربية تعمد في جزء كبير من غذائها على دول الشرق والغرب وذلك راجع في الأساس الأول إلى تخلف قطاعها الزراعي الذي يعاني من عدة مشاكل حاليا دون النهوض به، فالمتفحص لأوضاع الزراعة في الدول العربية يجد أن هناك معالم واضحة لأزمة زراعية كبيرة، فالطاقة الإنتاجية الحالية لمعظم الدول العربية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية، وقد تزداد الواردات الغذائية لسد الفجوة المتزايدة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، ويمكن توضيح هذا الواقع من خلال مايلي:

1- حجم الإنتاج الزراعي في الدول العربية: يأتي الوطن العربي في صدارة المناطق التي تشكو من خلال جسيم في أمنها الغذائي وذلك بالاعتماد على الأقطار الخارجية في تأمين احتياجاتها، ويأتي ذلك نتيجة لبؤس حجم إنتاجها من المحاصيل المختلفة، وفيما يلي عرض لحجم الإنتاج من المحاصيل المختلفة.

الجدول (2-5): الناتج الزراعي الإجمالي للدول العربية (2006-2010).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	389	433	542	649	730
الإمارات	2.614	2.612	3.504	2.609	2.611
البحرين	54	67	72	84	93
تونس	3.457	3.688	3.963	3.554	3.175
الجزائر	8.805	10.105	11.197	12.751	13.471
جيبوتي	25	28	32	33	36
السعودية	10.473	10.708	10.947	11.045	11.204
السودان	14.275	16.364	17.922	18.675	22.754
سوريا	7.070	8.400	10.741	12.241	12.015
الصومال	820.00	820.00	82.00	822.00	820.00
العراق	3.796	4.335	4.477	5.219	7.294
عمان	498	425	610	673	857
فلسطين	267.91	294.67	234.55	234.55	314.56
قطر	64.00	69	74	87	92
الكويت	240	244	268	255	262
لبنان	1.752	1.955	2.313	1.707	1.963
ليبيا	1.254	1.512	1.630	1.906	1.631
مصر	14.213	17.496	20.520	24.501	29.135
المغرب	9.946	9.147	11.202	13.582	12.510

موريتانيا	304	354	402	560	575
اليمن	1.984	2.484	2.972	3.235	3.492
الجملة	81.212	90.526	103.385	113.633	124.183

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقرير الإقتصادي لعربي الموحد لسنة، 2009، الملحق الإحصائي ص287
- التقرير الإقتصادي لعربي الموحد لسنة، 2010، الملحق الإحصائي ص327
- التقرير الإقتصادي لعربي الموحد لسنة، 2011، الملحق الإحصائي ص307

بالرغم من أن إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول العربية يشهد ارتفاعا ملحوظا ومستمرا خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن القيمة المحققة تعتبر ضعيفة بالمقارنة بالموارد الطبيعية المتوفرة لدى المنطقة العربية، ويعود ضعف الناتج الزراعي العربي إلى العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجهه والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- أن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات الطابع صحراوي أو صخري وأنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.
- أن الكثير من البلدان تعاني من قلة المياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأخطار والتي يصعب التحكم فيها.
- أن الكثير من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها نظرا إلى الإهمال وسوء الإدارة.
- تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة التربة، وسوء فلاحتها، ورداءة أنواع بذورها.
- انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة.
- عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطويرها.
- عدم توفر نظام قادر على توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.
- عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستفيد منه غالبية الفلاحين بالحصول على قروض فلاحية بشروط ميسورة.
- قلة أو عدم وجود طرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة وتسويق الإنتاج من جهة أخرى.

2- معدلات الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية في الوطن العربي:

إن لمؤشرات الاكتفاء الذاتي دور كبير في معرفة القدرات الذاتية للطاقات الانتاجية وذلك لمجابهة الطلب المتنامي على السلع الغذائية وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء، حيث تعتمد

[1]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مركز الدراسات الوحد العربي، بيروت، ط1، 2010، ص 90

على تلك الأسواق للحصول على معظم احتياجاتها الاستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبذور الزيتية،[1] وتعتبر هذه السلع ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة بالوطن العربي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-6): نسبة ا لإكتفاء الذاتي لمجموع السلع الرئيسية 2005-2010

الإجمالي	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)					
	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحبوب والدقيق	49.7	56.3	48.0	45.4	49.2	46.9
(القمح والدقيق)	49.9	85.0	46.8	41.7	49.3	46.4
(الشعير)	32.4	41.6	30.3	21.6	42.4	20.0
(الأرز)	70.6	74.6	73.8	74.1	58.6	58.9
(الذرة الشامية)	36.2	38.1	33.5	35.3	38.3	31.6
البطاطس	100.6	101.0	98.5	101.5	99.2	98.7
سكر (مكرر)	38.5	33.4	28.5	29.2	26.5	28.0
بقوليات	56.2	59.8	64.6	56.2	57.7	57.9
زيوت وشحوم	28.1	27.8	37.7	36.8	31.3	34.6
الخضروات	100.1	99.7	102.5	101.8	103.2	101.9
الفواكه	95.6	96.8	97.6	98.1	100.3	98.4
لحوم	80.9	81.3	81.6	81.9	78.5	77.5
الألبان ومنتجاتها	71.4	70.9	68.6	70.1	75.4	74.0
البيض	95.9	96.4	98.6	98.8	92.0	36.0
الأسماك	103.1	103.8	105.7	105.9	108.3	109.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنة، 2008، ص340.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنة، 2010، ص320.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنة، 2011، ص355.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادات وانخفاض في معدلات الاكتفاء الذاتي وهذا راجع لتباين حجم الإنتاج وكذلك الكميات المتاحة للاستهلاك في الوطن العربي وبصفة عامة يمكن تقسيم السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي منها خلال الفترة 2000-2009، كمايلي:[2]

المجموعة الأولى: وتشمل السلع ذات اكتفاء مرتفع بحيث حققت عام 2009 اكتفاء وفائضا للتصدير، ولقد بلغت السنة 108% للأسماك، 103%، للخضروات 100% للفاكهة و 99% للبطاطس.

المجموعة الثانية:وهي السلع ذات معدلات اكتفاء متوسط وتضم البقوليات بـ 58% والألبان 74% واللحوم بـ 78%.

[1]- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010**، مرجع سابق ذكره، 2010، ص 37

[2]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ل 2011، مرجع سابق، ص 63

المجموعة الثالثة: تشمل السلع ذات معدلات اكتفاء منخفض وتشمل سلع العجز الغذائي لمجموع الحبوب وفي مقدمتها القمح بـ 49% والزيتون 31% والسكر26% .

3- تطور الواردات الزراعية والغذائية في الوطن العربي: إن اللجوء إلى الاستيراد ما هو إلا محصلة لعدم التمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث قامت الدول العربية باستيراد منتجاتها الزراعية من الدول الأخرى، والجدول التالي يوضح تطور الواردات الزراعية والغذائية في الوطن العربي لمتوسط السنوات 2002-2006 والسنوات 2008-20010.

الجدول (2-7):الواردات الزراعية والغذائية لسنوات (2002-20010)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	2006-2002		2008		2009		2010	
	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
الأردن	1297.60	1023.69	2901.31	2637.87	14272.07	2487.51	2559.87	2254.01
الإمارات	3152.23	1023.94	4544.00	3611.95	2110.00	4544.00	8279.79	3611.95
البحرين	527.83	2846.94	586.19	527.99	11797.61	586.19	856.19	527.99
تونس	1418.90	495.76	2446.12	1983.74	23086.65	2446.12	2631.72	1535.99
الجزائر	4198.20	860.51	9242.16	7191.50	39297.54	7252.07	7826.71	5515.01
جيبوتي	121.27	3045.74	143.03	48.42	410.00	143.03	143.03	48.42
السعودية	7063.66	43.80	17721.86	16606.87	115278.05	17721.86	17147.81	16874.93
السودان	825.41	6373.25	963.37	258.92	9690.90	461.71	602.69	313.40
سوريا	1108.28	437.34	136.08	128.44	15293.70	3141.35	3107.40	2652.71
الصومال	195.35	858.43	527.06	437.35	944.00	527.06	527.06	437.35
العراق	1769.83	165.43	1997.10	1819.79	29020	1997.10	1354.31	1174.31
عمان	2968.97	1590.33	1235.82	630.15	23041.42	2968.97	944.31	944.31
فلسطين	315.40	2424.24	342.68	286.43	3141	342.68	342.68	286.43
قطر	327.78	225.85	ت410.00	223.57	21994.64	410.00	1555.06	1451.80
الكويت	1401.84	1059.41	1919.93	1254.50	23587.70	1919.93	1919.93	1254.50
لبنان	1600.09	1027.77	2268.76	1394.39	11815.30	2268.76	2268.76	1394.39
ليبيا	1332.24	1132.03	2093.32	1828.80	20460	2093.32	2093.32	1828.80
مصر	3292.24	3044.61	7923.05	7471.60	45243.48	6939.72	9271.36	8599.31
المغرب	2051.77	1553.03	6021.00	3982.63	32352.96	4232.86	4910.55	3159.44
موريتانيا	173.36	152.32	94.25	84.01	396.79	94.25	94.25	84.01
اليمن	1120.70	1025.73	2402.94	2366.63	9170.76	2255.73	2372.48	2361.68
الجملة	**34588.45**	**27790.64**	**65279.79**	**55178.80**	**566557.88**	**64742.06**	**70539.28**	**56310.75**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2009، المجلد29، ص131 .

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2010، المجلد30، ص134 .

يوضح الجدول أعلاه أن الدول العربية في معظمها دول مستوردة للسلع الغذائية، حيث نلاحظ أن الواردات الزراعية العربية قد شهدت ارتفاعا خلال سنة 2009 إذ بلغت 566557.88مليون دولار أمريكي في حين قدرت في متوسط الفترة2002-2006 بـ 34588.45 مليون دولار أمريكي، وهو ما يوضح أن هذه الواردات في تزايد مستمر.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للمنتجات الزراعية الغذائية باعتبارها منتج زراعي حيث يبين نفس الجدول أن هذه المنتجات قد سجلت ارتفاعا مستمرا خلال كل السنوات حيث ارتفعت من 27790.64 مليون دولار أمريكي في متوسط الفترة 2002-2006 إلى 55178.80 مليون دولار أمريكي سنة 2008 انخفاض قليل 54912.04 مليون دولار أمريكي سنة 2009.

4- حجم الإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء:

تعتبر المنتجات الحيوانية والسمكية في صدارة المصادر الرئيسية للبروتين الحيواني، بشقيه اللحوم الحمراء والبيضاء، ومع ذلك فإن إنتاج الوطن العربي من هذه السلع يسير بوتائر جد متواضعة لا صلة لها بحجم الموارد المتاحة في الوطن العربي من جهة وبالمقارنة مع العالم من جهة ثانية.

الجدول (2-8): تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي

الوحدة:ألف طن

	2005	2007	2008	2009	2010
اللحوم الحمراء	4.184	4.477	4.675	5.017	4.977
اللحوم البيضاء	3.039	2.811	2.856	3.001	3.095
الألبان	24.156	25.577	25.919	26.165	26.281
البيض	1.264	1.434	1.472	1.479	1.569

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، مرجع سابق، ص312

تعتبر إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية من اللحوم الجيدة، حيث تتراوح وزن الذبيحة بين 10-20كغ مقابل متوسط يبلغ 15كغ على المستوى العالمي، الأمر الذي يشير الى توفر ميزة نسبية في الدول العربية لتربية المواشي، غير أن إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان تعتبر متدنية في الدول العربية، إذ تبلغ حوالي 33%من مستوى الإنتاجية في استراليا و20% من مستواها في الولايات المتحدة و 14% من مستواها في أوروبا[1] .

ويعود أسباب تدني الإنتاج الحيواني في الوطن العربي الى جملة من المعوقات أهمها:[2]

- ضعف المراعي المرتبطة بتدني معدلات الأمطار
- غياب المراعي التام في بعض البلدان العربية
- تدني السلالات، فضلا عن الإستعانة بها في الشغل الذي يضعف قدرتها على إنتاج اللحوم ةالألبان.
- ضعف الصلة بين المربين ومراكز البحث العلمي.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل2011، **القطاع الزراعي**، صندوق النقد العربي،2011، ص61

[2]- محمد سمير مصطفي، مرجع سابق ذكره، ص141

- ضعف قنوات التسويق والتصنيع لمنتجات اللحوم.
- انتشار أمراض الحيوانات، وقلة الرعاية الطبية.

5- مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي:

لم تكن الدول العربية في منأى عن مشكلة الأمن الغذائي التي مست العالم خلال فترات مختلفة من التاريخ، ولا زالت هذه المشكلة تتصدر المشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر،[1] بل إنها تزداد حدة إذ تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2009 الصادر عن الصندوق النقد العربي والذي جعل المحور الأساسي له (الأمن الغذائي في الدول العربية) أن قيمة الفجوة الغذائية تزداد من حوالي 13.9 مليار دولار إلى حوالي 23.8 مليار دولار خلال الفترة 2000-2007 أي بمعدل نمو سنوي 8%، فقد أضحت حوالي 50% عام 2007 ويأتي القمح في الصدارة بـ أكثر من 50 % من قيمة فجوة الحبوب وحوالي 28% من إجمالي الفجوة الغذائية لعام 2007 ويليه الشعير والأرز 8.2% وحوالي 6.6% قيمة الفجوة على الترتيب خلال نفس العام.[2] قمح.بطاطس.سكر.البقوليات.الزيوت النباتية.الفواكه.اللحوم.الألبان ومشتقاتها.

الشكل (2-1) : نسبة مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية لعام 2007

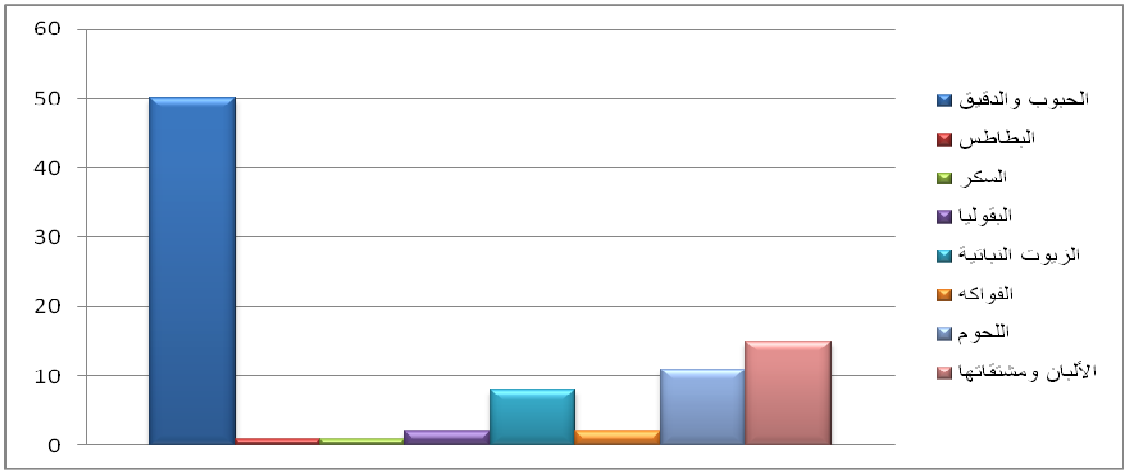

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سابق، ص 178

بلغت نسبة مساهمة السكر والزيتون النباتية 11 و8% على التوالي في حين ساهمت المنتجات الحيوانية بحوالي 26 % من قيمة الفجوة، وقد سجلت الفواكه والبطاطس نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بينما حققت مجموعتا الخضر والأسماك فائضا تجاري، وفي ظل أوضاع الغذاء هذه يمكن توزيع البلدان العربية إلى أربعة فئات من حيث مستوى العجز الغذائي.

الفئة الأولى: وتضم الصومال حيث تتسم بعدم فاعلية إعادة توزيع الغذاء حيث تكمن المشكلة في عدم كفاية الغذاء بسبب الارتفاع الأهمية النسبية للفقر.

---

[1]- حسن لحساسنه، عبد الواحد غردة، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكل الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري بالوادي، الجزائر، 2012 ، ص 11

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، **القطاع الزراعي**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2009 ، ص 178.

الفئة الثانية: وتضم اليمن والسودان إذ لم يعد متوسط نصيب الفرد فيها كافيا لتحدث إعادة توزيع الغذاء آثار ايجابية للقضاء على العجز الغذائي وتكمن المشكلة في ضم بعض الدول المنخفضة الدخل والتي يجتمع أفراد مجتمعها بقدرات شرائية منخفضة.

الفئة الثالثة: وتضم كلا من الجزائر والأردن والعربية السعودية والكويت حيث يشي متوسط إعادة توزيع هذه الإجراءات من إحداث آثار ايجابية.

الفئة الرابعة: تشمل كلا من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة، ويشير متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث آثارا في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه.[1]

المبحث الثالث: معوقات تحقيق الأمن الغذائي والجهود المبذولة لتجاوزها .

يواجه العالم العربي تحدي المجاعة واتساع فجوة غذائية مقلقة، فهناك نقص حاد حقيقي في الغذاء وصل إلى حد المجاعة في بعض البلدان مرورا بارتفاع مستويات الفقر، إذ بالرغم من توفر الموارد الطبيعية من أرض ومياه ويد عاملة، لم يحقق قطاع الزراعة العربي المستوى اللازم لسد الحاجات الغذائية مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية والتي بلغت حوالي 37 مليون دولار سنة 2010.[2]

المطلب الأول: معوقات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

من أهم العوامل التي أدت محدودية إنتاج الغذاء في العالم العربي وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية هي:

أولا: المعوقات الطبيعية والبشرية:

يعتبر حصر المعوقات الطبيعية من الأمور المهمة بالنسبة للباحثين وأصحاب القرار وهذا بهدف رسم الخطط التنموية الشاملة ،كون هذه المعوقات لها تأثير رئيسي على معيار النمو بصفة عامة ، وتتمثل هذه العوامل في:

1- المعوقات المتعلقة بالأراضي الزراعية:

وهي مجموعة المعوقات التي لها علاقة بالموارد الأرضية وأهم هذه المعوقات هي ارتفاع ملوحة التربة التي تؤثر على تناقص الإنتاج الزراعي وتحد من التوسيع الزراعي، ففي العراق يعاني 73% من أراضيها المروية إلى نسب متفاوتة من درجات الملوحة، حيث تقدر مساحة الأراضي المالحة نحو 2.25 مليون هكتار منها 10% ذات ملوحة مرتفعة و 70% ملوحة متوسطة كما تأثرت أيضا أراضي مصر بالتملح بنسبة 32%.[3]

حيث أدت هذه الإرتفاعات الى انخفاض نسبة التكثيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية وعدم القدرة على التوسع الأفقي في الزراعة إضافة الى ارتفاع تكاليف الصرف وتوفير أنظمة الري المتقدمة.[4]

---

[1]- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي (مقاربة إلى صناعة الجوع)**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط1، 2009، ص 188. 189.

[2]- السباعي عبد الرؤوف، **الأمن الغذائي العربي ومواجهة التحديات** متاح على: http://www.nuqudy.com تاريخ الاطلاع:2012/08/27

[3]- لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 134.

[4]- محمد رفيق حمدان، مرجع سابق ،ص150.

كما تعاني مجموعة أخرى من الأقطار العربية من مشكل التصحر، حيث تبلغ مساحة الأراضي الجافة في العالم حوالي 54 مليون كيلومتر مربع أي حوالي 36.1% من مساحة العالم بـ 5.169 كيلومتر مربع مهددة بالتصحر كل عام، أما في الوطن العربي فإن المناطق الجافة وشبه الجافة تشغل جانبا كبيرا ومؤثرا يقارب 60% من مساحة الوطن العربي، فيما تشغل الصحاري ثلثي المساحة الكلية بينما تقدر المساحات المهددة بالتصحر بنحو 20% من جملة المساحة الكلية للوطن العربي ويقع معظمها في إقليم المغربي العربي وإقليم حوض النيل والقرن الإفريقي[1] أما بالنسبة للغابات فتفتقر الدول العربية لها لوقوع معظمها في المناطق الجافة وشبه العضوية، حيث تراجعت مساحة الغابات في الدول العربية بنسب 0.1 % عام 2007 لتبلغ 93.2 مليون هكتار والتي تمثل حوالي 6.7 % من المساحة الإجمالية للدول العربية.

ويتركز حوالي 95 % من الغابات في ستة دول عربية هي السودان الذي يستحوذ على 78% من مساحة الغابات الدول العربية، تليه الجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن، وتتعرض الغابات في الدول العربية لانتهاكات عديدة كالاستغلال التجاري الجائر، والإزالة والتحطيب وعدم تجديد الغابات ورعايتها، ويبلغ المعدل السنوي لإزالة الغابات في الدول العربية حوالي 1.3% من مساحة الغابات الإجمالية، حيث يعتبر مرتفعا بالمقارنة مع المعدلات العالمية التي لا تتجاوز 0.2% سنويا.[2]

6- المعوقات المائية:

تكتسب قضية المياه في الوطن العربي والعالم، أهميتها وخطورتها من تعداد الأبعاد المتعلقة بها فهي تشمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، فالنسبة للعالم ككل فتعتبر الأرقام المتعلقة بالمياه العذبة مقلقة، فهي لا تمثل أكثر من 3% من مجمل المياه الموجودة في كوكبنا الأرضي 77.6% من هذه النسبة على هيئة جليد و 21.8% مياه جوفية والكمية المتبقية والتي تمثل 0.6% هي المسؤولة عن تلبية احتياجات أكثر من ستة مليارات من البشر في كل ما يتعلق بالنشاط الزراعي والصناعي وسائل الاحتياجات اليومية.

أما عن الوطن العربي فبالرغم من أنه يضم عشر مساحة اليابسة فإنه يصنف على أنه من المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذبة، إذ لا يحتوي إلا على أقل من 1% فقط من كل الجريان السطحي للمياه وحوالي 2% من إجمالي الأمطار في العالم.[3]

فمن البديهي أن تزايد السكان سوف ينعكس تزايد في طلب الماء، وبالتالي سوف يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية إلى اختلال التوازن من الموارد المتاحة والطلب عليها، فنصيب الفرد من الموارد المائي المتجددة على الصعيد القومي لا يتجاوز الـ 1057متر مكعب في السنة، وبهذا فإن هذا النصيب هو أقل من خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1200 متر مكعب في السنة، وإذا ما أخذنا بالحساب التفاوت الكبير بين الموارد المائية لمختلف الأقطار العربية فإنه يتبين لنا أن قرابة 85% من سكان الوطني العربي يعيشون دون خط الفقر المائي،[4] بالإضافة إلى ذلك تبلغ مساحة الدول العربية بالإجمالي بـ 1.4 مليار هكتار، وهي موزعة بالنسبة للبنية الزراعية على النحو التالي:

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول مؤثرات التصحر في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان، جانفي 2003، ص 39.

[2]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، مرجع سابق ذكره، ص ص 42- 43.

[3]- ملفات خاصة: **شح المياه في الوطن العربي الخطر القادم** ،متاح على:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/10c3a7a6-2ce5-42f5-a1b7-82abdadccb65
اطلاع يوم 2012/08/29: 13.00 سا

4- محمود زنبوعة، **الأمن المائي الغذائي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا ، مجلد 23، العدد الأول ،2007 ،ص 182.

الجدول(2–9): التوزيع النسبي لمساحة الدول العربية وفق البيئة الزراعية السائدة

نوعية البيئة الزراعية	معدل هطول الأمطار ملم/سنويا	% كل بيئة زراعية الى مجمل المساحة	صلاحية كل بيئة للإستثمار الزراعي
أرض صحراوية	أقل من 100ملم	%66.4	لاتصلح للزراعة ويمكن إستصلاح جزء منها في حالة توفر مياه الري
أرض قاحلة الجافة	100الى300 ملم	%15.6	تصلح للمراعي فقط في حالة حسن إدارتها للحفاظ على تجدد غطائها النباتي
أرض جافة وشبه جافة	300الى600 ملم	%10.6	تصلح لزراعة الحبوب والبقوليات الشتوية والربيعية والأشجار المثمرة والزيتون واللوزيات
ارض شبه رطبة الى رطبة	أعلى من 600 ملم	%7.8	تصلح لزراعة المحاصيل وبعض الخضروات والأشجار المثمرة باستثناء الحمضيات والخضروات والمحاصيل الأخرى التي تزرع ريًا
المجموع	-	%100	

المصدر: صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان،2010 ،ص43

تقع تسعة دول عربية في بيئة صحراوية قاحلة وجافة وهي السعودية ومصر والإمارات والكويت وعمان وقطر والبحرين وجيبوتي وموريتانيا وتشكل مساحتها 31 % من إجمالي المساحة العربية، حيث لا تصلح أراضي هذه الدول للزراعة إلا إذا توفرت على مياه الري باستثناء نسبة ضئيلة في شرق السعودية وشمال موريتانيا لا تزيد على 1% من مساحة كل منها.[1]

3– المعوقات المتعلقة بالمورد البشري:

بلغ عدد السكان الزراعيون في الدول العربية عام 2009 حوالي 88.4 مليون نسمة أي يتراجع بلغ نسبة حوالي 2% بالمقارنة بالعام السابق،[2] ويعود سبب ذلك التراجع إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة، وإلى معاناة القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الانتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، وهذا بالفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالب إلى الهجرة والنزوح هربا من الظروف المعيشية القاسية، كما يعانون من مشاكل أخرى مثل ضعف الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، وعدم التوازن في توزيع الموارد الاستثمارية مما خلف بيانيا في المستويات المعيشية والخدمية بين الريف والمدينة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والماهرة والمدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي عادة ما تكون إحدى أولويات أي مشروع استثماري، والملاحظ أن التكوين في قطاع الزراعة لم يحقق نتائج مرضية، إذ لم يساهم كما كان الجب في رفع المستوى التقني والمستوى المهاري لدى العمال، ليس نقص التمويل من جهة والوضعية غير المشجعة للعمل الزراعي من جهة أخرى.

1- صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010 ص 44.

2- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، مرجع سابق ذكره، ص 51.

كما اتضح جليا مدى محدودية مستوى التدريب في كثير من المواقف ذات الصلة بالعوامل التي تعيق تطور الانتاجية الزراعية، حيث نجد أن عددا من المعاهد لا تتوفر على مزارع للدراسة التطبيقية إذ نجدها تأخذ بنمط المعاهد البيولوجية النظرية بدلا من أن تكون مراكز تدريب الإطارات الميدانية.[1]

ومن هنا نجد أن نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى القوى العاملة الإجمالية تباين بدرجة كبيرة إذ تفاوتت من 2% إلى 7% من مجموع القوى العاملة في الدول العربية وتوزعت هذه النسبة في عان 2006 إلى ثلاث فئات وهي:

الفئة الأولى: الدول التي لا تقل نسبة القوى العاملة في الزراعة عن طريق 30% إلى القوى العاملة الإجمالية وهي الصومال، موريتانيا، السودان، المغرب، تونس، مصر، عمان.

الفئة الثانية: الدول التي تبلغ نسبة القوى العاملة في الزراعة من 11% إلى 29% من القوى العاملة الإجمالية، وتشمل ستة دول وهي اليمن العراق سوريا الجزائر تونس.

الفئة الثالثة: الدول التي لا تقل فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة عن 10% وهي ستة دول السعودية، الإمارات الأردن ليبيا البحرين لبنان.[2]

ثانيا: المعوقات التكنولوجية والمالية:

1- المعوقات التكنولوجية:

تضم التكنولوجيا الزراعية مجموعة من الوسائل التقنية التي يتم الاستفادة منها في عملية الإنتاج الزراعي بهدف تحسين وتطوير الإنتاج للوصول به إلى مستوى جيد من حيث الكمية والنوعية للمنتجات الزراعية، حيث تضم هذه التكنولوجيا العتاد الفلاحي والأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة.

فالعتاد الفلاحي مثلا وفي مقدمتها الجرارات والحاصدات، على اعتبار أن مكننة العمل الزراعي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الزراعي، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة بالنسبة لأغلبية الدول النامية من حيث تحديث واقتناء وسائل الإنتاج الزراعي (الحاصدات، الجرارات) كما هو موضح في الجدول التالي إلا أن هناك قصور في استخدامها بصورة أساسية وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها، عدم الدراية الجيدة بأنواع المعدات ومقتنيات استخدامها بالإضافة إلى عدم توفر هيئة فنية قادرة على اختيار العتاد الملائم للظروف البيئة العربية كان ذلك من ضمن الأسباب هو احتكار استيرادها من قبل القطاع العام، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها مما جعل الحصول عليها صعب.[3]

1- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مركز الدراسات الموحد العربي بيروت ، ط1، جويلية 2010، ص ص 313- 314

2- صبحي قاسم، مرجع سابق، ص 23.

3- لرقام جميلة، مرجع سابق ذكره، ص 147.

الجدول (2–10):مستلزمات الإنتاج الزراعي

الوحدة: بالعدد

الدولة	عدد الجرارات الزراعية					عدد الحاصدات الزراعية				
	متوسط الفترة 2002-2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2002-2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	5480	5357	6844	5628	5674	74	76	78	82	71
الإمارات	380	380	380	380	380	20	ت 20	20ت	ت 20	ت 20
البحرين	14	14	16	16	16	-	-	-	-	-
تونس	38537	ت 39069	ت 39069	ت 39069	ت40438	2880	ت 2754	ت 2754	ت 2754	2754
الجزائر	81284	103558	104529	105657	105657	10069	12554	12650	12850	12850
جيبوتي ت	8	8	8	8	8	-	-	-	-	-
السعودية	3262	755	457	457	457	111	110	110	110	110
السودان	23280	17348	25564	2866	28166	3792	3552	3698	3453	3453
سوريا	105184	108425	109820	103972	112389	5349	5845	5669	5663	5950
الصومال	1141	ت 1371	ت 1371	ت 1371	1371	-	-	-	-	-
العراق	63883	72775	72775	72814	73194	6172	8366	8366	8402	8402
عمان	186	7282	3170	3972	4313	236	195	195	195	195
فلسطين	76619	7478	7756	7756	7835	62	110	130	130	127
قطر	68	57	57	57	53	2	4	4	4	4
الكويت	105	ت 109	ت 109	ت109	109	1	ت 1	ت 1	ت1	ت1
لبنان	8291	ت 8300	ت 8300	ت 8300	8300	183	ت 135	ت135	ت 135	ت135
ليبيا (ت)	39750	39750	39750	39750	39750	3410	3410	3410	3410	3410
مصر	94651	102219	103188	110068	112824	2074	2451	3161	4005	4738
المغرب	45651	43226	43300	51764	56945	3825	3900	3900	3900	3900
موريتانيا	382	390	390	390	400	40	45	45	45	50
اليمن	24987	29195	30231	31315	32326	1155	1376	1376	1667	1678
المجموع	**544099**	**582566**	**597154**	**590939**	**630555**	**39456**	**44662**	**45702**	**46826**	**47848**

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على:

– الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، 2010، المجلد 30، ص ص119، 120

– الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، 2011، المجلد 31، ص ص122،121

كما يتميز القطاع الزراعي بانخفاض درجة خصوبة بالنسبة للأراضي الزراعية وفقا للمناطق، حيث يعاني الكثير من المناطق من نقص العناصر الرئيسية التي تحتاجها كالآزوت والفسفور والبوتاسيوم،[1] وهذا راجع إلى نقص استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات والبذور المحسنة، فضلا على سوء استعمالها ويعزى هذا السوء إلى:

– عدم حصر الأراضي والحاصلات واحتياجات الأسمدة لكل منها.

[1]– فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، ص 307

- عدم كفاية وارتفاع أسعار عوامل الإنتاج المستعملة في الزراعة.
- ضعف الدراية لدى المزارعين عن المقادير اللازمة للتسميد والمكافحة.
- نقص الإطارات في مجالات البحث الزراعي في بعض الدول العربية بالإضافة إلى غياب الإرشاد الفلاحي.[1]

وبالرغم من نقص وسوء استعمالها إلا أنها متوفرة في العديد من الدول العربية (إما إنتاجا أو استيرادا) ما عدا منها حيث يمتلك الوطن العربي من خامات أساسية لتصل إلى حوالي 70% من الاحتياطي العالمي من خام الفوسفات بحزام يمتد من العراق شرقا وحتى المغرب غربا وحوالي 30% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم بالإضافة إلى الكبريت والبوتاس وهذه الخامات الأساسية لإنتاج مختلف الأسمدة بأنواعها.

كما تفاوتت نسبة الإنتاج من الأسمدة لتبلغ 38% من الإنتاج العالمي، بينما تراوحت نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية لتصل إلى 72%.[2]

أما بالنسبة للبذور المحسنة وخاصة المحاصيل الحقلية والبستانية يعتبر مكونا أساسيا في زيادة إنتاجية السلع الغذائية، وكذلك رفع معدلات إنتاجية الوحدة المساحية، ومن أهم المشاكل التي تعترض توفير الأصناف والبذور المحسنة في الدول العربية هي:

- ندرة الأصناف المقاومة للجفاف وقصر الموسم الزراعي
- ارتفاع أسعار البذور المحسة.
- تخوف المزارعين من استخدام أي صنف جديد وانخفاض الوعي بأهمية البذور المحسنة .
- عدم توفر القروض لصغار الفلاحين الذين يشكلون الأغلبية المنتجة للغذاء .
- ضعف وقلة برامج الإرشاد الزراعي والنوعية.[3]

ولهذا كانت الدورة المنعقدة للاتحاد الإفريقي في مدينة سرت الليبية في 05 جويلية 2005 دور هام من خلال مناقشتها لأهمية البذور المحسنة في زيادة الانتاجية والأمن الغذائي في القارة حيث أقرت بأن الحكومات الإفريقية لن تستطيع بمفردها أن تواجه التحديات العديدة، ولهذا تم اقتراح برنامج للتنمية الشاملة لهذا القطاع مع مراعاة الحاجات المختلفة للبلدان والأقاليم لهذا القطاع، ويضم هذا البرنامج 14 عنصرا في المحصلة، يتألف من 5 عناصر على المستوى القاري وثلاثة على المستوى الإقليمي وستة على مستوى القطري .[4]

[1]- لرقام جميلة، مرجع سابق ذكره، ص 148.

[2]- شفيق الأشقر، **صناعة الأسمدة في الوطن العربي**، الواقع والمستقبل ، الاتحاد العربي للأسمدة، دمشق، سوريا، سبتمبر 2009، ص 03.

[3]- الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق ذكره، ص 81.

[4]- المؤتمر الإقليمي الرابع والعشرون لإفريقيا، **برنامج البذور والتفاته الحيوية في إفريقيا** ، باماكو مالي، 30 جانفي,03 فيفري 2006، ص 01

2- المعوقات المالية:

تتباين الدول العربية فيما بينها من حيث الإمكانات المالية، فمنها من تتمتع بإمكانات مالية خاصة كالدول النفطية لكن أغلب تلك الدول لا تملك طاقات أخرى من الموارد لكنها فقيرة من جانب التحويل.[1]

ولهذا يعتبر التمويل من أهم المعوقات التي تحول دون انطلاق الزراعة العربية نحو التطوير والتحديث فالمزارعون بطبيعتهم لا تتوفر لديهم القدرات التحويلية الذاتية لمشروعاتهم الانتاجية[2]،بل ويساعد التمويل في التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويؤدي بالتالي الى تنمية المجتمع الريفي، أو بتحويل الزراعة الى إنتاج كبير بدلا من الإنتاج للاستهلاك الأسري . ولقد كان هدف التمويل الزراعي المؤسسي في الأصل إنقاذ المزارعين من مصادر التمويل الغير مؤسسية التي كانت تستغل حاجتهم المالية أسوء إستغلال.وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في الإنتاج مع تخفيض نفقاتهم ما أمكن بغية حصولهم على هامش ربح مقابل عملهم[3]، وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المجال إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لإحداث آليات تتسم بالكفاءة والمرونة والقدرة على استجابة لمتطلبات المرحلة، ويتمثل في إحداث صندوق لتمويل التنمية الزراعية برأسمال يمكن أن يماثل قيمة الفجوة الغذائية العربية لعام أو عامين في حدود (20 – 40 مليار دولار) مع إتاحة المرونة للصندوق للتعامل مع القطاع الخاص بصيغ تماثل تعامله مع الحكومات عن طريق المؤسسات الاقراضية القطرية التي تهتم بإنشاء المشروعات الانتاجية والتصنيعية ومشروعات البنيات الأساسية قدر اهتمامها للوصول إلى تلبية احتياجات المزارع الصغير لترقية وسائل إنتاجية وتسويقه.

أما بالنسبة للاستثمارات الموجه لقطاع الزراعة فإنها تعاني منه حيث ظلت تتراوح ما بين 5-8% ما جعل الاستثمارات الموجهة للقطاعات الانتاجية والخدمية، ويعزي ضعف الاستثمارات إلى عزوف المستثمرين عن الولوج إلى القطاع الزراعي لما يحفه من مخاطر طبيعية وتقلبات سعرية مما يقلل من العائد المتحقق.[4]

3- معوقات تنظيمية ومؤسساتية:

تكمن هذه المعوقات في قصور السيارات الزراعية وضعف البنى المؤسسية والمنظمات وكذا البحث والتطوير،حيث تعتبر السياسات الزراعية العربية وآليات تطبيقها ذات أهمية بالغة في تعزيز وزيادة فاعلية العمل العربي المشترك في المجالات التنموية الزراعية وأيضا في مجال دعم وتعزيز التجارة الزراعية العربية البينية.

وبالرغم من التوصيات والقرارات التي صيغت في هذا الشأن فلا يزال هذا التنسيق قاصرا، إن لم يكن منعدما، غير أن الظروف والأزمات الراهنة ربما كانت دافعا ومحفزا لوضع هذا الأمر موضع تنفيذه في المرحلة القادمة ولاسيما وأن هناك حكومات داعمة لذلك، ومن بينها أنه تم وضع واعتماد إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة " تمت الموافقة عليها في الرياض في مارس 2007 " يتم من خلالها لتنسيق بين السياسات العربية.[5]

---

[1]- لرقام جميلة، مرجع سابق ذكره، ص 152.

[2]- وحيد علي مجاهد، **ضروريات ومجالات التكامل بين الدول العربية لإحداث تنمية زراعية المستدامة**، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مصر، العدد6، 2008، ص 80

[3]- فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، ص 317

[4]- عبد الله أحمد عبد الله وكرار أحمد بشير عبادي، **رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي**، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مصر ، العدد6، 2008، ص 90

[5]- وحيد علي مجاهد، مرجع سابق ذكره، العدد6، 2008، ص 80

أما فيما يخص المؤسسات والمنظمات على مستوى الريفي فإن العالم العربي يعاني من تبذيرها وكذلك يعاني هذا القطاع من ضعف خدمات الإرشاد الزراعي بالإضافة إلى أن المزارعين يحتاجون إلى بحوث عملية أكثر استجابة للتحديات والقدرة على استخدام الكفء للمعرفة الناتجة عنها.

كما أن هناك تباين كبير في الإنتاج ما بين المزارعين ضمن الموسم الواحد، وهذا تذبذب كميات المحاصيل الغير المنتظمة إضافة إلى غياب منافذ التسويق الملائمة للمنتجات الزراعية مما يؤدي إلى حرمان المزارعين الصغار من تدفق ثابت للدخل، ولهذا يتمثل الفشل الأكبر في الإرشاد الزراعي في عدم توفير المعلومات الكافية لهم،[1] كذلك تستثمر الدول العربية حوالي 1.4 بليون دولار سنويا في البحث والتنمية الزراعية وهذا تمثل نحو 1.3% من مجمل الناتج المحلي الزراعي، ويعتبر هذا الرقم أعلى من المعدل الدول النامية والتي يصل إلى 0.53% من الناتج المحلي الزراعي ولكنه أقل من المستوى الموصى به للاستثمار وهو 2% من الناتج المحلي الزراعي ومستوى الاستثمار من قبل الدول المتقدمة، ولقد زادت الدول العربية من كمية الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي بنسبة 0.05% من الناتج الزراعي من 1981 إلى 2000 بينما زادت الدول المتقدمة هذا الإنفاق بنسبة 0.95%.

ويعتبر العدد الإجمالي للباحثين العرب كبيرا نسبيا ولكنهم يعانون من ضعف التمويل وقلة المعدات والأجهزة الحديثة كما هو موضح في الجدول.

الجدول(2-11): البحث والتمويل الزراعي في المؤسسات الوطنية للبحث الزراعي.

الوحدة:مليون دولار أمريكي

الدولة	السنة البحثية الممكنة (PRYs)	التمويل (مليون دولار في سنة 2000)	السنة البحثية الممكنة لكل 100 ألف من السكان الريفيين	نسبة التمويل من النتائج المحلي الزراعي
الجزائر	575	14	8	0.4
البحرين	32	3	457	17.9
مصر	6.710	68	27	0.5
العراق	770	-	30	-
الأردن	198	6	35	1.2
لبنان	83	4	66	0.4
ليبيا	261	13	83	1.6
المغرب	606	40	6	0.9
السودان	595	3	3	0.1
سورية	1.058	15	22	0.4
تونس	368	15	16	0.6
الإمارات	73	-	46	-

1- عبد الكريم صادق وآخرون، **الزراعة**، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان، 2011، ص 17

اليمن	245	6	3	0.8
العالم العربي	11.574	187	14	0.5
البرازيل	3.943	924	11	1.4
المكسيك	3.097	357	12	1.6
الأرجنتين	1.858	270	45	1.0

المصدر: تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **الاقتصاد الأخضر**، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان، 2011، ص 34.

المطلب الثاني: الجهود العربية في مجال الأمن الغذائي

لقد وضعت الدول العربية العديد من الخطط والبرامج لزيادة الإنتاج والإنتاجية بهدف تقليص الفجوة لغذائية وقد حققت ذلك خلال العقدين الماضين ولكي ما حققته في هذا المجال لم يواكب زيادة الطلب على الأغذية بسبب الزيادة السكانية وتحسن مستوى المعيشة الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك، وفي ظل الوضع السائد للأمن الغذائي الغربي، فإن هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات الضرورية لبناء منظومة اقتصادية واجتماعية تعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتتمثل فيمايلي:

1- زيادة الإنتاج وعرض الغذاء:

في هذا المجال تقوم الحكومات العربية بتشجيع زيادة إنتاج وعرض مختلف السلع الغذائية منتهجة في ذلك العديد من السبل مثل:[1]

- استخدام الأسعار التشجيعية المعلنة مسبقا.
- تقديم القروض الزراعية بنسبة فوائد أقل من البنوك التجارية
- توفير الدعم والحوافز والخدمات الفنية للمزارعين
- توفير البنية الأساسية للقطاع الزراعي
- تأمين حرية الاستيراد للقطاع الخاص وتوفير التسهيلات لضمان انسياب السلع المستوردة
- تثبيت أسعار المحاصيل السريعة التأثر بداية كل موسم.

وفي هذا السياق سوف نستعرض برامج بعض الدول وتكاليف تنفيذها:[2]

في **الأردن** مثلا تم إعداد البرنامج المتكون من إدارة الموارد المائية، تكثيف الإنتاج تنويع نظم الإنتاج ومنهج المشاركة حيث تقدر تكاليفه نحو 33 مليون دينار يضم 17 مشروعا.

كذلك في **تونس** ثم تنفيذ برنامج حيث جهوي يهدف إلى تحسين ظروف معيشية السكان وتوفير فرص عمل، حيث ساعدت تلك البرامج إلى تقليل نسبة الفقر التي وصلت إلى 3.9% عام 2005 مقابل 4.2% سنة 2000.

[1]- تقرير أوضاع الأمن الغذاء العربي لعام 2006، **القضاء على الجوع في العالم حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2006. ص 73

[2]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ2005، **القضاء على الجوع في العالم السبيل الوحيد للبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم، السودان ، ص ص 62 - 63

وفي **السودان** تم تنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي يهدف إلى تحسين أوضاع الأمن الغذائي بها عن طريق رفع الانتاجية وزيادة إنتاج الغذاء وتقدر تكلفته بحوالي 1.9 مليون دولار و 147 مليون دينار سوداني ككون محلي.

وفي **الجزائر** تعمل الدولة على زيادة وعرض الغذاء من خلال الخطط التنموية الهادفة إلى تنويع وتكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الملائمة لتحسين الأمن الغذائي ومن بين هذه الخطط هو مخطط أو البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 والذي يتعلق بالأعمال التالية: تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط ، تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج ، إنشاء مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها، حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي، تأطير عمليات حماية سهوب وتنميتها، حماية المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية، وتقدير الاعتمادات المقررة لتمويل هذا البرنامج بالنسبة لهذه الفتة هي 300 مليار دينار جزائري.[1]

2- في مجال توزيع وتوفير الغذاء:[2]

يعتبر توزيع وتوفير أهم مكونات الأمن الغذائي حيث تعمل الدول العربية على تطوير نم التوزيع التي تهدف تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية في العديد من الدول العربية ففي إطار المنافسة الحرة وسياسات اقتصاد السوق ومشاركة القطاع الخاص في عمليات إنتاج واستيراد وتوزيع السلع الغذائية، واشتملت الجهود المبذولة في هذا الصدد على:

- تطوير نظم الرقابة المتعلقة بمطابقة السلع للموصفات القياسية
- ضمان توفر هذه السلع في الأسواق طول العام ومنع الاحتكار
- تنظيم الأسواق والتجمعات
- إنشاء الأسواق المركزية لبيع المنتجات الزراعية في المدن الرئيسية
- إنشاء الطرق الحديثة لتسهيل نقل السلع الزراعية بين جميع المناطق
- توفير مخزون مناسب من السلع الضرورية
- تقديم الدعم للسلع الرئيسية التموينية
- قيام القطاع الخاص بإدارة أسواق الجملة

وعن جهود الدول العربية في هذا المجال هي الأردن مثلا إذ يتلقى سكان المناطق المصنفة أكثر فقرا فيها مساعدات متكررة من صندوق المعونة الوطني تتراوح بين 35 دينار أردني كحد أدنى للأسرة الصغيرة و 156 دينار أردني للأسرة الكبيرة حيث بلغت حجم المسعدات المقدمة لهذه الأسر منذ عام 2003 حوالي 44 مليون دينار سنويا.

أما في دولة فلسطين فقد اشتملت الجهود في إعادة باء مخزون استراتيجي ومخزون طوارئ للسلع الغذائية بالإضافة إلى توزيع مواد غذائية أساسية بمعدل كل شهرين بعدد حوالي 120 ألف أسرة فلسطينية في غزة والضفة الغربية من اللاجئين والفلاحين زيادة على شق طرق زراعية في المناطق الريفية.

---

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، متاح على:
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

[2]- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2006**، مرجع سابق ذكره، ص 73.

بينما في المغرب لعبت البرامج الوطنية وخاصة برامج ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي الهادفة إلى محاربة الأمية والأمن والفقر والنهوض بالمناطق النائية والريفية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من الكهرباء ومرافق صحية وتحسين ظروف المعيشة للسكان ومستويات دخولهم، ومن ثم ترتفع قدراتهم للحصول على الغذاء.

في مصر تعمل الدولة على توفير احتياجات السكان من السلع الغذائية الرئيسية وبالسعر المناسب من خلال توزيع البطاقات التموينية لمحدودي الدخل حيث خصصت الدولة ما نسبته 16.1% من ميزانية الدعم المخصصة لجميع القطاعات لدعم السلع التموينية وهذه النسبة من إجمالي الدعم المقدر سنة 2007/2006 بحوالي 53.776571 مليار جنيه[1]، أما موريتانيا تنقسم جهود وتوزيع وتوفير الغذاء وجعله في متناول المستهلكين إلى قسمين متكاملين هما:

- أنشطة المصالح الحكومية تقوم بالبرمجة والتخطيط والتأطير.
- أنشطة القطاع الخاص في تطوير إنتاج السلع الغذائية وتوفيرها.[2]

3- في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك:

يشهد العالم في النصف الثاني من القرن الماضي تقدما غير مسبوق في تقنيات الإنتاج الزراعي من استخدام أسمدة ومبيدات وكذلك التصنيع الغذائي مما ساهم في إحداث زيادة ملموسة في مقدار الأغذية المتاحة وتحسين حال التغذية لدى السكان.

إلا أن هذه التقنيات والمواد الكيماوية المستخدمة لزيادة الإنتاجية وإطالة مدة الصلاحية، تزيد من قلق المستهلكين إزاء جودة الأغذية وسلامتها من عدمها.

وفي نفس الوقت فإن زيادة الصناعات الغذائية وسرعة تطوير التجارة الدولية واتساع نظم توزيع الأغذية وقد زادت كثيرا من احتمالات ومخاطر انتشار الأمراض البشرية والحيوانية التي تنتقل عدوها عن طريق الأغذية والتي من بينها مرض (جنون البقر) الذي ألحقت أضرار بالغة بضاعة إنتاج لحوم البقر في المملكة المتحدة في الفترة الأخيرة لهذا يجب الاهتمام الكثير من قبل الهيئات المعنية بإصدار وتنفيذ التشريعات الخاصة بالرقابة على الأغذية.[3]

وتعتبر الرقابة على الغذاء من أهم الوسائل التي تحقق سلامة الغذاء وتضمن حماية المستهلك وتمثل المقومات الأساسية للرقابة الغذائية في القوانين والتشريعات والموصفات القياسية والأجهزة الفنية القائمة على التفتيش وأجهزة المختبرات والنوعية والرقابة الشعبية وفيما يلي بعض جهود الدول في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك:

- في الأردن إلى جانب دور المؤسسات الغير حكومية مثل جمعية حماية المستهلك تقوم وزارة الزراعة والصحة ومؤسسات المواصفات القياسية بتقديم برامج التوعية الغذائية للمستهلك غير مختلف وسائل الإعلام، القيام بفحص الأغذية ومطابقتها للمواصفات القياسية بالإضافة إلى منع تداول أي غذاء أو إدخاله للدول العربية قبل فحصه وثبوت صلاحيته.

---

[1]- حمي الراوي، **برنامج الدعم الحصري بين ضعف الفاعلية وقوة الإلغاء**، مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، مصر، مارس 2008، ص 04

[2]- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي لـ 2005**، مرجع سابق، ص 66.

[3]- سمير سالم الميلادي، **الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك في الدول العربية**، المركز العربي للتغذية، القاهرة ،مصر، بدون سنة نشر، ص 01

- وفي الجزائر تولي الدولة أهمية كبيرة للرقابة الغذائية عن طريق تنفيذ برامج عديدة عبر أجهزة الإعلام والملتقيات التي تهدف إلى تحسين والخدمات العامة ورفع المستوى الصحي والحماية ضد الغش، وقد تم إنشاء إدارة الرقابة على الأغذية وتقوية المؤسسات المختصة وتطوير إمكانيات البحث والتحليل في هذا المجال.
- وفي مصر تقوم الحكومة بجهود كبيرة للقيام بحملات التوعية والإرشاد الغذائي والرقابة على الأغذية فعلى سبيل المثال تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بدمج برامج الثقافة السكانية في برنامج الإرشاد الزراعي مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الريفية كما تقوم وزارة التجارة والتخزين بتنفيذ برامج إعلامي لزيادة الوعي لدى المستهلكين.[1]

4- إستراتيجية الأمن الغذائي وأهدافها:

تواجه الزراعة العربية العديد من المعوقات والتحديات التنموية التي أدت إلى بقاء العجر والنقص النسبي من الغذاء في بعض البلدان العربية، حيث تتضح صورة ما تواجهه الدول العربية من تحديات عند مقارنة أوضاعها بنظيرتها في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول النامية، هذا الأمر أدى ببعض المهتمين بالقضايا العربية من منظمات عربية ومجتمع مدني "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" إلى تحديد أهم معوقات التي تواجه الزراعة العربية وصياغة أساليب جوهرته للتعامل مع هذه القضايا تتمثل في توجهات رئيسية تقلص من أعباء وانعدام الأمن الغذائي،[2] وقد تطلب ذلك العمل على تفعيل المسارات الآتية:

4-1 – التنسيق بين الاقتصاديات الزراعية العربية على الصعيد الإقليمي، وذلك وفقا للميزة النسبية والمكانية للإنتاج الغذائي والتي تقودنا إلى الصيغ الشاملة التي تتمتع بها بلدان الأقاليم العربية.

4-2- الاهتمام بتنمية الموارد المائية عن طريق التنسيق والتعاون فيما بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار غير العربية والمتشاطر معها في تجاري الإشهار، وكذلك تطوير قاعدة البيانات والتشريعات المحددة لنمط توطينها، ترشيد استخدامها، وكذلك تحفيز الاستثمار في نظم الري المختلفة باعتبارها جزءا من البنية الرئيسية لتطوير الزراعة العربية.

4-3- تطوير الموارد الأرضية الزراعية وتنميتها، سواءا من خلال التوسيع الأفقي في الأراضي الزراعية أو من خلال المحافظة على البيئة الزراعية فضلا عن التنسيق الإقليمي للسياسات التشريعية المرتبطة باستخدام الأراضي لإنتاج الغذاء أو للري.

4-4- تطوير القدرة البشرية الزراعية وبنائها وتنميتها من خلال برامج التنمية البشرية، ولاسيما الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية، وتمكين القدرات الشرائية للعامل الزراعي من خلال إعادة توزيع استخدامه داخل المناطق الإقليمية العربية.

4-5- تطوير استخدام رأس المال الزراعي، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الملائم لتدفقاته وتأمين مخاطره ولاسيما البيئة التي قد تعرضه لمسارات الجفاف والتقلبات المناخية.

4-6- السعي إلى التطور والتحديث التقني الزراعي من خلال نقل وتطوير التقنيات الزراعية أو من خلال تحفيز نظم البحث الزراعي وتوفير التمويل اللازم لها .

4-7- تعظيم مزايا الأمن الغذائي من خلال تفعيل التجارة الخارجية الزراعية سواء العربية البينية أو الإقليمية وذلك من خلال إزالة القيود أمام انسياب الصادرات والواردات الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

[1]- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ2005**، مرجع سابق ذكره ، ص67 ، 69.

[2]- سالم اللوزي وآخرون، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين2005-2025**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، مصر، 2007، ص 06.

4-8- الحد من الفقر الريفي العربي من خلال برامج إقليمية عربية متكاملة والاهتمام بالأنشطة الريفية والصناعات الزراعية الصغيرة.

4-9- تطوير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج تطوير إنتاج الغذاء سواء من حيث تمويل الغذاء أو تسويقه أو من حيث توفير المستلزمات الزراعية.

4-10- مراعاة التطورات الاقتصادية الدولية، ومحاولة التكيف معها في حدود عدم الأضرار بتدفقات الغذاء محليا أو عالميا والمؤدية إلى تعظيم أوضاع الأمن الغذائي.[1]

أ- أهدافها:[2]

تنبثق عن هذه التوجهات خمسة أهداف رئيسية طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في العقدين القادمين وهي:

- انتهاج المنظور التكاملي في إستراتيجية الموارد الزراعية العربية
- الوصول إلى سياسات زراعية عربية مشتركة
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن للسكان.
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية

أ- وسائل تحقق الأهداف الإستراتيجية:[3]

1- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

2- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا

3- تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي.

---

[1]- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي (مقاربة إلى صناعة الجوع)**، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت، ماي 2009، ص ص 198-200.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **موجز إستراتيجية التنمية الزراعية للعقدين القادمين،متاح على**: www.aoad.org/**strategy/summary**.htm

[3]- نادية سحابة، صبرينة لطرش، **الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي، في جامعة سكيكدة، يومي 7 -8 ديسمبر 2011، ص 13.

خلاصة الفصل:

من خلال العرض السابق يمكن ملاحظة نقطة مركزية هي أن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة التطورات المستمرة في أسعار المواد الغذائية في الوطن العربي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي وتقلب الأسعار على كافة المنطقة العربية وإيجاد حل جذري ودائم لها.

ومن جهة أخرى فإن ضعف المستوى التقني للعمالة الزراعية ودعم التحكم التكنولوجي للزراعة يعد من العوامل التي صدت من فاعلية القطاع الزراعي في مواجهة العجز الغذائي في الوطن العربي.

وعليه فإن اعتماد إستراتيجية الأمن الغذائي والتي تسعى إلى التنمية الزراعية المستدامة وتعظيم أوضاع الامن الغذائي العربي ،يعد مسألة في غاية الضرورة في المدى القصير، ولاسيما أن التغيرات الساعية إلى نظام الدولي الجديد قد تعيد أوضاع توزيع الغذاء في غير صالح الاقتصاديات العربية الغير تنافسية، الأمر الذي قد يعرض المجتمعات العربية لمخاطر غياب الأمن الغذائي، سواء من حيث زيادة العجز والنقص في الغذاء أو من حيث تزايد معدلات الفقر ولاسيما في الريف.

الفصل الثالث

الأمن الغذائي العربي والأزمة المالية العالمية

وفق نموذج سوات "SWOT"

تمهيد:

تعرضت المنطقة العربية إبان السنوات العشر الماضية إلى عدة أزمات متتالية أثرت بصورة مباشرة على أوضاع الإنتاج الزراعي، وعلى قدرة القطاع الزراعي على تحقيق جانب من الأمن الغذائي للمواطنين العرب.

إلا أن أزمة الغذاء التي بدأت اعتبارا من عام 2006، وحتى منتصف 2008 والأزمة التي لحقتها والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية، كانت أشد الأزمات التي ألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد العربي، حيث تشير الإحصائيات التي قدمها البنك الدولي عن وضع غذائي مخيف في العالم، من ذلك أن 02 مليار من سكان المعمورة معنيون بالفقر في المستقبل وأن 100 مليون منهم مهددون بالمجاعة في المدى القصير، خاصة إذا علمنا أكل المؤشرات تؤكد على استمرار الأزمة الغذائية حتى سنة (2025).[1]

ولعل ما سبق يعود لمجموعة من المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية، سواء كانت متمثلة في التغيرات المناخية غير الملائمة أو محدودية موارد المياه حيث يقع حوالي 80% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة إلا أن الدول التي أولت القطاع الزراعي ما يستحقه من استثمار ودعم واهتمام ربما تكون هي الأقدر على تخطي الأزمة.

وضمن هذا الفصل سوف يتم تناول تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية (مظاهر الأزمة) بما في ذلك أسبابها ومن ثم التطرق إلى إشكالية العلاقة بين الأزمة العالمية وقضية الأمن الغذائي من خلال رصد نقاط القوة المشتركة وعوامل الضعف التي تعاني منها مجمل الدول العربية وفقا لنموذج (سوات swot) والذي من خلاله سوف نقوم بتحليل مستوى تأثر الأمن الغذائي في دول المنطقة العربية بالأزمة المالية العالمية، من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: مظاهر أزمة الغذاء العالمية وأسبابها

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي دراسة وفق نموذج التحليل الإستراتيجي سوات "swot"

1 – عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية (تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص 38.

المبحث الأول: مظاهر أزمة الغذاء وأسبابها

يواجه العالم «خاصة جنوبه الفقير» تحديات كثيرة في مجال الغذاء العالمي، أبرزها ارتفاع أسعار الغذاء وتغيير المناخ وما يترتب عليه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وبيئية وزيادة خطر نقص الغذاء بسبب إنتاج الطاقة الحيوية على حساب الغذاء.

ومازال ملف ارتفاع أسعار المواد الغذائية يمثل تحديا قويا لأغلب حكومات وشعوب البلدان العربية بصفة خاصة نظرا لآثارها وتداعياتها التي بدأت تبرز منذ مدة .

المطلب الأول: تطور أسعار المواد الغذائية العالمية

في السنوات القليلة الماضية وتحديدا منذ بدء العام 2006 بدأنا نلاحظ بوادر أزمة غذاء تجتاح العالم مرة أخرى، والتي أطلق عليها " أزمة الغذاء الثانية " على غرار الأزمة التي حدثت مطلع عقد السبعينات والتي أسس على إثرها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما والذي شاركت فيه الدول العربية بسخاء .

وقد بدأت أزمة الغذاء سنة 2006 بالتفاقم السريع حتى منتصف العام 2008. وأعقبتها الأزمة المالية العالمية وبدأت تحدث تأثيرا كبيرا على الأوضاع في العالم وعلى موضوع الغذاء برمته.[1]

حيث شهدت الأسواق الدولية لسلع الغذاء الرئيسية درجة عالية من الاستقرار النسبي قرابة عقدين من الزمن إلا أنه مع مطلع 2006 اتجهت أسعار الغذاء إلى الارتفاع السريع وغير المسبوق.

و تشير إحصائيات المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء قد ارتفعت في المتوسط بين عامي 2005 و 2006 بنحو 08% وبنحو 24% بين عامي 2006 و 2007، وتقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي للفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام 2008 بنحو 53% مقارنة بفترة الشهور الأولى من عام 2007 وقد قدرت نسبة هذه الزيادة بـ 97% للزيوت النباتية 87% للحبوب 58% للألبان ومنتجاتها كما استمرت أسعار اللحوم والسكر في الزيادة ولكن بنسب أقل .

الشكل (3–1):الأسعار الشهرية لنخبة من المنتجات الغذائية وفئات من المنتجات

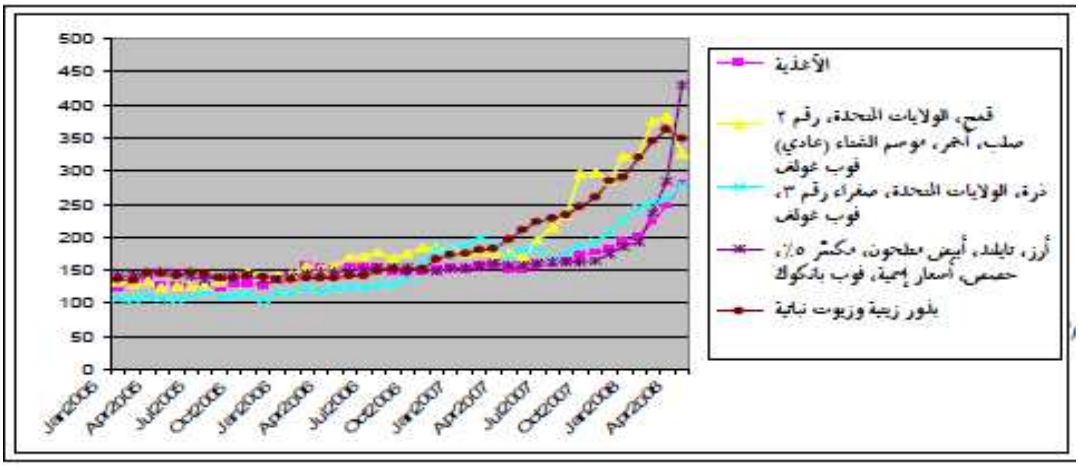

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **معالجة الأزمة الغذائية** ،نيويورك 2008، ص 12

1 – سالم اللوزي وآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مؤسسة عبد الحميد شوحات، عمان الأردن، 2009، ص 39.

ويقدر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بصفة عامة بنحو 83% خلال الفترة (2007-2009) كما أثر ذلك على أعداد كبيرة من السكان المعرضين للانكشاف الغذائي في دول العجز الغذائي حيث يتوقع أن تبلغ فاتورة استيراد الغذاء لتلك الدول بنحو 169 مليار دولار في عام 2008 وبزيادة نحو 40% عن قيمتها في عام 2007.[1]

ويتبين من خلال الإحصاءات المحققة والمشار إليها سالفا إلى وجود عدة حقائق يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- أن جميع سلع الغذاء الرئيسية قد حققت ارتفاعا ملحوظا تجاوز معدل نحو 75% كمتوسط قياسا بمستويات هذه الأسعار في عام 2005.
- أن سلع الغذاء الرئيسية والأكثر حساسية والتي تتسم بانخفاض حاد في مرونة الطلب السعرية (القمح، الذرة الشامية، الشعير، فول الصويا) قد حققت ارتفاعات حادة حيث تجاوزت أسعارها لعام 2008 ضعف أسعارها في عام 2005
- أن نسب الارتفاع في الأسعار ارتبطت بشكل واضح بمدى أهمية السلع في أنماط الغذائية.

بالإضافة إلى ذلك فقد أدت هذه الأزمة والارتفاعات الخيالية في الأسعار إلى عدة أمور منها الزيادة في قيمة واردات البلدان من الحبوب بمقدار يفوق الضعف في خمس سنوات، مما أثقلت كاهل هذه البلدان حيث تبلغ نسب الواردات الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة مستويات أعلى في حالة البلدان النامية مقارنة بغيرها من البلدان

الجدول(3-1): تكلفة الواردات من الحبوب في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في الأغذية بحسب المنطقة والنوع

الوحدة:مليار دولار

	2003-2000	2008-2007
إفريقيا	60.5	14.5
آسيا	7.0	15.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكريبي	0.3	0.7
البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز في الأغذية	14.0	31.2
القمح	7.8	19.1
الحبوب الخشنة	3.3	5.2
الأرز	3.0	7.0

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **معالجة الأزمة الغذائية** ،مرجع سابق، ص 53

أما على المستوى القطري في الدول العربية فقد تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع الغذائية بين عامي 2006 و 2007 حيث ارتفعت أسعار الكثير من السلع بمعدلات تفوق المتوسط العام بمعدل الزيادة في الوطن العربي بين هذين

1 - المنظمة العربية الزراعية، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، الخرطوم السودان 2009، متاح على : http://www.aoad.org/publictaions/risingpricesfood.pdf.

العامين في بعض الدول كما هو الحال في اليمن التي ازدادت فيها أسعار القمح بنحو 140% بنحو 505% والزيوت النباتية و 50 % للألبان و 45% للأرز و 37% للسكر وفي تونس ارتفع سعر السكر بنحو 25% وفي بعض الآخر من الدول العربية التي تبنت سياسات دعم استهلاك السلع شهدت أسعار بعض السلع استقرارا أو انخفاضا بين العامين كما هو الحال في الجزائر والسعودية والكويت وسلطنة عمان.[1]

الشكل(3-2): تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية في الوطن العربي خلال 2005-2007.

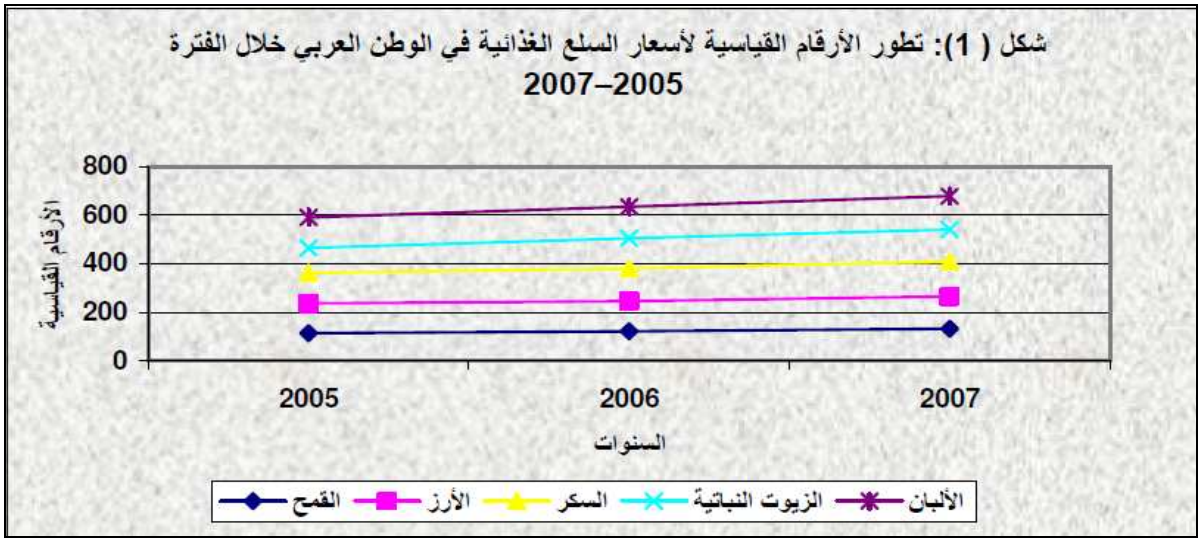

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**،السودان،جانفي2009،ص 4.

توضح الأسعار القياسية للسلع الغذائية التطورات في أسعار تلك السلع بالمقارنة بسنة الأساس وكما هو مبين في الشكل السابق فإن الأسعار القياسية لمختلف السلع قد شهدت تصاعدا واضحا خلال الفترة 2005 – 2007 وعلى المستوى العالم للوطن العربي بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 132.2 للقمح ، 134 للأرز، 137.7 لكل من الألبان والزيوت النباتية، ونحو 142.2 للسكر ومقارنة بعام 2005 فقد ارتفع متوسط الرقم القياسي للأسعار تلك السلع بنحو 8.8 % في عام 2006 وبنحو 17.5% في عام 2007.

وتشير البيانات إلى الاتجاه التصاعدي للأسعار السلع خلال سنوات الفترة 2005-2007 في معظم الدول العربية باستثناء حالتي الجزائر والسعودية نظرا لسياسات الدعم المقدمة للسلع الغذائية وبخاصة القمح.[2]

وقد رافقت هذه الارتفاعات عدة مظاهر ارتبطت بآثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم ومن بينها الدول العربية والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي:[3]

- الارتفاع الحاد في فاتورة استيراد الغذاء إلى درجة أن تضاعفت هذه الفاتورة في عام 2008 قياسا بمستوياتها في عام 2005 حيث ارتفعت فاتورة القمح في المنطقة العربية على نحو 5 مليار دولار في ذات العام مما أحدث خلل واضح في الميزانية الحكومية.

1 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، مرجع سابق، ص 03.

2 – المرجع السابق، ص 29

3 – محمد حمدي سالم، **الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية**، الهيئة العربية للإستثمار الزراعي، العدد6، القاهرة، ص 60.

- تعرض فئات واسعة من المواطنين العرب من متوسطي ومحدودي الدخل إلى اختناقات سوقية وعجز واضح في قدرتهم على توفير احتياجاتهم من السلع الغذاء الأساسية وقد أظهرت الأزمة أن طبقات واسعة من السكان الفقراء ومحدودي الدخل واجهت مشكلات حادة في قدرتها على الحصول على الضروريات الغذائية مما يلجأ قطاع منهم إلى سلوكيات اقتصادية واجتماعية ضارة تهدد الاستقرار الاجتماعي والأمني على الصعيد العام للدول حيث أشار تقرير لصحيفة " الأوبزرفو" البريطانية إلى نحو 30 دولة في العالم النامي من عرب إفريقيا إلى جنوب آسيا قد عانت من وقوع اضطرابات خبز وشبح مجاعات فيها بسبب نقص الغذاء.[1]
- أظهرت التقارير التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أن الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية هي الأكثر الدول تضررا بالأزمة وأن الرابح الأكبر منها هي الدول المتقدمة والتي من بينها الولايات المتحدة المريكية ومعظم دول الاتحاد الأوروبي وأستراليا والأرجنتين والبرازيل.

الشكل(3-3): الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للقمح على النطاق العالمي

الشكل (3-4):الدول الرئيسية المتقدمة والمتضررة على النطاق العالمي من أزمة الغذاء.

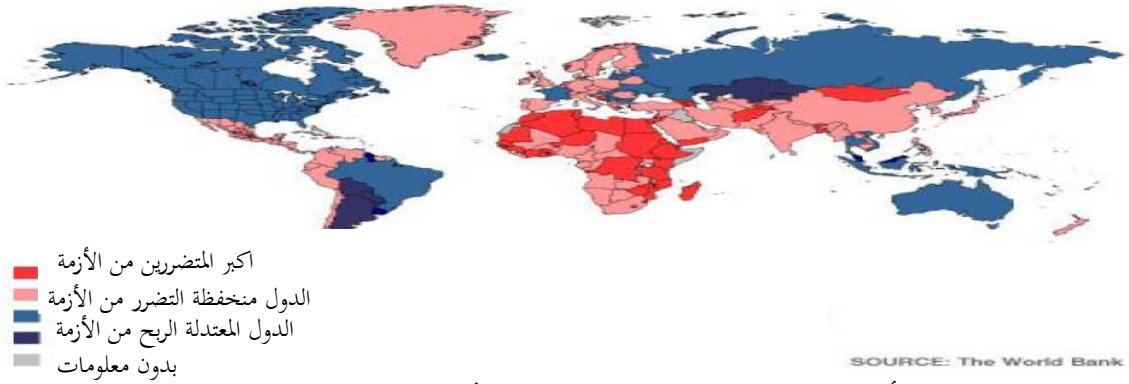

المصدر:محمد حمدي سالم، **الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية**، الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الإستثمار الزراعي، العدد 6،2008، ص 60.

1 – أمل عبد اللطيف أحمد، **أزمة الغذاء... بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، متاح على: www.policemc.gov.bh/reports/2011/.../634377904413261094.pdf ، ص03.

يظهر الشكلين السابقين حالات التباين الواضح بين الدول العالم ومدى تأثرها بهذه الأزمة، إذا أن النتائج تركزت في زيادة غنى الأغنياء على حساب زيادة إفقار الفقراء وبما يؤكد ذلك أن التقرير يشير إلى معدلات عدد الجياع في العالم قد تزايد بنحو 10مليون نسمة بسبب هذه الأزمة.

وعلى إثر هذه الأزمة عقد مؤتمر الغذاء الثالث بروما في 05 جوان 2008 وشارك فيه ممثلون عن 181 دولة وعن الجماعة الأوروبية للتحاور حول التهديدات التي تشكلها ارتفاع الأسعار، وتغير المناخ بسبب الاحتباس الحراري وتزايد استعمال الوقود الحيوي وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي.

وتعهد المشاركون باتخاذ تدابير فورية على الأمد القصير وأخرى على الأمد المتوسط والطويل وعلى وجه العموم يبدو بأن المجهودات المبذولة عقب هذا المؤتمر قد أثمرت بحكم أن عدد جياع العالم تناقص بأكثر من 50مليون بين بداية 2008 ونهايتها، وكانت الوضعية مرشحة للتحسن أكثر لولا نشوب الأزمة المالية.[1]

لكن ما العلاقة بين الأزمة المالية وبين الأزمة الغذائية ؟

لا يمكن بالطبع جعل الأولى مسؤولة عن الثانية فالأزمة الغذائية سبقت الأزمة المالية إلا أنهما تلاقيا وتقاطعا في تداعياتهما على الاستقرار المالي والاقتصادي وعلى الأمن الغذائي وكذلك على الأمن السياسي للبلدان الفقيرة.

فقد أضيفت مشكلة الغذاء إلى التضخم العام في تلك البلدان وإلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي لها مما يحتم على الحكومات سرعة التحرك بفرض سياسات مالية ونقدية جديدة لمواكبة الأزمة وفي الوقت نفسه فإن الأزمة المالية وما يصاحبها من تداعيات من تباطؤ في النمو قد دفعت أسعار الغذاء مرة ثانية إلى مستويات منخفضة بسبب قلة الطلب على السلع الغذائية وعلى علف الحيوان وعلى الوقود المصنع من المواد الغذائية مما أدى إلى التذبذب في الأسواق الغذائية كما تقلص التوسع في الإنتاج[2] الزراعي بسبب ندرة رؤوس الأموال وحرص المستثمرين على الانتظار حتى تظهر تداعيات الأزمة لذا فإن الدول النامية بما فيها الدول العربية بحاجة إلى حلول متزامنة ومنسقة لتخفيض تلك الضربة المزدوجة لفقراء دول المنطقة.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الغذائية

يعتبر الأمن الغذائي وارتفاع أسعاره مشكلة مستعصية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة الغالبية العظمى من دول الجنوب بالنسبة للبلدان العربية، فإن هذه المشكلة ما فتئت تأخذ أبعاد خطيرة، ومن نتائجها الاعتماد شبه المطلق على الاستيراد من السوق الدولية لتموين السوق الداخلية لمختلف أنواع المواد الغذائية وبخاصة منها الأساسية مثل الحبوب، الحليب، الزيوت .

ولعل المثير للدهشة هو توفر البلدان العربية على قدرات مالية وبشرية وطبيعية هائلة لا يستغل منها إلا قدر محدود وبتقنيات تقليدية متخلفة لا تتوفر على الحد الأدنى المطلوب من الإنتاج الغذائي ومراد ذلك تذبذب السياسة الزراعية وغياب الرؤية الإستراتيجية في هذا الميدان .

فارتفاع الغذاء في الأسواق العالمية مرتبطة بإحدى آليات السوق وهي قاعدة العرض والطلب وفيما يلي الأسباب العامة التي ساهمت في ارتفاع أسعار الغذاء والأسباب المتعلقة بالبلدان العربية.

---

1 – بوخرزة نصيرة، طافر زهير، مرجع سابق ذكره ، ص 08

2 – ترجمة محمد الزواوي، **أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية لتداعيات على الزراعة والفقراء**، مجلة قراءات افريقية، 2011مؤسسة المنتدى الإسلامي ،متاح على http://www.qiraaifrican.com/view/?q=117 اطلع عليه: 2012/10/12 سا 10.48.

أولا: العوامل المرتبطة بجانب العرض

1- انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب والمحاصيل الزراعية:[1]

لقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف والصقيع التي ضربت أجزاء كثيرة في العالم في إتلاف جزء كبير من المحاصيل والحبوب الغذائية مما يسبب في انخفاض إنتاج الحبوب في البلدان المصدرة الرئيسية، فقد انخفض الإنتاج السنوي للحبوب بنسبة 04% و 07 % خلال عامي 2005 و 2006 على التوالي،[2] ومن ثم أدى إلى ارتفاع أسعارها العالمية وقد انخفض إنتاج الحبوب في استراليا وكندا بنحو 20%.

2- فرض القيود على الصادرات الغذائية:

قامت بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية على صادراتها الغذائية كما حدث في الفيتنام والهند وأند ونسيا ومصر للحد من صادرات الأرز،وفرضت الأرجنتين ضرائب على صادراتها من القمح وهذا بهدف إرضاء المستهلك المحلي ووقف التوترات الشعبية الداخلية و إن كان قد تحقق ذلك إلا أنه قد ساهم في زيادة الأسعار العالمية وزاد حجم الأزمة بالنسبة للدول الأخرى .

3- الانخفاض الحاد للمخزون العالمي للحبوب :

تشير الإحصائيات أن المخزون العالمي للحبوب قد تناقص إلى ما يقارب النصف إبان هذه الأزمة حيث وصل مخزون القمح الأميركي في سنة 2008 إلى أدنى مستوياته منذ 60 سنة . ووصل مخزون الذرة سنة 2010 في الولايات المتحدة الأمريكية وهي المصدر رقم واحد في العالم عند أدنى مستوياته منذ 30 عاما مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة العالمية بنسبة 17%[3] ويوضح الشكل مدى تدهور المخزون العالمي من السلع الرئيسية للغذاء .

الشكل (3-5):تطور المخزون العالمي للحبوب خلال الفترة (1990-2008)

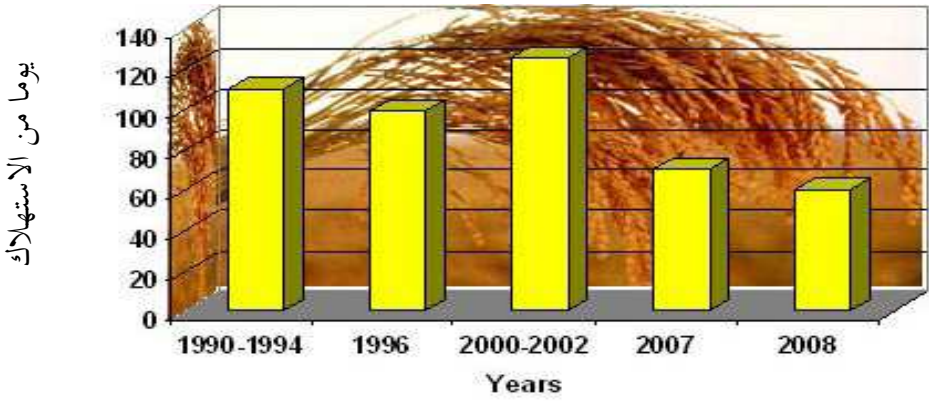

المصدر:محمد حمدي سالم، مرجع سابق ذكره، ص 6

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، مرجع سابق، ص 04

2 - أسامة بدير، سامي محمود، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر**، مركز الأرض للحقوق الإنسان متاح على:
http//:lchr.eg.org/0104/farmera اطلع عليه يوم 2012/11/10 ساع 14:06

3 - زرزار العياشي، أصيد نوال، **ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء في الأسواق الدولية الأسباب والتداعيات على البلدان العربية**، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة ، 7-8 ديسمبر،2011، ص11

ثانيا: العوامل المرتبطة بجانب الطلب :

1- التحسن الملموس في الأنماط الغذائية للاقتصاديات الناشئة:[1]

يعتبر تزايد طلب سكان الدول الآسيوية الصاعدة خاصة الصين والهند (2.5 مليار نسمة) على الغذاء عامل مهم في الأزمة وهذا راجع إلى التحسين الملحوظ في متوسطات الدخول الفردية لهذه الدول، فالزيادة في الطلب الغذائي في هذه الدول ولاسيما زيادة الطلب على اللحوم، حيث على سبيل المثال ارتفع نصيب الفرد في الصين من استهلاك اللحوم من نحو 20 كلغ في عام 1990 ليبلغ نحو 50 كلغ في عام 2007 ،ليتطلب إنتاجها كميات ضخمة من الحبوب الغذائية (كالأعلاف) وهنا يتضح مدى الأعباء المترتبة على هذا التغيير على أسواق الغذاء إذا ما أخذنا في الاعتبار أن كميات المواد اللازمة لإنتاج كيلوغرام واحد من اللحوم تعادل كمية هذه المواد اللازمة لنتاج 6 كلغ من الحبوب ولكن ثمة مبالغة في تقدير أثر هذه الزيادة على الطلب في الارتفاع في أسعار الغذاء حيث تتضح هذه الزيادة في أن طلب الصين والهند على الأرز والقمح مثلا خلال (2000-2007) كانت أبطأ من الزيادة المناظرة التي حدثت في الفترة (1995-2000).[2]

2- ارتفاع أسعار النفط:

لقد جعلت أسعار الطاقة المرتفعة عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية وتوزيعها أكثر كلفة نتيجة لارتفاع تكلفة بعض المدخلات من قبيل الأسمدة،[3] والبذور ومبيدات الآفات واستخدام آلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع وبينما تناهز حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل 04% في معظم البلدان المتقدمة فإنهما على سبيل المثال تتراوح بين 08% و 20% في بعض البلدان النامية الأكبر حجما مثل البرازيل والصين والهند ومن هنا نستنتج أن هناك علاقة قوية بين مستويات أسعار المواد الغذائية ومستويات أسعار النفط وما يدل على ذلك هو أن ارتفاع أسعار المواد يؤدي إلى اللجوء إلى الاستخدام المتزايد للسلع الزراعية الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي السائل كرد فعل على الارتفاع الكبير في أسعار النفط وبالتالي يكون هناك طلب متزايد على السلع الغذائية فترتفع أسعارها وهذا ما بينه الشكل الموالي:

الشكل (3-6): الأسعار العالمية للسلع الأساسية (2000/2008)

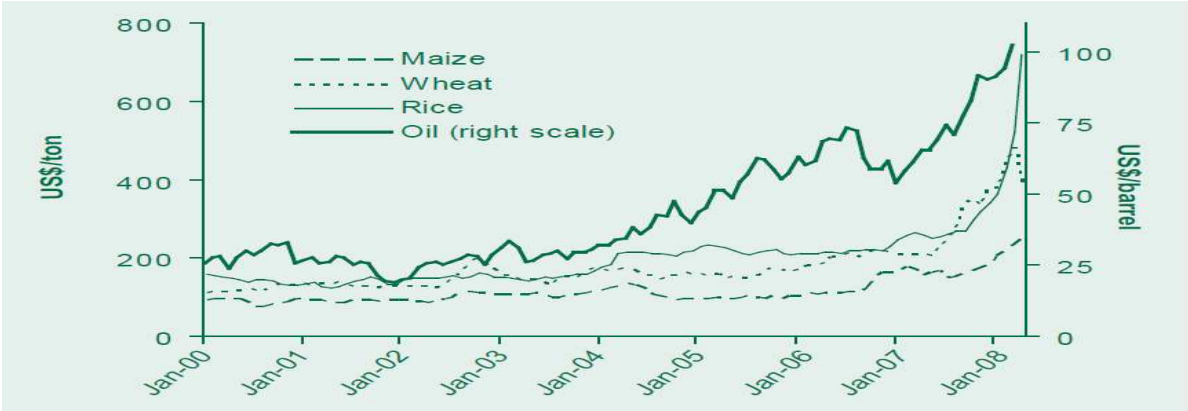

source :INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE,**High Food Prices**:**The What**, **Who**,**and How of Proposed Policy Actions**, USA, May 2008,P03

[1] - the2008foodpricecorsise.the thinkingfood. ، http://www.g24.org/Publications/Dpseries/56.pdf -2012/11/10

[2] - إبراهيم العيساوي، **تجديد الدعوة إلى بناء أمن عربي راسخ**، مرجع سابق ذكره، ص 19.

[3] – الأمم المتحدة ، **معالجة الأزمة الغذائية العالمية**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2008، ص 08

3- التنافس بين الغذاء والوقود:[1]

يرتبط الوقود الحيوي ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي حيث نجد أن في الاتحاد الأوروبي القمح يحتل المرتبة الأولى في المواد الزراعية الوسطية في إنتاج الايثانول الحيوي بنسبة 70% يليه الشعير بـ 15% فالذرة بـ 10% أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد الايثانول الحيوي ينتج بنسبة 97% من الذرة والباقي من مواد زراعية وسيطية حيث تشير الإحصائيات أنه في سنة 2007 قد تم تحويل 93 مليون طن من القمح والحبوب الخشنة إلى إنتاج الايثانول الحيوي بما يعادل ضعف ما حوّل سنة 2005 وهي الكمية التي تفوق نصف الناتج المستعمل خلال تلك السنة حيث كان النصيب الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل(3-7) : تركز إنتاج وقود الإيثانول بدرجة عالية

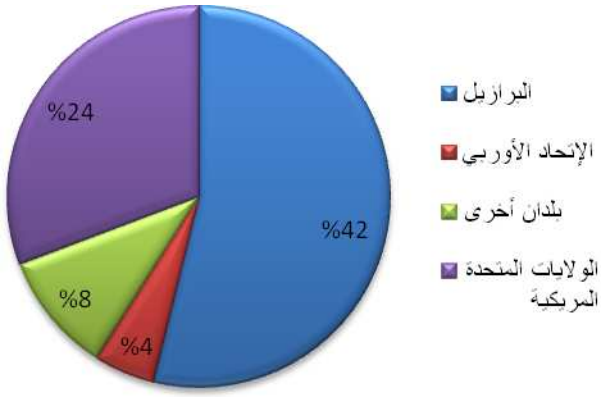

المصدر :تقرير التنمية في العالم، **الوقود الحيوي فرص-مخاطر**، البنك الدولي، روما، 2008، ص1

ونتيجة لاختلاف النماذج المستعملة في الحصول على التقديرات الموضحة لأثر تحويل المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي على أسعارها في الأسواق العالمية فقد اختلفت النتائج حول أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية لكن أغلبها كانت تصب في الاتجاه الذي يدعم تزايد دور هذا التحول في ارتفاعها وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-2): تطور مؤشر الأسعار الحقيقي للحبوب والسكر 2002-2010

	2002	2004	2006	2008	2010
مؤشر أسعار الحبوب الحقيقي	101.6	100.4	111.8	156.0	156.0
مؤشر أسعار السكر الحقيقي	105.1	95.1	192.1	149.1	258.0

المصدر:بودخدخ كريم، حناش الياس، **أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية**،مرجع سابق،ص 14

ومما يزيد من تعميق أثر الأزمة هو أن أكبر الدول المنتجة لهذا الوقود والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل تعتبر من أكبر دولتين منتجتين لأهم المحاصيل الزراعية الغذائية كـ: القمح، الشعير، السكر، وهذا ما يجعل توجه جزء كبير وهام من هذه المحاصيل لإنتاج الوقود الحيوي بدلا من تصديره كغذاء.

1 – بودخدخ كريمة، حناش الياس، **أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية**، مداخلة ضمن الملتقى السنوي السادس حول الأمن الغذائي في العالم العربي جامعة سكيكدة 7 – 8 ديسمبر 2011 ص 11.

إضافة إلى ذلك لو علمنا أن تعبئة سيارة رباعية الدفع بـ 100 لتر من الإيثانول فذلك يستلزم حوالي 40كلغ من الذرة وهو ما يكفي لتغذية شخص واحد حوالي سنة كاملة ولذلك فإن المنافسة بين الوقود و الغذاء هي منافسة حقيقية، ويمكن يتسبب ارتفاع المحاصيل الغذائية الأساسية في خسارة كبيرة تنعكس على رفاهية الفقراء.[1]

ولعل من بين أسباب التي أدت الكثير من دول العالم لإنتاج الوقود الحيوي مما يلي:

- رغبة الدول الصناعية الكبرى في إيجاد مصادر بديل للطاقة تقيها من تقلبات سوق النفط وأسعاره، وتجنبها كذلك تحكم مصادر معينة في سوق الطاقة العالمي .
- قرب نفاذ احتياطات النفط وعدم كفاية المخزون عنه للإيفاء بالاحتياجات العالمية من الطاقة بعد قرابة نصف قرن من الآن مما يهدد أمن الطاقة العالمي.
- تعاظم الحديث عن تلوث البيئة وعن المخاطر العالمية للتغيير المناخي وذوبان الجليد واتهام النفط ومحروقاته بأنها وراء كل تلك المشاكل.

ومن هنا بزغ نجم الوقود الحيوي كأحد مصادر الطاقة البديلة الواعدة بيئيا واقتصاديا وتزايد إنتاجه واستخدامه بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة وبدرجة تنبئ بأن هناك تحويلات عالمية كبيرة قادمة لن تطال فقط مستقبل الطاقة العالمي، بل ستطال أيضا الأمن الغذائي العالمي والإنتاج الزراعي والاقتصاديات الناشئة عبر أرجاء العالم المختلفة.[2]

4- المضاربات في بورصات السلع الغذائية:

عندما ارتفعت أسعار السلع الغذائية إلى مستويات قياسية سنة 2007 كان ينظر إلى دور المضاربة في هذا الارتفاع بشكل ثانوي من قبل الكثير من الاقتصاديين وحتى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث انصب تركيزهم على العوامل الأخرى من زيادة الطلب من قبل الدول الناشئة وإنتاج الوقود الحيوي الذي ادعى البنك الدولي أن مساهمته في الأزمة تقدر بـ 70% حيث أشارت دراسة للأونتكاد أن إنتاج الوقود الحيوي لا يمكن أن يساهم بأكثر من الضعف في ارتفاع الأسعار خاصة خلال فترة زمنية قصيرة.

فبين شهر أفريل 2007 و أفريل 2008 ارتفع سعر الأرز إلى 165% وبما أن الأرز لا يستخدم لإنتاج الوقود الحيوي فإنه أصبح واضحا خاصة منذ الانخفاض في أسعار السلع الغذائية في جويلية 2008، أن لا زيادة الطلب في الإقتصادات الناشئة ولا إنتاج الوقود الحيوي قد تسببت في اتجاه الأسعار إلى الصعود، حيث لا يمكن مثلا للصينيين زيادة استهلاك الأرز ثم يتوقفوا عن ذلك مرة أخرى بعد بضعة أشهر والحال نفسها بالنسبة للوقود الحيوي الذي لم يعرف ازدهارا في إنتاجه لينخفض بشكل مفاجئ بعد ذلك، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر السلع الغذائية التابع لمنظمة التغذية والزراعة العالمية

1 – تقرير التنمية في العالم 2008 ، **الزراعة من أجل التنمية**، البنك الدولي، الدار الدولية للإستثمارت الثقافية، القاهرة، مصر، 2008، ص 01

2 – أسامة بدير سامي محمود، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر** ،مركز الأرض للحقوق الإنسان، القاهرة، مارس 2009 ص 10.

الشكل(3–8): تطور المؤشر السنوي الشهري التابع لمنظمة التغذية العالمية للفترة الممتدة من جانفي 2007 إلى جانفي 2011(جانفي2007=100)

الوحدة: دولار أمريكي

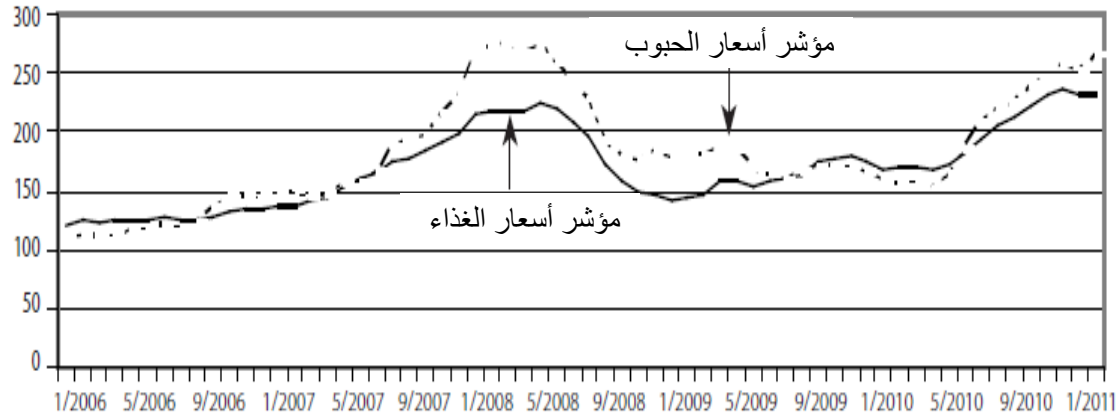

source : Isabel Ortiz,et al., Escalating food Prices, Unicef, 2011, P.10

نلاحظ من الشكل أن مؤشر أسعار الغذاء انتقل من 139 نقطة في فيفري 2007 إلى 219 نقطة في فيفري 2008، أما مؤشر أسعار الحبوب فقد انتقل من 152 نقطة إلى 281 نقطة للفترة نفسها وبالتالي وصلت أسعار السلع الغذائية إلى ذروتها سنة 2008، وذلك على الأرجح بسبب المضاربة في العقود الغذائية الآجلة ذات الصلة بالأزمة المالية العالمية.

وفي هذه المرحلة أقرّ كل من الاقتصاديين والمؤسسات المالية والنقدية الدولية والمنظمات الدولية أن المضاربة في العقود الغذائية الآجلة لعبت دورا حاسما في تشكيل الفقاعة المضاربية الخاصة بالأسواق الزراعية ويُلخّص الجدول الموالي العوامل المحددة لأسعار السلع الغذائية سواء على المدى القصير أو الطويل وترتيبها من خلال تأثيرها على الأسعار حسب العديد من الاقتصاديين.

الجدول(3–3): ترتيب العوامل المحددة لأسعار السلع الغذائية حسب درجة تأثيرها

العوامل ذات التأثير الكبير	العوامل المتوسط التأثير	العوامل الضعيفة التأليف
– المضاربة – نمو طلب البلدان الناشئة – ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أسعار الطاقة	– انخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي – الكوارث الطبيعية – انخفاض المخزون الغذائي العالمي	– انخفاض سعر صرف الدولار – سياسات تقييد الصادرات

source :Tancrède Voituriez, **Hausse des prix agricoles et de l'énergie: quelles relations et implications à moyen terme et à long terme?**, February 2009,P.10

أما على المستوى العربي[1] فيرجع ارتفاع أسعار الغذاء بها لارتفاع أسعار السلع العالمية باعتبارها مستوردة صافية للغذاء، بجانب عدة عوامل ساعدت في بعض الحالات الدول العربية على زيادة أسعار الغذاء منها:

- انخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية نتيجة للظروف الطبيعية الغير الملائمة خلال موسم 2008 كما حدث في الجزائر، سوريا، السودان،سلطنة عمان، فلسطين، موريتانيا.
- السماح بتصدير بعض السلع رغم وجود عجز بها، ففي السودان على سبيل المثال وبالرغم من انخفاض إنتاج الذرة الرفيعة بأكثر من 20%، تم فتح باب التصدير، مما شجع القطاع الخاص والبنوك التجارية بشراء كميات كبيرة من المحصول بهدف تصديرها أو تخزينها.
- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي، وارتفاع تكاليف النقل مما ساهم في زيادة أسعار الغذاء في معظم الدول العربية.
- الاحتكار في الأسواق الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، حيث تسيطر على الأسواق العالمية للبذور عشر شركات كبر يبلغ نصيبها ثلثي (67%) من حجم السوق عام 2007، بل يصل نصيب أكبر شركة منها، وهي شركة "مونسانتو" الى ما يقارب (23%).

1 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 6-7

المبحث الثاني:الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي دراسة وفق نموذج التحليل الإستراتيجي سوات "swot"

إشكالية انعدام الأمن الغذائي في دول المنطقة العربية تشكل مأزقا ضارب في القدم، ساهمت في تشكيله عدد غير قليل من المسببات متعددتا الصعد: عقائديا، وتاريخيا، وجغرافيا، وسياسيا ...الخ، وساعدت وتساعد في إعادة توالده وتفاقمه وعلى الدوام الكثير من المتغيرات الإقتصادية، والسياسية ، والطبيعية والمؤسساتية ....الخ، منها ما يقع داخل حيز المجال الضيق المتواضع للسيطرة الذي تمتلكه تلك الاقتصاديات الضعيفة، والغالب منها، يقع خارج السيطرة، ويترنح بين ما هو داخلي ملاصق بشكل عضوي لهياكل مجتمعاتها واقتصادياتها الوطنية وسياستها الإقتصادية المنتهجة. ومنها ما هو خارجي يقع بين اثنين: إما الضغوط الدولية التي تمارسها بعض المراكز الرأسمالية المؤسساتية أو الدولية، وإما الإختلالات الإقتصادية التي تسببها الكوارث الطبيعية.

المطلب الأول: وصف عام للأمن الغذائي العربي والأزمة المالية وفق نموذج «سوات».

كمدخل منهجي، نعتقد بأهمية الركون قليلا عنده، هو نظرة عامة حول الإطار المفاهيمي لإستراتيجية نموذج (سوات sowt)، حيث يعتبر هذا النظام من أفضل النظم التخطيط الإستراتيجي ومن أكثر الأدوات استعمالا لبناء إستراتيجيات الأعمال (خطط طويلة المدى وخطط قصيرة المدى) من طرف الباحثين بهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة، وذلك بتحليل الوضع الداخلي والخارجي من خلال البنود الأربعة التالية: نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات.[1]

وتحليل مصفوفة "سوات" هي أداة تخطيط توفر معلومات مفيدة في تقييم آثار العوامل الرئيسية (الداخلية والخارجية) على أداء الكيان، هذا الكيان يمكن أن يكون شركة أو صناعة أو بلد أو مجموعة من البلدان التي لديها هدف مشترك[2]، بالإضافة إلى ذلك يسهل عملية التوفيق بين الفرص والتحديات الخارجية من جهة وبين مكامن الضعف والقوة في البيئة الداخلية للكيان من جهة أخرى بما يساعدها في بناء خطة تحقق ذلك التوافق[3]، وهو تحليل يعود في الأصل إلى باحثي مدرسة هارفرد للتجارة، وينطلق من فكرة المقابلة المنطقية بين الفرص والمخاطر المحيطة من جهة، والإمكانيات الداخلية المعبر عنها بنقاط القوة ونقاط الضعف من جهة أخرى لوضع الإستراتيجية المناسبة.[4]

1- عزيز دعيم، **الأسلوب السابع:أسلوب تحليل سوات sowt** متاح على:http://www.linga.org/methodsofstudy-articles/MzE0MQ تاريخ الإطلاع: 2012/11/27، سا: 18:50.

2- منظمة المؤتمر الإسلامي، **مركز الأبحاث الإقتصادية والاجتماعية والإحصائية، sowt إطلالة على مواطن القوة والضعف، الفرص والمخاطر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**، مركز أنقرة، تركيا، 2011، ص 05.

3 - عبد الهادي سعدون القبسي وآخرون، **التحليل الرباعي لمواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر**، دراسة حالة معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، 2005، ص 43.

4- نور الدين جوادي، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات البلدان العربية**، قضية مجتمع المعرفة نموذج، 2011، دراسة غير منشورة، 2011، ص14 .

الشكل (3-9):نموذج تحليل مصفوفة (SWOT)

تقييم البيئة الداخلية و الخارجية	نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص	استعمال نقاط القوة واستثمار الفرص المتاحة (إستراتيجيات هجومية)	معالجة نقاط الضعف واستثمار الفرص المتاحة (إستراتيجيات علاجية)
التهديدات	استعمال نقاط القوة وتقليل التهديدات (إستراتيجيات دفاعية)	تقليل نقاط الضعف وتقليل التهديدات (إستراتيجيات الكماشة)

المصدر:الطاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي،**الإدارة الإستراتيجية(منظور منهجي متكامل)**،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص328.

ويطلق على هذا النموذج أيضا بالنموذج الثنائي أو النموذج الرباعي للفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف ويطلق عليه بالإنجليزية (sowt analysis) وهو اختصار للكلمات:

1. نقاط القوة (strengths) **2- ونقاط الضعف (weak messes)**

3- الفرص (opportunity) **4- والتهديدات (threats)**،[1]

حيث يقوم هذا النموذج بعلاج المشاريع من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات الأربعة الرئيسية التي ينظمها أي مشروع مزمع تحقيقه.

إذًا وكما طرح سابقًا، يعتمد نموذج سوات على أربع ركائز أساسية تتمثل في مواطن القوة التي قد يعتمد عليها لتحقيق الأمن الغذائي، وبؤر الضعف التي تؤرقه وتعرقل مسار توطينه، والفرص المتاحة والتي تشكل بصيص الأمل للفرد العربي، وأخيرًا التهديدات التي قد تزيد من انعدام الأمن الغذائي عمقًا وتأثيرًا.

الفرع الأول: مؤشرات مواطن القوة:

تتمتع الدول العربية بمقومات كبيرة "مواطن قوة" التي يمكن أن تستثمرها وهذا لتحقيق أمنها الغذائي، ولهذا يجب حمايتها من أي ارتدادات سواءً كانت طبيعية أو مفتعلة كالأزمة المالية العالمية، وتتمثل أهم هذه المقومات في:

1- القطاعات الاقتصادية القوية: مثل قطاع النفط.

2- التطور الكبير في مجال صناعة الأسمدة.

الفرع الثاني: مؤشرات بؤر الضعف:

في الجانب المقابل ينخر واقع الأمن الغذائي في دول المنطقة العربية بتشكيلة هائلة من بؤر الضعف ومواطن الخلل والتي ترهق كاهل السياسات التنموية والتي من بينها، ارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات مقلقة وكذلك انخفاض مستويات استخدام

1 - عماري عمار وآخرون، **أهمية التحليل الإستراتيجي في تقييم المؤسسات**، مداخلة في ملتقى وطني حول تقييم المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2011، ص

المكننة الزراعية وقلة كفاءة استخدام الموارد المائية في الزراعة وافتقار بلدان المنطقة العربية إلى النقل البري والجوي الكافي والملائم، إضافة إلى ذلك تدني مستوى التعليم والتقدم التكنولوجي[1]، بحيث أن كل هذه العوائق بحاجة إلى معالجة سريعة، خاصة منها ما يقع تحت السيطرة سيما في ظل الأزمة المالية العالمية والتي تساهم بشكل كبير في تفاقم تلك الإختلالات، وبرغم كثرة تلك البؤر وتنوعها بين ما هو طبيعي لا يخضع لتأثيرات الأزمة وبين ما هو اقتصادي تعمقه تلك الأزمة باستمرار.

سوف نقتصر على التركيز في الفئة الثانية، والاقتصار على تحليل ثلاثة منها نعتقد أنهم من أهم بؤر الضعف التي قد تساهم الأزمة المالية في تعظيمها مباشرة:

1- الفقر واللامساواة في توزيع الدخول.

2- ارتفاع نسب البطالة.

3- العجز المزمن في الميزان التجاري.

الفرع الثالث: تحديد الفرص المتاحة:

عند الطرف الثالث من القضية، يمكن ملاحظة أن اقتصاديات المنطقة العربية تزخر وتتوفر على كدس لا بأس بها من الفرص التي يمكن أن يحدث استغلالها معبرًا مسرعًا تجاه تحقيق مستويات عليا من الأمن الغذائي ومن بينها التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك عائدات السياحة، هذا وجنبًا إلى جنب مع الأراضي الزراعية التي تشكل جزءًا كبيرًا من المساحة الكلية، لهذا فهي فرص متوفرة يجب الاهتمام بها وترقيتها من مستوى الوفرة إلى مستوى المتاح. وفي ظل الآثار متعددة الصعد التي تفرزها الأزمة المالية العالمية، فإن ذلك الاهتمام يجب أن يتضاعف.

وبطبيعة الحال، تلك الفرص متعددة الجبهات ومتفرعة التواجد بين القطاعات الاقتصادية وحتى ضمن الحياة الاجتماعية والسياسية... إلخ، ولكن سوف نقتصر التركيز على ما هو اقتصادي منها، وتحديدًا على ثلاث فرص نضن فيها بالغ الأهمية ضمن إستراتيجية استئصال الأمن الغذائي وهم:

1- التجارة البينية.

2- فرصة استغلال الموارد المتاحة وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي.

3- فرصة استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الرابع: حصر "التهديدات" القائمة:

وهي مجمل الأحداث التي تأتي من خارج الكيان، والتي إذا ما حصلت فسوف تؤثر سلبًا على أداء الكيان[2]، وبالتالي فإن أغلب هذه الأحداث أو التهديدات التي تعرقل مسار تحقيق الأمن الغذائي وغيره، تأتي من اختلالات المحيط الخارجي الذي تتعامل معه اقتصاديات المنطقة العربية تأثيرًا وتأثرًا، ولعل الأزمة المالية العالمية تعتبر أبرز تلك التهديدات بذاتها، أو من خلال تأثيراتها على ما سبق وعلى ما هو آت ضمن ما تتضمنه هذه التهديدات، ويمكن حصر أهمها ضمن الآتي:

1- تهديد الديون الخارجية.

---

1 - منظمة المؤتمر الإسلامي، **إطلالة على مواطن القوة والضعف، الفرص والمخاطر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**، مرجع سابق، ص 05.

2- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **التحليل الرباعي**، متاح على: http://ar.wikipedia.org، اطلع عليه 2012/11/24 ساء: 17:56.

2- تهديد تقلص المعونات الغذائية.

3- تهديد انكماش المساعدات العمومية التنموية.

4- تهديد تدني مبالغ التحويلات المالية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي في ظل الأزمة المالية العالمية

تعد قضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز الأمور التي تلقى اهتمامًا واسعًا على كافة المستويات العربية والإقليمية والعالمية، وفي هذا الإطار، فقد تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي اهتمامات القادة العرب في بداية الألفية الثالثة نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة، وبرزت أهمية التصدي لكافة المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تقف أمام مسيرة التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، وذلك بما يهيئ إمكانية تعبئة الطاقات والموارد العربية لزيادة الإنتاج الغذائي العربي والتحقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية، والارتقاء بمعدلات التجارة الزراعية البينية، تحقيقًا لغايات التنمية الزراعية المستدامة.[1]

وباعتبار أن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط ارتباطًا كاملًا بتطوير وتحسين منظومة الإنتاج الزراعي ويغطي ويشمل قضايا أكثر عمقًا وشمولًا تتعلق بالحياة البشرية: مثل الحد من الفقر، ومكافحة البطالة والتوزيع العادل للدخل...إلخ وفي ضوء التحديات المستقبلية التي تواجهها اقتصاديات المنطقة العربية والمشاكل والمعوقات التي تعرفها خطط التنمية الزراعية في دول المنطقة، وتعظيما للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة والتي يجب حصانتها من ارتدادات الأزمة المالية العالمية طرحت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مشروع «**إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005 – 2025**» قصد تحسين وضع الأمن الغذائي ودفع مسارات التنمية الزراعية في دول المنطقة العربية، وذلك وفقًا للتوجهات الرئيسية الإحدى عشر التالية[2]:

1- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لكفاءة استخدام مياه الري.

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية والاهتمام بدراسات مكافحة التصحر والحد من تدهور الراضي العربية .فهناك مناطق وكما ورد في تقرير"الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية 1994" الصادرة عن منظمة التنمية الزراعية العربية التابعة لجامعة الدول العربية يفوق فيها معدل فقد التربة معدل تكونها الطبيعي.وتشير بعض التقديرات أن الفقد في الأراضي الزراعية الناجم عن تدهور التربة يصل الى 7ملايين هكتار كل عام،كما ويقدر الفقد في الطبقة العلوية من التربة ب14مليون سنويا.

3- تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية.

4- تدعيم مسارات التنمية الرئيسية للإنتاج الزراعي العربي، من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 – 2025**، الخرطوم، أوت 2007، ص 1.

2- الصادق عوض بشير، مرجع سابق، ص ص 143 – 150.

5- وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية، على المستويين القطري والعربي والتي من بينها: برنامج الزراعة المستدامة، الكفاءة الاقتصادية، البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج.

6- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

7- توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.

8- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك أساسي للتنمية.

9- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية.

10- الحد من الفقر في الريف من خلال الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل، ودعدم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة.

11- زيادة دور مساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في برنامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة.

أولا: مواطن القوة ومدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية

يقع الوطن العربي وسط قلب العالم، حيث يشغل مداخل آسيا وإفريقيا، ويسيطر على طرق الاتصال مع آسيا وإفريقيا وطرق الاتصال العالمية مع القارتين، ويغطي مساحة جغرافية تعادل 14 مليون كيلومتر مربع، تحتل بها المركز الثاني بعد الاتحاد السوفيتي[1]، وهذا الموقع الجغرافي يعتبر من أهم مواطن القوة التي يتربع عليها بلدان المنطقة العربية، والذي منحه ولا يزال يمنحه مزايا تنافسية جيواقتصادية كبيرة.

هذا وبالإضافة إلى العديد من المقومات والموارد الطبيعية الزراعية العربية الغنية والمتنوعة والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد العربي، وتتمثل في الأراضي الزراعية والغابية، إذ قدرت الأراضي الزراعية بـ 65 مليون هكتار، فيما بلغت مساحة الغابات 93.8 مليون هكتار، كذلك تتوفر الأراضي العربية على موارد مائية هائلة تقدر بـ 2282 مليار متر مكعب.[2]

وباعتبار أن الأزمة المالية العالمية تسببت في حدوث "الزعزعة المؤقتة للأمن الغذائي" والتي تعتبر الأزمات الاقتصادية أهم أسبابها، عكس الأمن الغذائي المزمن والتي تعود في الغالب إلى نمط السياسات الاقتصادية المعتمدة ومختلف العوامل الطبيعية، فسوف نركز خلال تحليلنا لنموذج "sowt" على نقاط القوة والضعف التي لها علاقة بالعوامل الاقتصادية، وهي التي يجب حصانتها من ارتدادات الأزمة المالية بأقل تقدير:

موطن القوة الأول: القطاعات الاقتصادية الرائدة (النفط نموذجًا)

النفط أو البترول أو الذهب الأسود كما يطلق عليه كثير من الباحثين والسياسيين والاقتصاديين وعامة الناس: هو من أهم دعائم الكيان الاقتصادي، والتي تشكل موطن قوة لدول المنطقة العربية، حيث تأتي أهمية النفط من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من رؤوس أموال، وكذلك باعتباره مورد للخزينة العمومية الرئيسي بحوالي 61 %.

1 – ناجي علوش، **الوطن العربي الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 1986، ط1، ص 127-132.

2 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي**، الخرطوم، جانفي 2003، ص 10.

وبالإضافة إلى ذلك يعتبر النفط المصدر الأساسي للعملة الصعبة، وباعتبار أن الاقتصاديات العربية تستحوذ على نسبة عالية من الاحتياطات المؤكدة العالمية منه، بلغت 57.5 % من الاحتياطي المؤكد العالمي.

الجدول(3-4): احتياطيات النفط الخام في بعض البلدان العربية لـ 2006 – 2010

الوحدة:مليار برميل

الدول	2006	2007	2008	2009	2010
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تونس	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	264.3	264.2	264.1	264.6	264.5
سوريا	3.0	2.3	2.3	2.3	2.3
العراق	115.0	115.0	115.0	115.0	115.0
قطر	26.2	25.1	25.4	25.4	25.4
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	41.5	43.5	44.3	46.42	41.7
مصر	3.7	3.9	4.2	4.4	4.5
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
عمان	5.7	5.7	5.5	5.5	5.5
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
الإجمالي	679.3	679.3	680.7	683.6	712.4

المصدر: منظمة OPEC الأقطار المصدرة للنفط ،تقرير سنوي،2011، ص 08

الشكل(3-10):احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية لسنة 2010

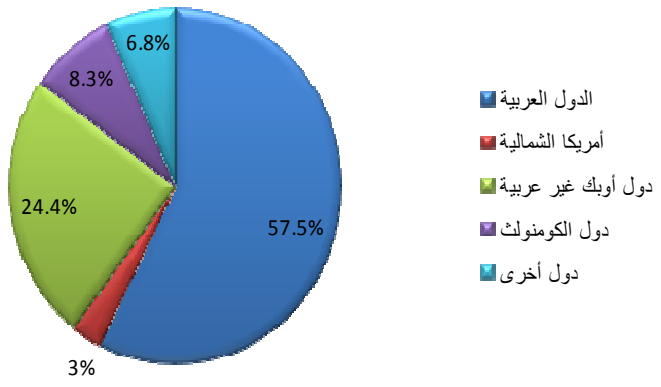

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011،ص84

المشكلة أن قطاع النفط وبرغم إستراتيجيته تلك، ذو معامل حساسية مفرط، فبفعل إفرازات الأزمة المالية العالمية ما يقحم بلدان المنطقة العربية وعلى الدوام في مايدعى بإشكالية الصدمة الخارجية.

فبمجرد ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية أخذت أسعار النفط في التراجع بشكل حاد ومؤثر بعد أن بلغ سعر البرميل 140 دولار أمريكي أي أعلى مستوياته في جويلية 2008، ثم تراجع سعر البرميل ليصل إلى 40 دولار للبرميل ابتداءً من جانفي 2009[1]، أي بتراجع حاد قدره 92.6 دولار للبرميل، ما يعادل نسبة انخفاض 70.6 %، وهو ما انجر عنه تراجع هائل في موارد الدول العربية النفطية المالية بلغت نسبة حوالي 18 % مقارنة بالعام الذي قبله.

الشكل(3-11): أسعار النفط الخام الشهرية

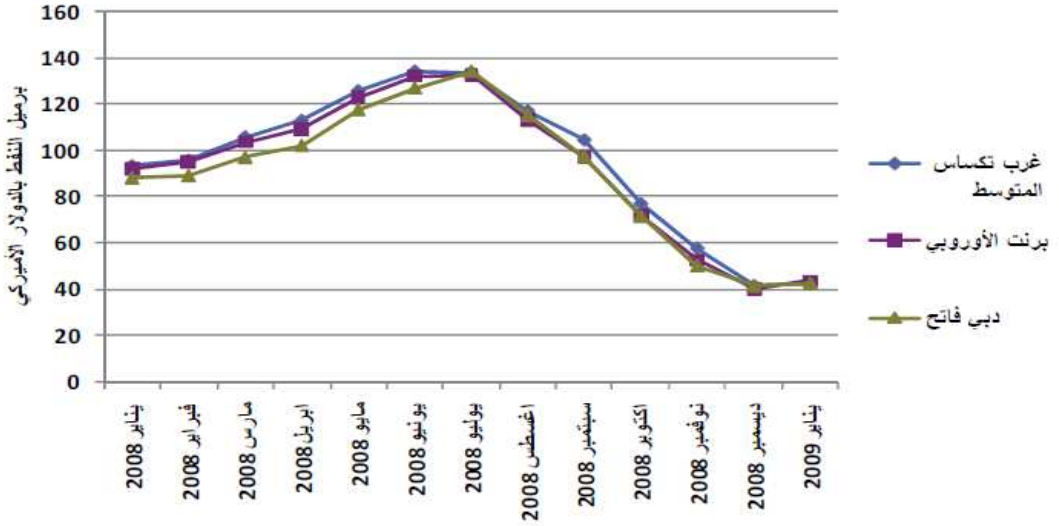

المصدر:منظمة العمل الدولية،**آثار الأزمة المالية العالمية والاقتصادية على البلدان العربية**،مرجع سابق،ص10

لقد أثر تراجع أسعار الوقود (النفط) على أسعار السلع الاستهلاكية، وذلك بإلغاء الدعم عليها وهذا نتيجة الضغوطات المفروضة على الموازنة[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثر بصورة واضحة على وضعية مؤشرات الأمن الغذائي ليس فقط بسبب عدم قدرتها على استيراد الغذاء في حالات انخفاض أسعار النفط، إذ أن إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في هذه البلدان لا تشكل إلا نسبة متواضعة من إجمالي الإيرادات النفطية، إنما تكمن المشكلة الرئيسية في نمط توزيع ثمار النمو للناتج المحلي الإجمالي، إذ يبقى طلب الفئات المحدودة الدخل والفقراء قاصرًا عن تحقيق متطلباتهم الغذائية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في طبيعة توزيع الدخل وثمار نموه باتجاه تقليص اللامساواة، والسعي نحو الرفاهية الاقتصادية لمحدودي الدخل والفقراء في هذه البلدان.[3]

موطن القوة الثاني: تطور صناعة الأسمدة

من المؤكد بأن صناعة الأسمدة العربية قد أصبحت جزءً أساسيًا وهامًا من صناعة الأسمدة على المستوى العالمي لجودة المنتجات والقدرة على توفير الكميات والموقع الإستراتيجي المتوسط للإقليم العربي بين القارات شرق وغرب، والقرب من قارة

1 – منظمة العمل الدولية، **آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية**، بيروت، 2009، ص 10.

2 –المرجع السابق، ص 11.

3 –سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 110.

أوروبا، بالإضافة إلى أنها (الأسمدة) تمثل أهمية كبيرة لاقتصاديات المنطقة العربية بحكم عائداتها المعتبرة بالنسبة للدول المصنعة والمصدرة لها، وتتفاوت نسبة الإنتاج من الأسمدة بأنواعها لتبلغ إلى 38 % من الإنتاج العالمي لسماد السوبر فوسفات يليها صخر الفوسفات بنسبة 27 %، بينما تراوحت نسبة الصادرات العربية لصادرات العالمية لتصل إلى 72 % من صخر الفوسفات، 46 % من حامض الفوسفوريك، 42 % من فوسفات الألمونيوم الثنائي.[1]

الجدول (3-5): حصة الأسمدة العربية من إنتاج والصادرات العالمية

المنتج	% الإنتاج العربي إلى العالمي	% الصادرات العربية إلى العالمية
الأموين	09	17
اليوريا	12	42
نترات الأمونيوم	09	-
صخر الفوسفات	27	71
السوبر فوسفات II	38	42
الفوسفات الأمونيوم II	07	15
الكبريت	12	20
البوتاس	04	04

المصدر: الإتحاد العربي للأسمدة، **صناعة الأسمدة في الوطن العربي الواقع والآفاق**، سوريا، 2009، ص 12.

أما بالنسبة للدول العربية كل واحدة على حدى فهي متوفرة، حيث يتركز إنتاج الأسمدة الآزوتية في مصر بإنتاج يقدر بـ 45 % من إنتاج الدول العربية لعام 2004، تليها قطر بنحو 22.6 % ثم السعودية بـ 7.4 % والإمارات بحدود 5.2%، ويتراوح إنتاج الجزائر والأردن والبحرين وليبيا ما بين 2.2 و3.8 % علمًا أن إنتاج الوطن العربي من الأسمدة الآزوتية قدر بنحو 17.6 مليون طن بمعدل سنوي يقدر بنحو 9.2 %، أما إنتاج الأسمدة الفوسفاتية فيتركز في المغرب بـ 30.1 % وتونس 28.4 %، ومصر 20.8 % من الإنتاج العالمي والمقدر بـ 7.55 مليون طن بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 3.6 %.[2] ومن جانبه أوضح الدكتور "احمد أبو اليزيد" مدير مركز الدراسات الاستشارية الزراعية بعين شمس أن العالم العربي استطاع ترسيخ مكانته كمحور لصناعة الأسمدة الدولية وذلك نتيجة لوفرة مواد الخام بما في ذلك الغاز الطبيعي وصخر الفوسفات و البوتاس حيث تمثل حصة المنطقة العربية وحدها حوالي ثلثي المخزون العالمي من الغاز الطبيعي و70 % من مخزون خام وصخر الفوسفات من مشروعات الأسمدة الجديدة. وأضاف أن الاستثمارات العربية في قطاع الأسمدة قاربت 05 مليار دولار منذ عام 2008، بما يؤكد على الدور التنموي والحيوي الذي يعول على هذه الصناعة ومساهمتها الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي.[3]

1 -الإتحاد العربي للأسمدة، **صناعة الأسمدة في الوطن العربي، الواقع والآفاق**، دمشق، سوريا، 2009، ص 03.

2- الصادق عوض بشر، **تحديات الأمن الغذائي**، مرجع سابق، ص ص 08.

3- هويدا عبد الحميد، **صناعة الأسمدة وجه آخر لصناعة الغذاء والكساء**، متاح على:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=496517&eid=885 تاريخ الإطلاع: 2012/12/05 ساعة:16:15

الشكل (3–12): الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي للعام 2010

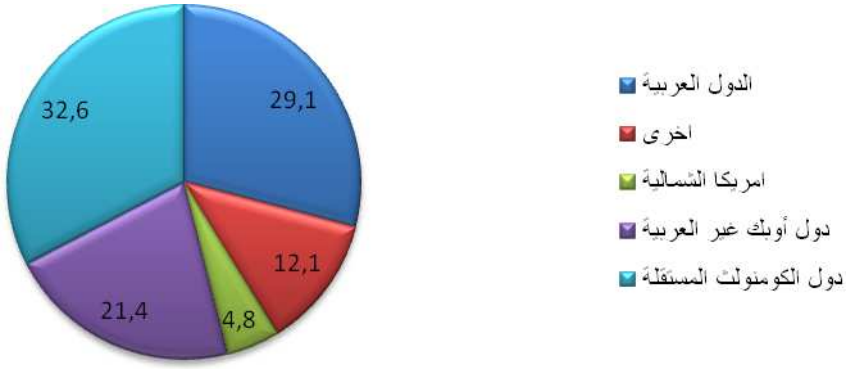

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011،ص84

لكن بفعل الأزمة المالية العالمية ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة بشكل ملحوظ خلال عام 2008، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها خاصة في الفترة الممتدة بين جانفي وسبتمبر من نفس السنة، حيث بلغ متوسط سعر حمض الفوسفوريك حوالي 1.404 دولار للطن، ويعود السبب الحقيقي إلى ارتفاع أسعار الأسمدة هو الزيادة التي طرأت في أسعار الغاز الطبيعي إذ أن الغاز الطبيعي يستحوذ على 70 % من تكلفة المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأسمدة النيتروجينية[1]، فارتفاع أسعار الغاز يمثل عامل ضغط على الشركات كثيفة الاستخدام للطاقة مما يؤدي إلى الزيادة في أسعار الأسمدة، وهو ما ينتج عنه في الأخير ارتفاع في أسعار الغذاء.

الجدول(3–6): أسعار بعض منتجات الأسمدة (2005–2009)

الوحدة:مليون دولار/للطن

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	الملاحظات
الأرمونيا	266.6 239.1	267.8 245.1	277.3 262.6	589.8 590.0	272.3 253.5	فوب الشرق الأوسك فوب يوزيني
ثنائي الفوسفات المونيوم	246.0 254.6	259.0 265.4	437.7 430.3	1039.6 1094.0	332.8 363.1	فوب الخليج الأمريكي فوب شمال إفريقيا
اليوريا	241.8 226.1	237.5 228.3	313.1 318.8	558.7 583.5	281.5 256.9	فوب الشرق الوسط فو شرق أوروبا
حمض الفوسفوريك	290.0	361.3	453.3	1404.0	…	فوب الخليج الأمريكي
الكبريت	66.1 62.9	55.7 52.8	182.5 110.3	445.7 491.3	43.3 37.8	فوب الشرق الأوسط فوب فانكوفر

المصدر:صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2010،ص329

1 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد2010، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،2010 ، ص 84.

كما أن الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة البترولية أدى إلى توقف العديد من الطاقات المنتجة في العديد من البلدان مثل أمريكا وأوروبا لارتفاع التكلفة فيها، فاعتمدت بالتالي على الاستيراد من المنطقة العربية فقد شهد عام 2007 طلبًا كبيرًا على كل أنواع الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية وخاماتها مثل صخر الفوسفات والكبريت والأمونيا، مما انعكس بشكل كبير على ارتفاع أسعار الغذاء.

ثانيا: بؤر الضعف وإشكالية اتساعها بالأزمة المالية

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية والأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، حيث أن سبب هذا المشكل هو احتواء المنطقة العربية على مجموعة معتبرة من بؤر الضعف ومواطن الخلل تعيق تحقيق البرامج والسياسات التنموية العربية، لهذا فهي بحاجة إلى إعادة النظر فيها ومعالجتها، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية، حيث أنها تزيد من المشكل تعقيدًا، وبشكل عام يمكن التطرق إلى مجموعة من بؤر الضعف فيما يلي:

البؤرة الأولى: الفقر واللامساواة في توزيع الدخول

يتحدد أحد أهم أسباب النقص والعجز الغذائي لدى بعض أفراد المجتمع بالفقر والتباين الواسع في توزيع الدخل بين هؤلاء الأفراد، لهذا تعاني العديد من اقتصاديات الوطن العربي من تفشي ظاهرة اللامساواة في توزيع الدخول فقد تبين أن 20 % من أفقر أفراد المجتمع، وتضمهم 11 دولة عربية منها لبنان بـ 08 % والأردن بـ 14.2 %، سوريا بـ 4،11 % وذلك استنادًا إلى خط الفقر الوطني، أما اليمن فقد بلغ 35 %، وكذلك فلسطين بـ 28 %[1]، حيث تمثل مجتمعات هذه الدول ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان الوطن العربي،الذين يتراوح ما يمكنهم التصرف به من إجمالي الناتج المحلي "PMB" في حدوده الدنيا ما نسبته 5.1 % في عمان، وفي حدوده القصوى 8.7 % في مصر، وتتوزع البلدان العربية الأخرى بين النسبتين المذكورتين.

في حين أن 20 % هم أغنى أفراد مجموعة الدول العربية المذكورة، إذ يقترب أقصى نصيب لها من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي نصف الناتج المذكور 47.60 % في سلطنة عمان، وأدناه 41.09 % في مصر، وذلك في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الجدول(3-7): نمط اللامساواة في توزيع الدخول في بعض البلدان العربية المذكورة

الدولة	السنة	أفقر 20%	أغنى 20%	نسبة أغنى20%الى أفقر 20%
الأردن	2000	6.9	45.20	6.5
العراق	2004	7.0	44.00	6.3
مصر	1991	8.71	41.09	4.7
الجزائر	1995	6.97	46.30	7.1
تونس	1990	5.86	46.33	7.9

1 - كريستينا برينت، طارق الحق، نورا كامل، **آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية** منظمة العمل الدولية، ، بيروت، أفريل 2009، ص 25-26.

المغرب	1991	6.57	46.30	7.1
الكويت	2000	5.9	45.30	7.7
عمان	2000	5.1	47.60	9.3
السودان	1996	7.6	44.80	5.9
موريتانيا	1995	6.19	45.59	7.4
اليمن	2000	7.4	42.00	5.6

المصدر: سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 135.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مصر تعد من أفضل الدول العربية الأخرى من حيث التباين في هيكل توزيع الناتج الإجمالي مقارنة بدولة سلطنة عمان، أي أن القدرة الشرائية للأغنى 20 % في عمان تبلغ 9.3 مرات مقارنة بأفقر 20 % من أفراد المجتمع العماني، في حين أن هذا المؤشر لا يتجاوز 4.7 مرات في المجتمع المصري، إلا أن هذا النمط من التباين في صوره كافة ما زال يعد صارخًا، وقاد فئات واسعة من الأفراد الأكثر فقرًا إلى عجزهم عن تحقيق متطلباتهم من الحاجات الأساسية الضرورية ولاسيما ذلك القدر من السعرات الحرارية في ظل توليفه من المكونات الغذائية التي تساعدهم على المساهمة في الأنشطة الاقتصادية.

كما تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء وبخاصة لدى الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، وتتفاوت الدول العربية في مستويات دخول الأفراد فيها حيث يتضح من بيانات البنك الدولي لعام 2010 بأن مستويات دخول الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا تعتبر مرتفعة نسبيًا حيث يتراوح متوسط دخل الفرد الشهري في تلك الدول بين نحو (6830) دولار كما في دولة قطر، ونحو (1240) دولار في ليبيا، ويبلغ نحو (507) دولار في لبنان، ويتراوح بين نحو (226) دولار ونحو (107) دولار في كل من تونس والجزائر، الأردن والمغرب وسوريا بينما يقل متوسط دخل الفرد عن (100) دولار في باقي الدول العربية.

وعادة ما تخصص الأسر الفقيرة نسب عالية من دخولها للحصول على الغذاء، وبالتالي فهي أكثر تأثرًا بتقلبات أسعار السلع الغذائية، فعلى سبيل المثال بلغت النسبة المخصصة من الدخل للحصول على الغذاء بالمنطقة الريفية نحو (35 %) بالمغرب، و(42 %) في الأردن، (48 %) في سوريا، و(49 %) في مصر، و(71 %) في العراق، ويقدر عدد الفقراء في الوطن العربي بحوالي (35) مليون نسمة وفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة في عام 2005م، وتعتبر فئات الفقراء أكثر تأثرًا بالتقلبات في أسعار السلع الغذائية (الأزمة الغذائية)، وأكثر حاجة للدعم وشبكات الأمان وبرامج الخاصة بالأمن الغذائي الدولي[1]،حيث جاء في دراسة للبنك الدولي بمناسبة اجتماع مجموعة العشرين في مدينة "بيتنبرغ" بالولايات المتحدة الأمريكية يومي 24 و25 سبتمبر 2009 أن 89 مليون شخص آخر سيعيشون أوضاع الفقر المدقع على أقل من 125 دولار أمريكي في اليوم بحلول نهاية 2010، وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية.[2]

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2010**، مرجع سابق، ص 26.

2- أشرف محمد دوابه، **الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسة الزكاة**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشارقة، 2011، ص 11.

البؤرة الثانية: ارتفاع نسبة البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة من بين أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات دول العالم رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية من جهة، ومستوى تقدمها من جهة أخرى، حيث تشير أغلب الإحصائيات المتاحة إلى تزايد معدلات الظاهرة لاسيما في الدول العربية، وهذا راجع إلى تشابك وتداخل جملة من التحديات والأسباب أهمها الأزمة المالية العالمية، حيث تسجل البطالة في الدول العربية أعلى معدلات لها في العالم، فحوالي 60 % من العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب، كما يشير تقرير مجلس الوحدة الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية الذي صدر سنة 2008 على أن نسبة البطالة في البلدان العربية ما بين 22 % و27 % من مجموع القوى العاملة، أما التقرير التابع لمنظمة العمل الدولية فقد قدر متوسط نسبة البطالة في الوطن العربي بـ 19.65 %، حيث أن كل ارتفاع بنسبة 1 % يؤدي إلى إحداث خسارة في الناتج المحلي الإجمالي العربي بمعدل 2.5 % أي نحو 115 مليار دولار وتتباين معدلات البطالة في الدول العربية الآسيوية عن الدول العربية الأفريقية حيث تقدر بـ 13.8 % بالنسبة للأولى و16.1 % بالنسبة للثانية، وهذا حسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادي سنة 2008، وحسب إحصائيات المكتب المركزي لإحصاء لسنة 2010 فقد قدرت نسبة البطالة بالجزائر بـ 10 %، تونس 13 %، مصر 8.9 %، سوريا 8.4 %.[1]

جاءت الأزمة المالية العالمية لتدهور من حالة سوق العمل في العالم، وكذلك صاحبتها فترات من البطالة وتصاعد حالات الفقر، ومن المعروف أن الأزمة المالية ألقت بظلالها على المنطقة العربية خاصة أسواق العمل، وقد بدأت آثارها بالظهور في مجالات التوظيف من خلال نقص في السيولة ومصاعب في التمويل، وبالتالي أثّرت على معظم القطاعات فتسببت بتعليق وتأجيل وإلغاء الكثير من المشاريع الحكومية والخاصة، مما أسفر عن موجات متتالية من الاستغناء عن الموظفين، وكذلك انخفاض المرتبات والأجور وانخفاض التحويلات المالية[2]، وبالتالي عدم القدرة على تأمين احتياجاتهم المعيشية، وخصوصًا عندما يكون الفرد مسؤولًا عن أسرة تعوّل عليه في تأمين مستلزمات العيش الكريمة.

وكما حذر رئيس البنك الدولي "روبرت زوليك" من إمكانية تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة بطالة في كافة أنحاء العالم وقال في مؤتمر صحفي عقد بمقر البرلمان الفرنسي إن أزمة البطالة ستزيد من تفاقم أزمتي الغذاء والوقود اللتين ستؤديان إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في العديد من دول العالم، كما حذر أن ارتفاع نسبة البطالة ستؤدي إلى حالة من السخط الاجتماعي.[3]

---

1 – أحمد طرطار، سارة حليمي، **واقع وآفاق البطالة في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر،2011، ص 06.

2 – قرطالس فتيحة، صدقاوي صورية، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي**، مداخلة ضمن ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،الجزائر، 15-16نوفمبر، 2011، ص10.

3 – **تحول الأزمة المالية إلى أزمة بطالة**، متاح على ا http://www.alarab.net/Article/99838 اطلع عليه 2012/12/08 على الساعة، 10:20.

الجدول(3-8): تقديرات القوة العاملة العربية ونسبة البطالة (97-2010)

التقديرات	1997	1999	2000	2002	2009	2010
القوى العاملة العربية (بالمليون)	94.0	98.0	104.0	115.5	125.0	146.0
الزيادة السنوية (مليون وظيفة)	5.3	4.0	3.3	5.8	3.6	4.2
نسبة الزيادة السنوية (%)	7.2	4.3	3.6	5.5	2.9	4.2
أعداد المتعطلين (بالمليون)	11.7	12.0	16.4	21.6	25.2	32.0
متوسط نسبة البطالة المقدرة %	12.4	14.0	15.7	18.7	20.2	21.9

المصدر: فرطاس فتيحة ،صدقاوي صورية ،**تداعيات الأزمة على العمالة في الوطن العربي**، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،ص10

ويرتبط مستوى التباين في توزيع الدخل بتزايد عدد الفقراء الغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية مما يؤدي إلى تفاقم الفقر.[1]

وعمومًا يمكن القول أن تداعيات الأزمة تعمل في اتجاهين لتزيد من حدة أوضاع التشغيل تعقيدًا:

أولاً: هو استغناء المؤسسات عن بعض أو جميع العاملين فيها عند انهيارها أو تحويل مركز أعمالها.

ثانيا: هو تقليل فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل.[2]

ولذلك فالأرقام المتوفرة لكل دولة على حِدا تشير إلى تذبذب معدلات البطالة خلال السنوات الماضية في الكثير منها، حيث عرفت استقرارًا عند حدود 14 % بين سنتي 2000 و2007، حسب تقرير منظمة العمل الدولية، لكن ارتفعت إلى 14.37 % في عام 2008، ويعود ذلك لبداية تأثير الأزمة على أسواق العمل.

البؤرة الثالثة: العجز المزمن في الميزان التجاري

تعاني البلدان العربية باعتبارها جزءً من البلدان النامية، تأخرًا هيكليا في اقتصاداتها، وبخاصة الزراعية منها، وتبعًا للتقديرات الرقمية المتوفرة والمتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية للوطن العربي، يتبين أن الميزان التجاري الزراعي يعاني عجزًا مزمنًا رافقه منذ نهاية القرن العشرين على وجه الخصوص، فقد بلغ هذا العجز حوالي 16.6 مليار دولار 1997، كما عرف الميزان التجاري الغذائي عجزًا بلغ 14 مليار دولار وأن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية منخفضة للغاية[3]، لهذا فإن هذه الوضعية حرجة تحتاج إلى بذل الجهود من أجل تجاوزها، والجدول الموالي يوضح تطور الاستيراد الزراعي الغذائي العربي خلال الفترة من العام 2003 إلى غاية العام 2010.

من بيانات الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات الزراعية الغذائية العربية من عام إلى آخر، فقد عرف العام 2007 ارتفاعًا ملحوظًا في قيمة الواردات الغذائية بزيادة تقدر بحوالي 20 %، وتعتبر السعودية من أكبر الدول المستوردة للمواد

1- بوخرزة مفيدة، طاهر زهير، **تداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي**، مرجع سابق، ص 18.

2 – قرطالس فتيحة، صدقاوي صورية، مرجع سابق ذكره، ص 11.

3 فوزية غربي، مرجع سابق، ص 225-226.

الغذائية، حيث بلغت قيمة وارداتها 115278.05 مليون دولار أمريكي، تليها الإمارات ثم مصر، وهذا خلال سنة 2008.

الجدول(3–9): الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي لفترة (2003–2010)

الوحدة:مليون دولار

البيان/العام	2007-2003	2008	2009	2010
الواردات الكلية	327295.02	576052.49	529750.67	577386.90
الواردات الزراعية	39198.42	65279.79	62026.67	70539.28
الواردات الغذائية	31554.04	55178.80	49750.16	7.56310
الصادرات الكلية	444174.91	912104.12	654924.84	689731.46
الصادرات الزراعية	26633.59	18367.32	18773.72	21066.58
الصادرات الغذائية	21248.64	14095.38	15015.16	16835.52
الفجوة الكلية	116879.89	336051.63	125174.17	112344.56
الفجوة الزراعية	-12564.83	-46912.47	-43252.95	-49472.7
الفجوة الغذائية	-10305.4	-41083.42	-34735	-39475.18

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،2011 ،مجلد31،ص(134،133،132،215،214،213)

-الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،2009 ،مجلد29،ص(131،212)

من خلال الجدول يتوضح لنا أن قيمة الواردات الغذائية قد بلغت في متوسط الفترة (2003-2007) حوالي 32.7 مليار دولار بما يمثل حوالي 9.6 % من الواردات الكلية العربية، وحوالي 80.5 % من الواردات الزراعية العربية.

وتدل هذه القيم على تبعية بلدان المنطقة العربية واعتمادها الكبير على الخارج لتوفير احتياجاتها من الغذاء، وهو ما أدى إلى حدوث تدهور في ميزانها التجاري.

ففي ظل الأزمة المالية العالمية وتبعًا للركود الاقتصادي تراجع الطلب نتيجة تدهور القدرة الشرائية (خاصة في الدول المتقدمة)، حيث تراجعت قيمة المبادلات التجارية في العالم بأكثر من 30 % بين سنتي 2008 و2009، مما أدى ذلك إلى تراجع الإنتاج في الدول المصنعة مما تسبب في انخفاض حاد في أسعار المواد الأولية والتي تعول عليها دول المنطقة العربية من باب أنها المصدر الرئيسي للعملة الصعبة للعديد منها مما أجبر هذه الدول على دفع أموال أكثر للحصول على وارداتها الغذائية بالمقابل حصولها على أموال أقل من صادراتها وهو ما دل على استمرار الواردات الغذائية في الارتفاع لتصل في عام 2008 إلى 55.1 مليار دولار وذلك بما يمثل 9.5 % من الواردات الكلية، وحوالي 84.5 % من الواردات الزراعية، وهو ما أدى إلى تدهور الميزان التجاري لاقتصاديات دول المنطقة العربية.[1]

1 – بوخرزة نصيرة، طاهر زهير، مرجع سابق، ص 13.

ثالثا: رصد التهديدات القائمة

بقدر ما تتعلق مواطن القوة وبؤر الضعف بالبيئة الداخلية والهيكلية للدول العربية واقتصادياتها، فإن أغلب التهديدات التي تعرقل تحقيق الأمن الغذائي تأتي من اختلالات المحيط الخارجي الذي تتعامل معه الاقتصاديات العربية تأثيرًا وتأثرًا، ولعل الأزمة المالية العالمية تعتبر من أبرز تلك التهديدات بذاتها أو من خلال تأثيراتها على ما سبق وعلى ما هو آت ضمن ما تتضمنه هذه التهديدات.

التهديد الأول: الديون الخارجية وتنامي حالة انعدام الشفافية

تتفاقم المشكلة الغذائية في اقتصاديات المنطقة العربية عندما يرافق انخفاض أو عجز في السيولة إشكاليات المديونية الخارجية وتتحول هذه الثنائية إلى أزمة غذائية حقيقية متفاقمة، إذ عندما تتجاوز الالتزامات الخارجية للدولة مواردها النقدية.[1]

الجدول(3-10):المديونية العامة الإجمالية للدول العربية للسنوات(2005-2009)

الوحدة:مليون دولار

	الدين العام الخارجي القائم						خدمة الدين العام الخارجي					
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	7.2	7.30	7.31	5.13	23	6.49	594	628	675	7.75	551	634
تونس	18.99	18.09	20.14	21.93	48.2	21.54	2.09	2.92	2.60	2.13	2.36	2.29
الجزائر	17.91	5.61	5.60	5.58	3.9	5.457	5.84	13.31	1.43	1.21	1.00	667
جيبوتي	415	427	441	579	60.5	5.681	30	26	27	38	16	14
السودان	27.00	27.60	31.18	33.54	61.4	634	303	237	225	680	265	521
سوريا	4.90	4.22	5.13	5.37	8.7	37.45	338	637	688	374	620	638
عمان	3.86	4.82	5.96	6.88	15.3	4.469	239	310	626	608	408	469
لبنان	18.87	20.04	20.94	20.86	60.2	8.211	3.11	4.14	4.05	4.22	4.44	4.19
مصر	29.69	28.96	32.84	32.12	17.7	20.27	3.11	3.48	2.42	3.09	2.65	2.48
المغرب	12.44	13.71	14.90	16.49	21.4	34.99	2.40	2.10	2.46	2.20	18.30	2.08
موريتانيا	2.13	1.30	2.71	2.62	103.6	23.57	143	91	86	77	61	108
اليمن	5.17	5.47	5.82	5.89	21.5	3.319	208	227	265	278	253	225
	147.80	137.56	152.98	157.00	163.19	173.01	18.42	28.13	15.56	17.68	14.54	14.63

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- تقارير صندوق النقد العربي ل2010، **جداول إحصائية**، ص،ص388-389
- تقارير صندوق النقد العربي ل2010، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي واسعار الصرف**، ص193
- تقارير صندوق النقد العربي ل2011، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي واسعار الصرف، ص196**

شهدت الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية مما أدى إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي لهذه السلع الأمر الذي نجم عنه زيادة العجز في الموازنة العامة في العديد من الدول المقترضة، وقد بدأت هذه

1- سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 107.

التطورات إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي من قبل عدة دول عربية مما ساهم في ارتفاع مديونيتها، حيث ارتفع الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 2.3 % عام 2008 بعد أن ازداد بنسبة 9.5 % عام 2007، وقد ارتفعت المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة من 153 مليار دولار في عام 2007 إلى 156.5 مليار دولار عام 2008 وهو أعلى مستوى وصلت إليه هذه المديونية، وقد ساهمت جملة من العوامل في التأثير على حجم الدين العام الخارجي أهمها وأثقلها تأثيرًا هي الأزمة المالية العالمية، أما على المستوى التفصيلي فقد كانت ارتفاعات المديونية الخارجية بدرجات متفاوتة، فقد نما الدين الخارجي للمغرب بنسبة 16.2 لعام 2008 في حين لم يتجاوزها في السودان بنسبة 8 % وسوريا بـ 3 % ونحو لا يتجاوز 1 % فقط بالنسبة لليمن.

أما على مستوى بعض الدول الأخرى فقد انخفضت مديونيتها الخارجية كموريتانيا فقد انخفضت بنسبة 3.2 % عام 2008، ومصر بنسبة 2.2 %، كما تراجعت المديونية العامة الخارجية لكل من الجزائر ولبنان 0.4 % و20.9 مليار دولار على التوالي، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى قيام هذه الدول بالسداد المبكر لجزء من مديونيتها الخارجية المستحقة للدول والهيئات المقترضة.[1]

وتزامنًا مع ظهور الأزمة المالية العالمية، تنامت حالة انعدام الشفافية "la transparence"وتـزايد الفساد " la corruption" في معظم اقتصاديات الدول العربية، مما أدى إلى إفساد الأنظمة الاقتصادية وضياع مواردها وتمركزها عند فئات محدودة، مما يزيد من تفاقم المديونية الخارجية ليتنامى بذلك الفقر والجوع وتتدنى القدرة على تحقيق أمن غذائي مناسب لأفراد المجتمع.

وعلى الصعيد العربي، يشير تقرير الفساد لـ 2007 على تنامي حالة انعدام الشفافية وتزايد الفساد في معظم البلدان العربية إذ أكد التقرير أن ترتيب الدول العربية في مسألة الفساد ينحصر بين الدولة ذات الترتيب 31، وهي الإمارات العربية المتحدة، والدولة ذات الترتيب 160 وهي العراق وذلك من مجموع 163 دولة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقدرت قيمة مؤشر الفساد بنحو 19 في العراق بوصفها الدولة الأكثر فسادًا، وما قيمته 6.2 في الإمارات بوصفها الدولة الأقل فسادًا بين الدول العربية، وجدير بالذكر أن الدول الأكثر فسادًا تعد أقل مقدرة على مواجهة الصدمات، ولاسيما في حالة انعدام الأمن الغذائي، وقد تقودها هذه الصدمات إلى حالة من الجوع والبؤس والفقر أكثر حدة من نظيرتها ذات البنى التحتية الساعية إلى تقليص الفساد.[2]

التهديد الثاني: تقلص المعونات الغذائية

المعونة الغذائية هي أقدم أشكال المعونات الخارجية وأحد الموضوعات الأكثر جدلًا، حيث يرجع لها الفضل في إنقاذ أرواح الملايين وتحسين المعيشة لأعداد أكبر من ذلك،[3] كما أن توظيف المعونة الغذائية يعد إحدى أدوات تعديل آلية السوق وضبطها للوصول إلى نموذج احتكار القلة، إذ أن البلدان المتقدمة المنتجة والمصدرة للقمح تفضل تقديم المعونة الغذائية بغية

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2009، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،2009 ص 162.

2-سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 137-138.

3-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة (هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي)**، 2006، ص 03.

تخفيض الفائض من الإنتاج المحقق في اقتصادياتها الزراعية، ولذا فهي لا تهدف في الأساس احتياجات المجتمع في البلدان الأقل نمو بقدر استهدافها تنظيم أسواق صادرات الجنوب للدول الكبرى المنتجة لهذه السلعة ومن ثم تعظيم أرباحها.

وتختلف المعونات الغذائية باختلاف أنماط تحويلها إلى البلدان الأقل نمو، فمنها على شكل تحويلات مالية تتحملها ميزانيات الدولة المانحة في صورة دعم مالي للصادرات الغذائية، ومنها ما تشكل سلعًا غذائية مثل الحبوب، فضلا عن أن المعونات تأخذ شكل تسهيلات ائتمانية للصادرات الغذائية.[1]

ونظرًا إلى دخول عدد من الجهات المانحة الرئيسية في مرحلة من الركود ومواجهتها بشكل متزايد من الضغوطات المالية، تتزايد المخاوف من تراجع مستويات المعونة الغذائية الرسمية للتنمية والمساعدات الدولية، وهذا بسبب اعتماد بعض البلدان العربية اعتمادًا كبيرًا على المساعدات الخارجية.

الرسم البياني(3-13): المساعدات الرسمية والمعونة الرسمية للتنمية

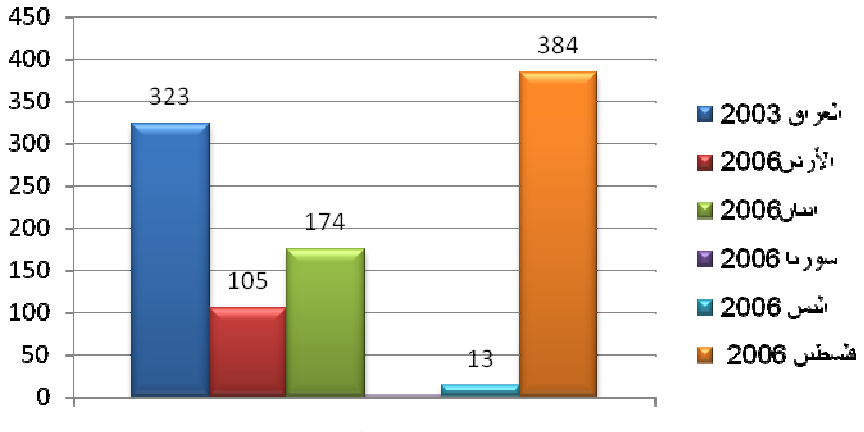

المصدر: منظمة العمل الدولية، تداعيات الأزمة المالية على البلدان العربية، بيروت، 2009، ص 25.

وقد شهدت أسعار القمح العالمية عام 2008 نتيجة للأزمة المالية ارتفاعًا غير مسبوق، إذ وصلت أسعاره حوالي 338 د/طن، بزيادة تقدر بـ 170 % مقارنة بنظيرتها في مطلع العقد نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى خفض الفائض منه، ولاسيما في الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للجنوب «الو.م.أ، كندا، الأرجنتين، أستراليا، فرنسا»فتراجعت بذلك حجم المعونات الغذائية التي كانت تتلقاها الدول المنخفضة الدخل (المستوردة للغذاء) والتي من بينها عدة بلدان عربية، لتشكل بذلك أعباء جديدة على أمنها الغذائي بسبب تنامي احتياجاتها من الغذاء، وعزوف الدول المصدرة الرئيسة للحبوب عن اجتزاء كميات كبيرة من فائضها الغذائي لأغراض المعونة المذكورة، وذلك للحفاظ على مستوياته السعرية المستهدفة، فضلا عن تعظيم أرباحها جراء ارتفاع الأسعار.

وفي حالة ارتفاع المديونية الخارجية وتنامي أعباء خدمتها، ولاسيما في البلدان العربية، فمن المحتمل في ظل ارتفاع أسعار الحبوب أن يتراجع حجم وارداتها من السلع الغذائية الرئيسية وبالتالي تتولد أوضاع غير مرغوب فيها لأمنها الغذائي.[2]

1- سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 95-96.

2- سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 100، ص 79.

التهديد الثالث: انخفاض مستوى التحويلات المالية

تعتمد بعض بلدان المنطقة العربية « بلدان الشرق الأوسط » بشكل كبير على التحويلات المالية من الخارج، حيث تعتبر هذه الأخيرة بالنسبة إلى عدد كثير من الأسر مصدر أساسي للدخل تعوض بشكل جزئي عن النقص في الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية الرسمية، إلا أن آثار الأزمة المالية العالمية حالت دون ذلك حيث انقطع هذا المصدر مما أدى إلى تدني مستوى معيشة شرائح كبرى من السكان في العالم العربي بشكل سلبي.

الشكل(3-14): إجمالي التحويلات المالية لـ 2007

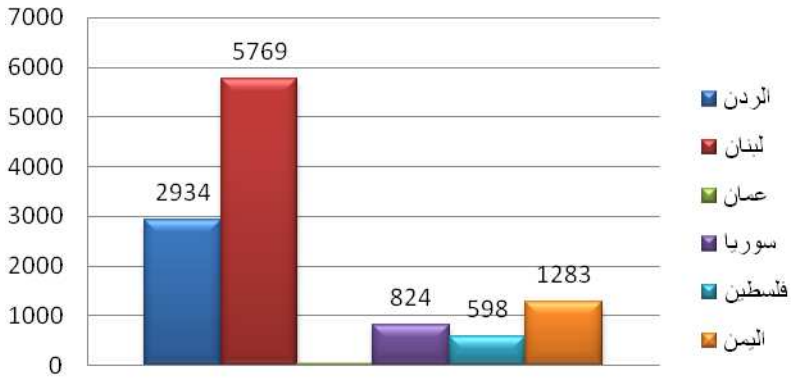

المصدر: منظمة العمل الدولية، **آثار الأزمة المالية على البلدان العربية**، بيروت، أفريل 2009، ص 17.

يعتبر حجم التحويلات المالية إلى عدد من البلدان كبيرًا حيث بلغ حوالي 6 مليارات دولار في لبنان و3 مليار دولار في الأردن، حيث يتضح مدى اعتماد بعض اقتصادياتها عليها وذلك من خلال مقارنة مستوى التحويلات المالية إلى إجمالي الناتج المحلي الوطني، فنجد أنها قد شكلت أكثر من خمس إجمالي الناتج المحلي عام 2005 في لبنان، تليه الأردن بنحو 20 %.[1]

وقدر البنك العالمي بأن المهاجرين المنحدرين من البلدان النامية أرسلوا إلى بلدانهم الأصلية سنة 2008 ما يقارب 328 مليار دولار أمريكي، أي ثلاث مرات حجم المساعدات العمومية للتنمية التي تلقتها هذه الدول في نفس الفترة (119.6 م دولار) ويعود السبب الرئيسي لتناقص حجم التحويلات إلى التضخم الذي تشهده البلدان المصنعة التي يعيش فيها المهاجرين، فهؤلاء ومن أجل مجابهة الغلاء، سيضطرون إلى إرسال مبالغ أقل لعائلاتهم، هذا وبالإضافة إلى ارتفاع غير المسبوق لمعدلات البطالة خلال الأزمة في هذه الدول، ونتيجة كل ذلك، تناقص الأموال التي تتحصل عليها عائلات المهاجرين مما أدى إلى تناقص قدرتهم الشرائية، وهذا تهديد إضافي لأمنهم الغذائي.[2]

رابعا: إحصاء الفرص المتاحة

لتجاوز حالة الجوع وانعدام الأمن الغذائي يجب التركيز على الفرص المتاحة التي تزخر وتتوفر عليها الاقتصاديات العربية والتي يمكن أن يحدث استغلالها معبرًا مسرعًا، وهي فرص متوفرة يجب الاهتمام بها وترقيتها من مستوى الوفرة إلى مستوى

1 - كريستينا برينت، طارق الحق، نورا كامل، مرجع سابق ذكره، ص 16-17.

2 -بوخرزة نصيرة، طاهر زهير، مرجع سابق، ص 16-17.

المتاح، وفي ظل الآثار المتعددة الصعد التي تفرزها الأزمة المالية العالمية فإن ذلك الاهتمام يجب أن يتضاعف. وتنحصر مجمل تلك الفرص ضمن:

الفرصة الأولى: استغلال الموارد المتاحة وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي

صار توفير الغذاء، وتحقيق الأمن الغذائي الشغل الشاغل لصناع القرار والعلماء والاقتصاديين وخبراء التخطيط الإستراتيجي الذين يطمحون إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد تكرس الاهتمام العالمي بهذه القضية منذ إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي الذي صدر عام 1996، عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي طالب الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي المستدام للأجيال الحاضرة والمقبلة، ولا يخفى على أحد دور الزراعة في توفير الغذاء والأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر[1]، ومن أجل بدء هذه العملية لابد من استغلال الموارد المتاحة في بلدان المنطقة العربية، ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، إضافة إلى وضع سياسات مالية إرشادية قادرة على الاستفادة من كميات المياه المتاحة وتوظيفها بشكل فعال لزيادة الرقعة الزراعية مما يقود إلى تنمية ونمو اقتصادي ملموس.

ولضمان استمرارية التنمية الزراعية يجب السعي إلى زيادة هذه الموارد وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال تكنولوجيا الأكثر تطورًا في العملية الإنتاجية[2].

وترى الدكتورة "فوزية غربي" أن التخلف الذي يعيشه القطاع الزراعي في دول المنطقة العربية راجع في الأساس إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، حيث ظلت تتراوح ما بين 5-8 % من مجمل الاستثمارات الموجهة للقطاعات الإنتاجية والخدمية[3]، وقدرت نسبة الاستثمار الموجهة للقطاع الزراعي في الجزائر بنسبة لا تزيد عن 2 % من مجمل الاستثمارات، والسودان قدرت نسبتها بنحو 15 % ومصر 4 % وفي المملكة الأردنية الهاشمية 3.4 % (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2007)، ويعزى ضعف الاستثمارات إلى عزوف المستثمرين عن الولوج إلى القطاع الزراعي لما يحفه من مخاطر طبيعية وتقلبات سعرية مما يقلل من العائد المحقق[4]، رغم أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحد من الواردات، وتحسين الميزان التجاري الزراعي والعام وميزان المدفوعات وبذلك فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي، وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم الأمن الغذائي بمفهومه الشامل.

إذ أن التنمية الزراعية لا تعني تضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك فحسب، ولكنها تمتد إلى رفع أو استغلال الموارد المتاحة، وعلاج الخلل في الميزان التجاري، وإقامة المشروعات الجديدة لتستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة، وزيادة قدراتهم للمساهمة في علاج مشكلة البطالة، وتوليد فرص العمل للريفيين، وتوفير المواد للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى.[5]

---

1 – مؤتمر التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، كلية الزراعة، جامعة تشرين، 27-30 نوفمبر 2006، ص 02.

2 – فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص 39.

3 – عبد الله أحمد عبد الله، وكرار أحمد بشير عبادي، **رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد06، 2008، ص 30.

4 –سلمان سيد أحمد السيد، **الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد06، 2008، ص 40.

5– فوزية غربي، مرجع سابق، ص 344.

الفرصة الثانية: الاستثمارات الأجنبية

تشكل الاستثمارات الأجنبية في مجال الزراعة دورًا حيويًا وأساسيًا لابد منه لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة إلا أنها ما زالت لم ترقى إلى المستوى المأمول، حيث بلغت عام 2007 ما يقارب 53 مليار دولار أمريكي فقط من مجموع قدره 1.833 مليار دولار في نفس السنة، وغالب هذه الأموال مستثمرة في القطاعات الزراعية التحويلية والتسويقية.[1] إلا أنها تعتبر من الفرص المتاحة لدول المنطقة إذا ما تم استغلالها في المشاريع التنموية خاصة منها الزراعية، وذلك من خلال تشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلعب دورًا أكبر في التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك عبر تطبيق برامج واسعة النطاق للإصلاح الاقتصادي تستهدف تعزيز جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وذلك من خلال:

- خلق مناخٍ مواتٍ للاستثمار وذلك لحفز المزارعين على قيام استثمار مسؤول اجتماعيًا هم وغيرهم من المستثمرين سواءً المحليين أو الأجانب.[2]
- إيجاد حوافز جديدة، أو تطوير الحوافز القائمة لتتناسب مع احتياجات ومتطلبات المستثمرين.
- تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا الاستثمار في الدولة المهتمة باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

الجدول(3-11):متوسط التدفقات السنوية للإستثمار الأجنبي المباشر

الوحدة:مليون دولار

الدولة	2005-2006 الى الزراعة		2007-2008 الى جميع القطاعات	
مصر	30	100	13084	15319
المغرب	2	5	2988	4121
سوريا	6	15	621	1355
تونس	8	11	2045	2187
عمان	…	…	1746	3200
السعودية	08	24	15195	31270

المصدر:منظمة الأغذية والزراعة،حالة الأغذية والزراعة "**الإستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**"،روما،2012،ص ص 26-131

ومن جرَّاء الأزمة المالية ونتيجة لتشديد إجراءات وشروط الحصول على القروض تقلصت هذه الاستثمارات بأكثر من 50 % بين سنتي 2008 و2009 وذلك من 1 مليار دولار إلى 500 مليون، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في مجمل الاستثمارات المعتمدة في مصدرها على القروض البنكية.[3]

1- بوخرزة نصيرة، طاهر زهير، مرجع سابق، ص 8-10.

2- منظمة الزراعة والأغذية، **حالة الأغذية والزراعة (الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل)**، روما، 2012، ص 07.

3 - بوخرزة نصيرة، طاهر زهير، مرجع سابق، ص 9

خاتمة الفصل:

يواجه العالم العربي العديد من التحديات التي تفرزها ظاهرة العولمة وإفرازاتها في جميع المجالات وفي مقدمتها تحديات الأمن الغذائي، فمسألة التبعية الغذائية تطرح بكل ثقلها على الحكومات العربية من أجل البث فيها ووضع أنجع السبل للارتقاء بها إلى مستويات تكسر كل أشكال التبعية الغذائية التي يتخبط فيه العالم النامي بشكل عام والعربي بشكل خاص، ولمواجهة هذا الوضع الذي أصبح يهدد هذه الدول لابد من تكثيف الجهود والعمل على التخفيف من مشكل التبعية وهذا عن طريق الاهتمام بالقطاع الزراعي بزيادة حجم الاستثمارات فيه وتوزيع عوائده بصورة تؤدي إلى تقليص فاعلية المتغيرات المؤدية إلى الجوع.

ومن خلال دراستنا استخلصنا أن مساهمة القطاع الزراعي لدول المنطقة العربية في توفير الإمدادات الغذائية الرئيسية من مجموع الموارد المتاحة يعد محدودًا جدًا، مما أدى إلى تبعية واضحة سواءً على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، والأمر الذي يدل على ذلك حجم الواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري من جهة وإلى خفض جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العوائد النفطية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الأمن الغذائي العربي عرضة للصدمات الاقتصادية والتقلبات في أسعار الغذاء العالمية.

الخاتمة

الخـــــــاتمة العامة

لقد ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية في مفاقمة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في المنطقة العربية والتي لا تزال دولها تعتمد بشكل كبير على إنتاج واستخراج الموارد الطبيعية، وهي ترى اليوم جهودها الرامية لتنويع مصادر الدخل مهددة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى ما أفرزته الأزمة, فإنّها قد ألقت الضوء مجددا على ما يعانيه العالم العربي من أزمة مزمنة في أوضاع الأمن الغذائي، ودفعت إلى سطح الأحداث بقضية التنمية الزراعية العربية وإمكانيات التكامل العربي وترقية التجارة البينية لتحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة للتصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية،ولمختلف التهديدات القادمة.

من خلال ما تقدم في الدراسة تظهر خطورة الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي العربي، وضرورة التحرك في سبيل مواجهة السيل الجارف لتداعياتها ،وتحقيق اكتفاء ذاتي على الأقل في السلع الواسعة الاستهلاك.

إخـتبار الفرضيات.

دفعتنا هذه الدراسة إلى إستخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص تلك النتائج في مايلي:

- يعتبر النظام المصرفي بالولايات المتحدة الأمريكية من أكثر العوامل المسببة في نشوب الأزمة المالية واتساعها وهذا بسبب أسعار الفائدة المرتفعة التي تتعامل بها البنوك، هذا بالإضافة إلى التعامل بالمشتقات المالية والحجم الهائل الذي بلغته سنة 2007 مما زاد من وطئتها.
- قادت الأزمة المالية التي بدأت في المركز الرئيسي للنظام الرأسمالي إلى أزمة ركود عالمي شملت مختلف القطاعات الإقتصادية والاجتماعية للدول، والتي من بين مظاهرها، تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط والمواد الغذائية، وكذلك تصاعد معدلات البطالة والتضخم بالإضافة إلى تراجع الإستثمار وانسحاب رؤوس الأموال وأخيرا ارتفاع العجز التجاري في كثير من الدول الصناعية إلى مستوى قياسي.
- لارتفاع أسعار المواد الغذائية انعكاسات على المستوى الدولي ويتمثل ذلك في تأثيره على الاقتصاد الكلي بالزيادة في معدلات التضخم، إضافة لتأثيرها على زيادة معدلات الفقر وحالة سوء التغذية، وبالتالي ظهور حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني مثل التظاهرات وحالات الشغب وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

نتـــــائج الدراسة.

لقد تم بلورة الاستنتاجات على ضوء هذه الدراسة فيما يلي:

- يعتبر الأمن الغذائي لأي وطن قضية أساسية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة وهذا حتى ينعم هذا الوطن بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- إن من أهم العوامل المتسببة في ارتفاع أسعار الغذاء هو ارتفاع أسعار النفط وتزايد استخدام المنتجات الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي والظروف الطبيعية غير الملائمة إضافة لفرض قيود على الصادرات من قبل بعض الدول المصدرة للمنتجات الغذائية
- هناك فجوه غذائية تزداد وتتسع يوما بعد يوم، ومما يزيد الأمر خطورة أكثر، هو ازدياد حجم أزمة الغذاء العالمية.
- من خلال سياق المؤشرات الإحصائية المدرجة في متن الرسالة تبين أن جميع الدول العربية هي مستورد صافي للغذاء وحتى الدول الغنية منها.

التوصيـــــــــات.

بعد عرض جملة نتائج الدراسة سوف نستعرض التوصيات التالية:

– تنويع وتطوير الموارد الإقتصادية وخاصة التي هي خارج قطاع المحروقات، وهذا من أجل حمايتها من الصدمات الخارجية أو على الأقل تجنيب مواردها من تلك المخاطر.

– وضع وتطوير استراتيجيات للتنمية الزراعية المستدامة، مع أخذ بعين الاعتبار الموارد المتوفرة محليا في البلد المعنى وميزته النسبية في إنتاج مختلف المحاصيل والسلع الزراعية.

– دعم الريف الزراعي العربي ولاسيما أن أكثر معدلات الفقر توجد فيه وتأمين مقومات زيادة الإنتاجية الزراعية وتوطين الصناعات الغذائية في أماكن وجود الموارد الزراعية.

- إعطاء القطاع الزراعي الأولوية القصوى في الخطط الإنمائية العربية وزيادة نصيبه من إجمالي الاستثمارات الكلية من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي والتحصن ضد أخطار الاحتكار الدولي للغذاء.
- تشجيع البحث العلمي ومراكز الدراسات لتجميع العمل الزراعي ومواجهة الأزمات الغذائية التي يمكن أن تقع في المستقبل، فاستفحال هذه الأزمة قد يقضي على كل أحلام النمو والتقدم.
- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي مع تطوير البنية المؤسسية والتشريعية بالقدر الذي يسمح بإيجاد نظام فعال للزراعة التعاقدية لربط الزراعة بقطاع الأعمال.
- عمل الحكومات العربية على تقديم تحفيزات (مثل ضمان الأسواق ، أنظمة الائتمان ، الدعم الموجه ، إدارة المخاطر، الإعفاءات الضريبية ...الخ) لتشجيع المزارعين للاستثمار في التقنيات الحديثة خاصة في الأراضي التي تتوفر فيها موارد مائية كافية.

- نقل التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في مجال التطبيق الزراعي بين الدول العربية، وتنمية التجارة الزراعية البينية، وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية للدول العربية ومستلزمات إنتاجها، وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة.

أفـــــــاق الدراســـــــة.

مع كل ما تقدم ،فإننا لا نعتقد أنه تم الإلمام بكل جوانب الموضوع خاصة وأن هناك تطورات جديدة شهدتها الأزمة المالية العالمية، حيث أنها كانت مقتصرة على إفلاس بعض البنوك وشركات الإقراض الكبيرة، امتدت الى مرحلة أخرى وهي إفلاس الدول (اليونان)، ولهذا سميت هذه الأزمة بأزمة الديون السيادية الأوربية أو أزمة منطقة اليورو.

فما هي تداعيات هذه الأزمة (أزمة الديون السيادية الأوروبية) على الأمن الغذائي العربي والعالمي برمته؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتـــــب

أ- باللغة العربية

01- إبراهيم أبو العلا، **الأزمة المالية العالمية:أسبابها، والحلول من منظور إسلامي**،ط1، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدّة (المملكة العربية السعودية) ،2009.

02- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية (عربي/انجليزي)**،بدون دار نشر مصـــر، 2005.

03- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي (مفاهيم،النظريات الأساسية)**، ط1،مطابع الأهرام، الكويت، ، 1994.

04- عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمة المالية العالمية، أزمة (sup-prime)**، ليجند للنشر، الجزائر،2009.

05- قتيبة فوزي الراوي، **علاج الأزمة المالية المعاصرة بالتوازن الاقتصادي في القرآن الكريم**، كلية العلوم الإسلامية،جامعة الأنبار- العراق.

06- مروان عطوان، **الأسواق النقدية و المالية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال**، ط3،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

07- الدكتور سامر مظهر القنطفجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمي**ة، ط1، دار النهضة، سوريا، 2008.

08- ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

09- محمد زكان الدغمي، **في الإسلام غذاء لكل فرد**، دار المعارف القاهرة، مصر، ماي 1987.

10- محمد رفيق أمين حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، ط1،كلية الزراعة جامعة الأردن دار الأوائل للنشر،1999 .

11- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية، دراسة اقتصادية على بعض الدول العربية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2000 .

12- المركز الوطني للمعلومات، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، الجمهورية التونسية، أفريل 2009.

13- لطفي فهمي على حمزاوي، على عبد العزيز على، **إدارة الجودة والأمان الغذائي**، كلية الزراعة، جامعة عين

14- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2009.

15- صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، ط1،دار الفارس نشر وتوزيع، الأردن ، 2010

16- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، ط1،مركز الدراسات الموحد العربي بيروت 2010.

17- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي (مقاربة إلى صناعة الجوع)**، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2009.

18- سمير سالم الميلادي، **الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك في الدول العربية**، المركز العربي للتغذية، القاهرة مصر.

19- عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية (تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي)**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة ، 2009

20- ناجي علوش، **الوطن العربي الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، ط،1مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 1986.

ب- باللغة الفرنسية

21- INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH NSTITUTE,**High Food Prices**:**The What**, **Who**,**and How of Proposed Policy Actions**, USA, May 2008

22- Tancrède Voituriez, **Hausse des prix agricoles et de l'énergie**: **quelles relations et implications à moyen terme et à long terme?**, February 2009

ثانيا: رسائل الدكتوراه والماجستير.

01- أوكيل نسيمة، **الأزمات المالية وإمكانية التواقي منها والتخفيف من أثارها**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدّة ، الجزائر، 2007-2009.

02- بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة، دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي (دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوربي)**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.

03- تجاني محمد العيد، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على موازين مدفوعات الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

04- جوجو زينب، **تطورات الأزمة المالية العالمية الراهنة و انعكاساتها على النظام المالي الدولي**، مذكرة ماجستير ، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.

05- حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 2006-2007.

06- رائد محمد مقفي الخزعلة، **الأمن الغذائي من منظور الاقتصادي الإسلامي**، ماجستير اقتصادي إسلامي، جامعة اليرموك، الأردن، 2000-2001

07- عبد الغاني بن علي، **أزمة الرهن العقاري و أثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.

08- لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

09- هشام محمد رضوان، **التسويق الزراعي**، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك تخصص تسويق 2010.

10- مباركة نعامة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الوطن العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة السعيد دحلب البليدة، ديسمبر 2011.

ثالثا: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية

01- فريد كورتل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية** ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان، طرابلس ، لبنان.

02- الطاهر هارون، العقون نادية، **الأزمة المالية العالمية الراهنة:أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول:أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية،يومي 05-06 ماي 2009.

03- أحمد طرطار، سارة حليمي، **واقع وآفاق البطالة في الوطن العربي**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.

04- بريش عبد القادر، طرشي محمد، **التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية**، ملتقى دولي ثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، جامعة خميس مليانة،يومي6-7ماي 2009.

05- بن نعمون حمادو، **صيغة الإصلاحات المالية و المصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008**، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21أكتوبر 2009.

06- بودخدخ كريمة، حناش الياس، **أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية**، مداخلة ضمن الملتقى السنوي السادس حول الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة 7 – 8 ديسمبر 2011.

07- بوعشة مبارك، **الأزمة المالية: الجذور و الأسباب و الأفاق**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر2009.

08- بوخرزة نصيرة، طافر زهير، **تداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي**، حول الملتقى الدولي حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28-29 أفريل2010 .

09- حسن لحساسنه، عبد الواحد غردة، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكل الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي يومي 26-27 فيفري 2012 .

10- أحمد زيدان محمد، **فصول الأزمة المالية العالمية :أسبابها، جذورها وتبعاتها الإقتصادية**، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، الأردن، 13- 14 ماي 2009.

11- فريد كورتل، **الأزمة المالية...التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها و الحلول الممكنة لمراجعتها**، مؤتمر حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف،20- 29 أكتوبر2009.

12- مصطفى حسن مصطفى، **الأزمة المالية العالمية أسبابها وآثارها و كيفية علاجها**، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 1-2 أفريل 2009.

13- محمد خليل فياض، خالد علي الزاندي، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام**، الندوة العالمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة، طرابلس، ليبيا،2009/01/10.

14- الداوي الشيخ، **الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها**، ورقة مقدمة للمؤتمر" الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان، طرابلس ، لبنان،2009.

15- زايدي عبد السلام، مقران يزيد، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر**، الملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 6-7 ماي2009.

16- زرزار العياشي، أصيد نوال، **ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء في الأسواق الدولية الأسباب والتداعيات على البلدان العربية**، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذاء في العالم العربي جامعة سكيكدة 7-8 ديسمبر،2011.

17- زغدار أحمد، ناصر المهدي، **الأزمة المالية الآسيوية والأزمة العقارية الأمريكية...الأسباب و الدروس المستخلصة من الأزمتين**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المطالبة و المصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5-6 ماي، الجزائر، 2009.

18- زهيه كواش وآخرون، **الأزمات المالية و علاقتها بسعر الفائدة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة

19- و البدائل المالية و المصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي2009،.

20- عماري عمار وآخرون، **أهمية التحليل الإستراتيجي في تقييم المؤسسات**، مداخلة في ملتقى وطني حول تقييم المؤسسات، جامعة سكيكدة.

21- فريد كورتل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية** ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان،2009 .

22- فريد كورتل، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية**، ورقة مقدمة للمؤتمر دولي حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان،لبنان،يومي 13- 14 مارس2009.

23- قرطالس فتيحة، صدقاوي صورية، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي**، ملتقى حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16 – 15 نوفمبر 2011.

24- كمال رزيق، **الجوانب النظرية للأزمات المالية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات، الزمن، الآفاق": جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي10-11 نوفمبر 2009.

25- لحول عبد القادر، **إشكالية تدويل الخطر المالي ومخالفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية**، الملتقى الدولي حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28-29أفريل2010.

26- المؤتمر الإقليمي الرابع والعشرون لإفريقيا، **برنامج البذور والتفاته الحيوية في إفريقيا** ، باماكو مالي، 30 جانفي ، 03 فيفري 2006.

27- ناصر مراد، **الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار، و سياسات مواجهتها**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف،20-21 أكتوبر2009.

28- نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي،**"الأزمات المالية" سجل التدويل و أطروحات "التعولم الثلاثي"**، ملتقى الأزمة المالية العالمية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية، عمان الأردن،1-2ديسمبر2010.

رابعا: المجلات العلمية والجرائد

01- محمد الأمين، وليد طالب، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية(2008) على سياسات ص،ن،د**، مجلة الاقتصاد و المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، العدد06، 2010.

02- صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بالقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21 ، أكتوبر 2003.

03- أحمد عامر عامر، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد48 ، 2010- 2009.

04- إلياس سباء، **الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها**، مجلة المستقبل العربي، العدد360، 2009.

05- أمل عبد اللطيف أحمد، **أزمة الغذاء... بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية** ،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

06- راندال دود، **الرهونات العقارية الثانوية: مجسات أزمة**، مجلة التحويل و التنمية، العدد04ديسمبر ،2007.

07- روبين بروكس، كريستين فوريس، **الرقص بانسجام**، مجلة التحويل والتنمية، مجلة 40، العدد02، جويلية 2003.

08- سلمان سيد أحمد السيد، **الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية**، مجلة الاستثمار الزراعي ، العدد 6، 2008

09- شريط عابد، **معدل الفائدة و دورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، بحوث اقتصادية عربية، مصر، ع48، 49 ، (2009/ 2010)،

10- شفيق الأشقر، **صناعة الأسمدة في الوطن العربي**، الواقع والمستقبل، الاتحاد العربي للأسمدة، دمشق، سوريا، سبتمبر 2009.

11- عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث،الجزائر، العدد 08، 2010

12- عبد الرحمان تومي، **قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة**، مجلة الدراسات الاقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر، العدد13، سبتمبر2009.

13- عبد الله أحمد عبد الله، وكرار أحمد بشير عبادي، **رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 08، 2006.

14- عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**، جملة بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد46، 2009.

15- لقمان مغرور، شرين بودي، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث ، العدد2011/09.

16- مارتن بولار، **انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق بعد الدولار**، مجلة المستقبل العربي، عدد 358،ديسمبر 2008.

17- محمد حمدي سالم، **الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية** ،القاهرة، الهيئة العربية للإستثمار الزراعي،العدد6، 2008.

18- محمد سمير مصطفى، **الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة العدد52، 2010.

19- منير الحمش، **السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة المالية الراهنة**، مجلة بحوث إقصادية عربية، القاهرة، العدد2009/47.

20- محمود زنبوعة، **الأمن المائي الغذائي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 23، العدد01 ،2007.

21- ناجي التوني، **الأزمات المالية**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، ماي 2004.

22- نبيل بوفليح، **دور الصناديق السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية**، مجلة بحوث إقصادية عربية، القاهرة ، العددان49/48، خريف 2009، شتاء، 2010.

23- نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة تحليل عينة للدراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 إلى 2010**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان55، 56، صيف-خريف2011.

23-نزهان محمد سهو، **أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة**، مجلة جامعة دمشق للعوم الإقتصادية والقانونية ، دمشق، المجلد 26، العدد 02، 2010.

24- هشام سفيان صلواتشي، قراءة للأزمة المالية العالمية المعاصرة، جملة الإصلاحات الاقتصادية، المدرسة العليا للتجارة، العدد07، 2009.

25- يوسف خليفة، **الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية:أسبابها وانعكاساتها**، مجلة المستقبل العربي، العدد358، ديسمبر2008.

خامسا: التقارير ونشريات المؤسسات

أ- باللغة العربية:

01- وحيد علي مجاهد، **ضروريات ومجالات التكامل بين الدول العربية لإحداث تنمية زراعية المستدامة**، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مصر،العدد6 ، 2008.

02- الإتحاد العربي للأسمدة، **صناعة الأسمدة في الوطن العربي، الواقع والآفاق**، دمشق، سوريا، 2009.

03- أشرف محمد دوابه، **الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسة الزكاة**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشارقة، 2011.

04- الأمم المتحدة ، **معالجة الأزمة الغذائية العالمية**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2008.

05- تقرير التنمية في العالم، **الزراعة من أجل التنمية**، البنك الدولي، 2008 .

06- حمي الراوي، **برنامج الدعم ألحصري بين ضعف الفاعلية وقوة الإلغاء**، مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، الجيزة مصر، مارس، 2008.

07- سالم اللوزي وآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مؤسسة عبد الحميد شوحات، عمان، الأردن، 2009.

08- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، **القطاع الزراعي**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،2005.

09- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، **القطاع الزراعي**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،2009.

10- التقرير الإقتصادية العربي الموحد2011، **القطاع الزراعي**، صندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011.

11- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ2005، **القضاء على الجوع في العالم السبيل الوحيد للبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2005 .

12- تقرير أوضاع الأمن الغذاء العربي لعام 2006، **القضاء على الجوع في العالم حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2006.

13- تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2010، **التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2010.

14- تقرير أوضاع الأمن الغذاء العربي لعام 2011،**كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الإقتصادات المحلية والأمن الغذائي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان،2011.

15- طارق بن موسى الزدبالي، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2009.

16- عبد الكريم صادق وآخرون، **الزراعة**، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان، 2011.

17- عبد الله أحمد عبد الله وكرار أحمد بشير عبادي، **رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي**، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مصر، العدد6، 2008.

18- عبد الهادي سعدون القبسي وآخرون، **التحليل الرباعي لمواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر**، دراسة حالة معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، أوت 2005، ص 43.

19- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، **هل تحقيق المعونة الغذائية الأمن الغذائي**، حالة الأغذية والزراعة، روما ، 2006.

20- منظمة الأغذية والزراعة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، 2003.

21- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،**التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان ، **2007**.

22- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2010**، الخرطوم ،السودان،**2010**.

23- منظمة الزراعة والأغذية، **حالة الأغذية والزراعة (الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل)**، روما، 2012.

24- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ، 2005–2025** ،الخرطوم،السودان، 2007.

25- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول مؤثرات التصحر في الوطن العربي**، الخرطوم ،السودان، 2003.

26- منظمة العمل الدولية، **آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية**، بيروت، أفريل 2009.

27- منظمة المؤتمر الإسلامي، **مركز الأبحاث الإقتصادية والاجتماعية ،«sowt» إطلالة على مواطن القوة والضعف، الفرص والمخاطر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**، مركز أنقرة، تركيا، 2011.

28- مؤتمر التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، كلية الزراعة، جامعة تشرين، 27-30 نوفمبر 2006.

29- ياسر العيسى، **سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006

30- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي**، أفريل2009.

ب- باللغة الفرنسية:

31- Isabel Ortiz,et al, **Escalating food Prices**,Unicef,2011

32- warwick J.Mckibbin And rew stoeckel, **the potentail impact of the global Financial crisis on world trade**,the world bank, policy research working Paper 5134,August 2009

مواقع الإنترنيت:

أ- باللغة العربية

01- السباعي عبد الرؤوف، **الأمن الغذائي العربي ومواجهة التحديات** متاح على:
http://www.nuqudy.com

02- ملفات خاصة: **شح المياه في الوطن العربي الخطر القادم** ،متاح على:-http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/10c3a7a6-2ce5-42f5-a1b7-2abdadccb65

03- المنظمة العربية الزراعية، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، الخرطوم السودان 2009، متاح على :
http://www.aoad.org/publictaions/risingpricesfood.pdf.

04- منتدى الرياض الاقتصادي، **دراسة الأمن الغذائي والمائي والتنمية المستدامة**.المملكة العربية السعودية،2009 متاح على: http://www.riyadhef.com/tabid/164/Default.aspx

05- ترجمة محمد الزواوي، **أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية لتداعيات على الزراعة والفقراء**، مجلة قراءات افريقية ، 2011 ،متاح على http://www.qiraaifrican.com/view/?q=117 اط

06- thefoodpricecorsise.the thinkingfood2008 متاح
http://www.g24.org/Publications/Dpseries/56.pdf

07- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **التحليل الرباعي**، متاح على: http://ar.wikipedia.org،

08- أسامة بدير سامي محمود، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر**، مركز الأرض للحقوق الإنسان متاح على http//:lchr.eg.org/0104/farmera

09- عبد النبي إسماعيل الطوخى، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر ، متاح على، http://www.kantakji.com/fiqh/Manage.htm

10- موقع الجزيرة:-http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/ec741569-040b-4548-a0e2-12d5ba050d94

11- نور الدين جوادي، **توريق القروض**، سلسلة إجابات اقتصادية، العدد20-10/01 متاح في
http://www.djouadidz.110mb.com/

12- الأمم المتحدة، **الوضع الاقتصادي الدولي الراهن و التوقعات لعام 2009**.

13- محمد ولد عبد الدايم، **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي** مناح علي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3f040890-6e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434

14- . عدلي قندح، **الأزمة المالية: الجذور و أهم الأسباب و العوامل المحفزة**، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 335، أكتوبر2008،متاح على
www.abj.org.jo/AOB_Images/633818570087517500.pdf.

15- عبد الحكيم فيلالي، **الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى**، متاح على:
www.madariss.fr/HG/2eme/Filali_2/USA.pdf

16- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، متاح على:-http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

ب- باللغة الفرنسية:

1- **the food pricecorsise**.the thinkingfood2008:

http://www.g24.org/Publications/Dpseries/56.pdf

2- Statement of Sheila C. Bair, Chairman, **Federal Deposit Insurance Corporation on Possible Responses to Rising Mortgage Foreclosures before the Committee on Financial Services**, U.S. House of epresentatives; 2128 Rayburn House Office Building, The Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC) , April 17, 2007, Retrieved From:

http://www.fdic.gov/news/news/speeches/archives/2007/chairman/spapr1707.html

الفهرس

الفـــهرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV
كلمة الشكر	V
ملخص الرسالة	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XI
مقدمة عامة	أ- جـ
الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية (نشأتها وانتقالها)	1-49
مقدمة الفصل الأول	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الأزمات المالية	03
المطلب الأول ماهية الأزمات المالية وأنواعها	03
المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية ومؤشراتها وقنوات انتقالها	06
المطلب الثالث: لمحة لبعض الأزمات المالية السابقة	12
المبحث الثاني: طبيعة الأزمة المالية العالمية والأسباب الكامنة ورائها	17
المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية (مفهومها و مظاهرها)	17
المطلب الثاني: أسبابـــها	19
المطلب الثالث: تطورات الأزمة المالية العالمية	25
المبحث الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم وقنوات انتقال	34
المطلب الأول: نتائج الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي	34
المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية	38
المطلب الثالث: الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة(أمريكيا و دوليا و عربيا)	45
خاتمة الفصل	49

الفصل الثاني: واقع سبل تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي	87-50
مقدمة الفصل الثاني	51
المبحث الأول: الأمن الغذائي (مفاهيمه وسياساته).	52
المطلب الأول : ماهية الأمن الغذائي وأبعاده.	52
المطلب الثاني : أهم المفاهيم المتعلقة بالغذاء.	55
المطلب الثالث : سياسات الأمن الغذائي في الوطن العربي	58
المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي	63
المطلب الأول: قطاع الزراعة "إطلالة كلية"	63
المطلب الثاني:واقع الزراعة والغذاء في الوطن العربي	67
المبحث الثالث: معوقات تحقيق الأمن الغذائي والجهود المبذولة لتجاوزها.	74
المطلب الأول: معوقات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي	74
المطلب الثاني: الجهود العربية لمعالجة مشكل الأمن الغذائي .	81
خاتمة الفصل	86
الفصل الثالث:الأمن الغذائي العربي والأزمة المالية العالمية وفق نموذج: سوات"SWOT "	121-89
مقدمة الفصل الثالث	88
المبحث الأول: مظاهر أزمة الغذاء وأسبابها	89
المطلب الأول: تطور أسعار المواد الغذائية العالمية	89
المطلب الثاني: أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية	93
المبحث الثاني:الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي دراسة وفق نموذج التحليل الإستراتيجي سوات "swot"	100
المطلب الأول: وصف عام للأمن الغذائي العربي والأزمة المالية وفق نموذج «سوات».	100
المطلب الثاني: الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي في ظل الأزمة المالية العالمية.	103
خاتمة الفصل	121
الخاتمة العامة	122
الفهرس	139